

جامعة زيان عاشور الجليلة
كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص تاريخ حديث و معاصر

قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال 1958 - 1962

" مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير "

إشراف :

... الأستاذ : لباذ الطيب

إعداد الطالبات:

x آسية مايدي

x ربحية قرش

السنة الجامعية

1432 هـ / 1433 هـ

2011 م / 2012 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَصَبِرْ جَمِيلًا وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية 18



نحمد الله عز وجل أن منّ علينا باتمام هذا العمل الذي نأمل أن يستفيد و ينتفع منه كل طالب للعلم

هذا العمل الذي ما كان ليتهني لولا المساعدات التي قدمت لنا ممن يستحقون كل الشكر و التقدير و نخص بالذكر

الأستاذ المشرف الطيب لباز الذي تفضل علينا بالاشراف و إقتطعنا من وقته ساعات طويلة كلما شعرنا بالحاجة إلى توجيهه و إرشاداته ... و أول بادرة مشجعة لنا جاءت عندما عبرنا له عن رغبتنا في إنجاز دراسة تتعلق بموضوع الصحراء حيث كان نعم الأستاذ لنا ... و كانت لإرشاداته الأثر الكبير في إنجاز هذا الموضوع

و الأستاذ عامر الهادي و الذي أمدنا بالمادة العلمية و شجعنا على إنجاز هذا الموضوع و الأستاذ حسان مغدوري الذي كانت توجيهاته الدائمة طيلة فترة البحث في المستوى و لم يبخل علينا بوقته

و شكر و تقدير للسيد مدير مكتبة المطالعة الولائية سعيّد يوسف كما نخص بالشكر لعمال مكتبتنا الفرعية .. و المكتبة المركزية بجامعة زيان عاشور بالجلفة... إلى كل عمال مكتبة التربية - نادي المعلمين - بالجلفة ... و كذا كل المشرفين على دور المكتبات .. مركز الأرشيف الوطني .. المكتبة الوطنية - الحامة - المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر بالجزائر العاصمة الذين سهلوا لنا كثيرا الوصول للمعلومات اللازمة لإنجاز هذا العمل .

ولا يفوتنا أن نتوجه بأيات الشكر و العرفان الى السيد **خمال محمد** و السيدة **مايدي مسعودة** الذين سهروا على تحصيلنا لهذه المذكرة و أخيرا عرفانا منا بالجميل نقدم تشكراتنا و إحتراماتنا الخالصة لكل أساتذة قسم التاريخ الذين بذلوا جهودا لتحصيلنا العلمي طيلة الفترة الجامعية

جزى الله عنا كل هؤلاء بالخير

الجزائر بما يشاء

إلى كل من ضحى بحياته من أجل الجزائر...
إلى كل جزائري يدفع بروحه عربون وفاء...
إلى كل صحراوي ساهم على حفاظ الوحدة الترابية..
إلى أعز مخلوقين في الوجود... إلى من كافح وجاهد من أجل أن أتسلق درجات العلم
والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما.

أمي معلّمتي في مدرسة الحياة ... التي سهرت على تربيّتي و تنشئتي و تشجيعي فطيمة.
أبي الذي هو بمثابة سند لي ... و رصّع جبينه عرفا كي يراني أبلغ العلا... و لم ييخل
عليّ بالدعاء الصالح علي.

إخوتي الأعمام كريمة .. بلال .. عائشة .. داودية .. زكرياء .. سمية .. زينب .. محمد
و أخص بالذكر أخي الذي لم تنجبه أمي .. أحمد عزوزي كما لا أنسى براعم العائلة
إناس .. علي .. و زهرة قلبي آسيا.

إلى من علمتني معنى الصداقة و أضفتني بخالص الود.. و شاطرتني هذا الجهد لحظة بلحظة

ربيحة و عائلتها

إلى صديقتي العزيزتين سمية و هاجر... إلى جميع الأصدقاء و الأحباب صلاح .. جمال ..

عطية .. خليفة .. محمد .. عامر حقبوب .. أحمد

إلى كل زملائي .. قسم التاريخ في كل المستويات ..

إلى كل من أحبّ أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا ...

آسية ...

القادر

إلى شهداء ثور التحرير و الأوفياء لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954...
إلى من أوصاني بهما ربي أمي ثم أمي ثم أمي خضراء التي أعطت لحياتي معنى العطف
و الحنان ...
إلى الذي رباني على الصدق والإيمان و يسعى لبلوغي العلا ... إلى أروع الآباء أبي عبد
القادر...
إلى روح أخي الطاهرة الذي رحل قبل أن يشاركني أفراحي عسى أن يكون من زمرة
الشهداء و الصالحين ...
إلى من عملوا على طاعتي و إحترامي و سعوا في فدائي إخوتي و أخواتي و أزواجهم
و بهجة العائلة أحمد ... جنان ... سليمان ... عبد القادر....
إلى من إستحقوا رمز الوفاء السيد و السيدة مايدي و أولادهم الذين لن أنسى فضلهم ما
حييت
رمز النبل و بهجة الفرحة ... إلى الغالية آسية ... و إلى صديقتي الراقية سمية و عائلتها
إلى أصدقائي ... من علموني معنى الكفاح و قادوني إلى دروب النجاح:
جمال ... صلاح ... خليفة ... جمال محمد ... عبد الله ... عامر ... جقبوب ...
ثامر ... عبد الرزاق
إلى زملائي في قسم التاريخ .. و أساتذتي .. و أحص بالتقدير عامر الهادي و
مصطفى الداودي ...
إلى كل من عرفني و أحبني بصدق
" هذا مداد قلبي وفكري أهديه إلى من ساروا من أجل العلم والعمل "
ربيحة....

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل التمهيدي: جغرافية الصحراء الجزائرية و السياسة الفرنسية

قبل 1958

المبحث الأول : جغرافية الصحراء الجزائرية

المبحث الثاني : المشاريع الإستكشافية و الدينية

المبحث الثالث: المشاريع الإقتصادية

المبحث الرابع: المشاريع الإدارية

الفصل الأول : سياسة ديغول تجاه مسألة فصل الصحراء عن الشمال

1958- 1961

المبحث الأول: النشاط الثوري في الصحراء قبل مجيء شارل ديغول 1954 – 1958

المبحث الثاني: سياسة ديغول من الجانب السياسي والإعلامي

المبحث الثالث: سياسة ديغول من الجانب العسكري

المبحث الرابع: سياسة ديغول من الجانب الإقتصادي

المبحث الخامس: سياسة ديغول من الجانب الإجتماعي

الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط فصل الصحراء

المبحث الأول: موقف الثورة من الجانب الدبلوماسي

المبحث الثاني: موقف الثورة من الجانب السياسي (الشيخ بيوض أنموذجاً)

المبحث الثالث: موقف الثورة من الجانب العسكري

المبحث الرابع: موقف الثورة من الجانب الإعلامي

الفصل الثالث: الصحراء الجزائرية في ملف المفاوضات الفرنسية و

الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 – 1962.

المبحث الأول: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الأولى (1958-1959)

المبحث الثاني: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الثانية (1960-1961)

المبحث الثالث: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الثالثة (من سبتمبر 1961 إلى فيفري 1962م)

خاتمة

قائمة المختصرات

1- باللغة العربية

تر: ترجمة

تع: تعريب

ج: جزء

د.م: دون مكان

د.ت: دون تاريخ

ص: صفحة

ط: طبعة

2 – باللغة الأجنبية

C .F.P.A : Compagnie Française Des Pétroles Algérie

Ed : Edition

O.C.R.S : Organisation Communes Régions Sahariennes

Op Cit : Opere Citatio Cité Dans Le Texte

P : Page

S.d : Sans Date

S.p : Sans Page

S. pl : Sans Place

U.D.M.A : Union Démocratique Du Manifeste Algérien.

مقدمة

مقدمة

إن المنطق الإستعماري لا يتغير جوهره إن تغيّرت أشكاله، و لا تتغير نتائجه إن اختلفت مقدماته، هذا الأخير حاول أن يجعل من الصحراء الجزائرية قاعدة لإرسال إمبراطورية جديدة نظرا لموقعها الإستراتيجي، و إزداد تمسكه بالصحراء بعد إكتشاف البترول، و بعده الغاز الطبيعي.

لهذا لم يتوانى الإستعمار الفرنسي في إصدار القوانين، و المراسيم الرامية لتكريس سياسة فصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري، و تجسدت هذه الفكرة أكثر خلال عهدة الجنرال شارل ديغول 1958 – 1962، الذي إستغل كل الإمكانيات من أجل تحقيق ذلك و هذا ما أفرز مقاومة بطولية من الثورة الجزائرية. لأنّ هذا الأمر يتعلق بإمتميازات إقليم يقدر بمساحة إثنين مليون كلم²، و الذي يمثل أربعة أخماس التراب الوطني الجزائري. و لعلّ سبب معالجتنا لهذا الموضوع يرجع أساسا إلى مجموعة من الإعتبارات الذاتية أهمها: ميولات شخصية، خاصة و أن جذورنا – البيئة الجغرافية – صحراوية، و رغبتنا للتطلع و البحث في تاريخ المنطقة الصحراوية، خاصة و أن موضوع الصحراء كان شبه مغيب في دراستنا الأكاديمية.

أمّا الإعتبارات الموضوعية تتمثل في مدى أهمية الموضوع من الناحية التاريخية و بالأخص لكونه يعالج قضية من قضايا الجزائر، و محاولة معرفة الدوافع و الخلفيات التي كانت وراء تشبث فرنسا بالصحراء الجزائرية.

و تكمن أهمية الموضوع في كون قضية الصحراء الجزائرية إحدى القضايا الهامة في مسار ثورة نوفمبر 1954، و من خلاله ندرس تطور الرؤية الفرنسية، و إستراتيجيتها إتجاه الصحراء الجزائرية، و تتبع عناصر و محطات هذا المسار، الذي أصبح موضوع مؤامرة كبرى تستهدف فصل الصحراء عن الإقليم الجزائري، و من هنا تترادف في أذهاننا العديد من التساؤلات:

– هل كان الإهتمام بجنوب الجزائر وليد إكتشاف الغاز و البترول؟.

– و ما هي الأسباب و العوامل التي جعلت الإدارة الفرنسية تهتم بالجنوب؟.

— و ما موقع الصحراء الجزائرية في السياسة الفرنسية قبيل مجيء الجنرال ديغول؟.
— و كيف تجسدت سياسة ديغول الرامية إلى فصل الصحراء في مختلف الميادين؟.
— و كيف كان رد فعل الثورة الجزائرية؟، و ما هي الإجراءات السياسية و الإعلامية و الدبلوماسية التي إتخذتها الحكومة المؤقتة الجزائرية إتجاه السياسة الديغولية؟.
و للإجابة على هذه التساؤلات إتبعنا المنهج التاريخي التحليلي، لأننا من خلاله سنحلل من جهة السياسة الفرنسية إتجاه الصحراء الجزائرية ، و من جهة أخرى رد فعل القيادة الثورية من هذه السياسة.

ومن أجل التعريف بالموضوع و التفصيل فيه تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول و إقتضت الحاجة أن نبتدئ بفصل تمهيدي مكون من أربع مباحث، تحدثنا في المبحث الأول عن الجانب الجغرافي للمنطقة الصحراوية، أما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن المشاريع الإستكشافية و الدينية للسيطرة على الصحراء الجزائرية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أهم المشاريع الإقتصادية أهمها مشروع إنشاء سكك الحديد و نشاط التنقيب عن البترول، أما في المبحث الأخير فتكلمنا عن السياسة الإدارية المتبعة منذ بداية إحتلال الصحراء إلى غاية 1957.

و إنتقلنا تاريخيا إلى الفترة المقرر دراستها و هي مرحلة ما بين 1958 — 1962 تتناولناها في الفصل الأول، أين قسمناه إلى خمسة مباحث، تكلمنا في المبحث الأول عن نشاط الثورة في الصحراء قبل مجيء شارل ديغول 1958، ثم تناولنا في المبحث الثاني سياسة ديغول في الجانبين السياسي و الإعلامي أين أبرزنا سياسته التي إتبعها داخليا من خلال إيجاد شخصيات تجسد مشروع الفصل في المنطقة، أما خارجيا فتمثلت في ممارسة ضغوط خارجية على البلدان المجاورة للجزائر من أجل إنجاح فكرة الفصل، أما المبحث الثالث فقد خصص لسياسة ديغول من الجانب العسكري أبرزنا فيه أهمية الصحراء بالنسبة لفرنسا في مجال تجاريتها النووية، و كذلك تعرضنا لسياستها من أجل حماية مصالحها، و رصد تحركات الثورة، و تجسيد نيتها في فصل الصحراء، أما ما يخص المبحث الرابع فتناولنا فيه سياسة ديغول من الجانب الإقتصادي، و أهم المشاريع المتبعة، منها مشروع قسنطينة، و فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للإستثمار في الصحراء، ثم تعرضنا في المبحث الخامس تعرضنا إلى السياسة الإجتماعية البسيكولوجية، التي إنتهجتها فرنسا

لإستمالة و إغراء سكان الصحراء و تذويهم في الحداثة الفرنسية المزعومة، من أجل فصلهم نفسيا و ثقافيا عن المجتمع الجزائري ثمّ تجنيدهم للدفاع عن مشروعها لفصل المنطقة.

إن كان هناك موقف فلا بد من موقف مضاد له، و هو ما تناولناه في الفصل الثاني أين أبرزنا فيه مواجهة الثورة لمخطط فصل الصحراء ، قسمناه إلى أربع مباحث، تكلمنا في المبحث الأول عن موقف الثورة من الجانب الدبلوماسي للتتديد بالسياسة الفرنسية و مناوراتها أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الموقف السياسي للثورة من خلال دراسة شخصية الشيخ **بيوض** كأمودج، و دوره في هذه القضية، كما تطرقنا في المبحث الثالث لموقف الثورة من الجانب العسكري بإنشاء جبهة جنوبية، و استعرضنا أهم العمليات العسكرية بالمنطقة، أما الجانب الإعلامي فقد تناولناه في المبحث الرابع، و يتمثل في الأعمال التي أنجزتها الثورة في الجانب الإعلامي، و ذلك لنشر الوعي على نطاق واسع محلي، و دولي ضد المناورات الفرنسية في محاولة فصل الصحراء عن الشمال.

و في الفصل الثالث و الأخير تطرقنا إلى فصل الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية و الحكومات المؤقتة الجزائرية الثلاث، أبرزنا فيها كيفية معالجة القضية الصحراوية بدءًا من تلك اللقاءات، إلى غاية إتفاقيات إيفيان في مارس 1962. أضف إلى ذلك خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها، متبوعة بملاحق لها صلة بالموضوع.

و قد تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر و المراجع التاريخية الملمة بالموضوع، و في مقدمتها كتاب فصل الصحراء في السياسة الفرنسية الإستعمارية الصادر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، و لسان حال جبهة التحرير الوطني (جريدة المجاهد) خاصة جزؤها الرابع الذي أفادنا في معرفة أهم المناورات الإستعمارية المتخذة لتجسيد عملية الفصل، كما لا ننسى ذكر كتابي " السياسة النفطية في الجزائر 1952 – 1962"، و " بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر" **للحاج موسى بن عمر**، أمّا المصادر فقد توزع توظيفها على فصول البحث من بينها " مذكرات الأمل " **لشارل ديغول**، " أعماله في الثورة" **لإبراهيم بيوض**، و كتاب " إتفاقيات إيفيان " **ل: بن يوسف**

بن خدة، و " المهمة المنجزة " لسعد دحلب المتضمنان لتفاصيل دقيقة للمفاوضات بين الفرنسيين و الجزائريين بأسلوب تاريخي يجعل القارئ ملماً نسبياً لأحداث هاته الفترة، كما تمت الاستفادة أيضا من كتابين مهمين لإبراهيم مياسي لا سيما " الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881 – 1912"، و يحي بوعزيز في عدة مجالات و ملتقيات تاريخية، كما استأنسنا ببعض القواميس للتعريف ببعض الأعلام و الشخصيات، التي صادفتنا في إنجاز الدراسة.

كما غذيت الدراسة بمعلومات وردت في مقالات و نشرت في مجلات منها " المصادر" و "الرؤية"، زيادة على هذا المجلة "la semaine en Algérie" و التي أفادتنا كثيراً.

كما لا ننسى إعتامادنا على رسالة ماجستير للسياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1952 – 1962 لمحمد بن دارة.

و كطلبة في بداية المسار العلمي إعترضتنا مجموعة من الصعوبات و العوائق أثناء إنجاز هذه المذكرة، منها ضيق عامل الوقت، و هذا نظرا للتأخر في إنجاز هذه الدراسة ضف إلى ذلك قلة الدراسات العلمية الأكاديمية في هذه الموضوع، وعدم وجودها مجمعة في كتاب واحد، و كذا عناء التنقل خارج الولاية للبحث عن معلومات أكثر و أدق لإثراء هذا البحث العلمي، إلا أننا رغم كل هذه الصعوبات استطعنا إنجاز هذه المذكرة بعون الله و حفظه، و هذا راجع إلى التعاون المشترك بيننا، و المساعدات التي قدمت لنا.

الفصل التمهيدي

جغرافية الصحراء الجزائرية و السياسة

الفرنسية قبل 1958

المبحث الأول : جغرافية الصحراء الجزائرية

المبحث الثاني : المشاريع الإستكشافية و الدينية

المبحث الثالث : المشاريع الإقتصادية

المبحث الرابع : المشاريع الإدارية

الفصل التمهيدي: جغرافية الصحراء الجزائرية و السياسة الفرنسية قبل 1958

المبحث الأول : جغرافية الصحراء الجزائرية

تعد (الصحراء الجزائرية) من القضايا الهامة التي تطورت بشكل ملحوظ خلال القرن 19، و التي حاولت الإستراتيجية الفرنسية من خلاله تكوين امبراطورية مترامية الأطراف من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا و هي تشكل الصحراء ثلاثة أرباع المساحة الكلية للجزائر بما يقدر بـ 1987600 كم² ¹ .

جيولوجيا الصحراء الجزائرية و تكوينها :

الصحراء في تكوينها الجغرافي أبسط من منطقة (التلية)، إذ لا نجد الجبال المتقطعة و لا المرتفعات المعقدة و لا السهول الضيقة المحصورة ² .

1 – **الحمادة** : و هي عبارة عن سهل من الحجارة و الحصى ممتدة في شكل صفائح طبقية، و هي أكثر المناطق جفافا ، و من أهم الحمادات في (الجزائر) ، حمادة الذراع في الجنوب الغربي من الحدود (الجزائرية) (المغربية)، و حمادة تنزروفت في الجنوب و حمادة تادميت شمال (عين صالح) ³ .

2 – **العرق** : و يسمى الصحراء الرملية ، تتخللها أودية أو شطوط جافة حارة في الصيف و شديدة البرودة في الشتاء، و هي مناطق غنية بالمياه الجوفية التي تكون أحيانا عميقة جدا، و أحيانا تقترب من سطح الأرض فتكون واحات أهمها : (العرق) الغربي

¹ – أحميدة عميراي و آخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 – 1916، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009)، ص 10 .

² – Délégation Général Du Gouvernement En Algérie, (Les Limites Entre L'Algerie Et Le Sahara

Limites Géographiques), La Semaine En Algérie, Société National Des Entreprises De Presse

06 A Venue Pasteur , Alger, Vol 80, 11 – 18 Avril 1960, P 19.

³ – Flatters , Les Deux Mission Du Colon Et Flatters En Afrique , " Recit Historique et Critique par Un Membre De La premier Maission De La Premiere Mission D'Après Des Note De Voyage ,

Les Journeaux De Route Du Colonel Et Les Interrogation Subis Par Les Suivants De La Deuxieme Mission" , Paris , 1884 , P292

الكبير الذي يمتد من (بني عباس) غربا حتى هضبة (المنيعه) شرقا و العرق الشرقي الكبير الذي يمتد من وراء الحدود (الجزائرية) (التونسية).¹

3 - الرق: و هو سهل صخري أو حوض منخفض تملأه السهول الجارفة الرواسب الصخرية، و هو عبارة عن مناطق واسعة مستوية السطح تغطيتها رمال خشنة و الحصى وبذلك فإن الجانب الطبيعي (للصحراء الجزائرية) يتميز ببنية تضاريسية بسيطة، و متنوعة في أشكالها، و عموما يمكن تقسيم جنوب (الجزائر) من حيث البنية التضاريسية إلى أربعة أقسام :

أ - الصحراء المنخفضة : تتمركز في الجزء الشمالي الشرقي و تتميز بمنخفض يقل بـ 31 متر عن مستوى سطح البحر بينما الأراضي المجاورة لا يزيد سطحها على إرتفاع 2000 متر، و لهذه الأراضي أهميتها الاقتصادية والتي تتمثل في إنتشار (الواحات) منها واحات الزيبان شمالا، و واحات (وادي سوف)، و (وادي ريغ) جنوبا ، كما أنها تزخر بكميات معتبرة من المياه الجوفية و البترول .

ب - السهول الرملية : تحتل مساحات واسعة من الصحراء، و تتمثل في العرق الشرقي و العرق الغربي الكبير، إلى جانب عروق أخرى ثانوية كعرق الشاش و غيرهم، كما تتمثل في تضاريس .

ج - الهضاب الصحراوية : ذات تكوينات صخرية جيرية؛ منها هضبة (الحمادة) التي تمتد في الجزء الشمالي من الصحراء إلى الجنوب من (السلسلة الأطلسية)، و (هضبة تادميت) و الممتدة في وسط الصحراء حيث ترتفع إلى علو يناهز 600 متر .

د - المرتفعات القديمة : تتمركز في الوسط بالجنوب الشرقي و تمثلها منطقة (الطاسيلي)² و منطقة (الهقار)³.

¹ - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية ، (ط1؛ الجزائر: دار القصة للنشر، 2009)، ص 25 .

² - منطقة الطاسيلي: عبارة عن صخور من صلال الرمل ، شاهقة و متقطعة أما منطقة الهقار فهي عبارة عن مرتفعات واسعة المساحة معظمها من الصخور القديمة البركانية. أنظر : عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد و أنجاد، (ط1؛ روية: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر، 1995)، ص 46 .

³ - إبراهيم مياسي ، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881 - 1912 ، (ط1؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1996)، ص 19 .

المناخ :

ينعكس الموقع للصحراء إنعكاساً مباشراً على المناخ، و على العموم نلاحظ أنه حار و جاف صيف يتميز بالخصائص التالية : .

– الارتفاع الشديد في درجة الحرارة صيفا مع إنخفاض ملحوظ شتاءً.

– شبه جفاف يقل فيه تساقط الأمطار إلى درجة لا تتجاوز بضعة سنتمترات و غير منتظمة¹.

و يكون المدى الحراري بهذا الإقليم كبير حيث ترتفع درجة الحرارة إلى + 50° في الظل، و قد تصل بمدينة أدرار أو (عين صالح) + 45° ، كما تتخفض في الشتاء إلى درجة الصفر.

و من الرياح تهب ريح السموم الشهيلي ، وهي ريح جافة محرقة، في غاية الشدة و هي متميزة في بعض الأحيان بعواصف هوجاء من الرمال تعرقل جميع أنواع النشاط البشري، كما تتميز بندرة الأمطار و عدم إنتظامها، فنجد للمطر الصحراوي فترتين : الأولى : تبدأ من شهر نوفمبر إلى غاية شهر جانفي، عندما تهب الرياح الشمالية الغربية الممطرة على الهوامش الشمالية.

الثانية : تبدأ من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، عندما تهب الرياح الموسمية على الهوامش الجنوبية².

الأودية الصحراوية :

تتبع الأودية من (الأطلس الصحراوي) و تصب أحيانا في الشطوط، و أحيانا تختفي في وسط الرمال، ليس لها جوانب مضبوطة و لا حدود معينة، فهي عديمة الانتظام و فجائية الفيضان.

و تنقسم (الأودية الصحراوية) حسب مناطق منابعها إلى أودية السفوح الجنوبية لجبال (الأطلس الصحراوي) و (أودية الهقار)³، و أهم الأودية (وادي جدي) ، (وادي الساورة) .

¹ – أحمدية عميراي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 12.

² – عبد السلام بوشارب، المرجع السابق، ص 38.

³ – يأخذ متابعة بالقرب من مدينة أفلو بحبال العمورة . أنظر: المرجع نفسه، ص 44.

وعمومًا نادرًا ما يشهد جريانها و ذلك عقب سقوط أمطار غريزة.
فالأولى : تسير على طول السفوح الجنوبية لجبال (الأطلس الصحراوي)، و تعوض
مياهاها في الرمال لتظهر مرة أخرى في شكل عيون فيضية .

والثانية : تظهر في شكل شبكة منحدره في عدة اتجاهات ¹ .

موارد المياه :

تتوفر (الصحراء الجزائرية) على موارد معتبرة لاسيما في الجزء الأكبر من
باطنها و أكثر أهمية في الإحتياطات المائية الكامنة بين الكتل الجنوبية؛ مثل (حوض
الترسي) للصحراء المنخفضة ² .

وقد وظف الإستعمار الإستيطاني وسيلة الماء في كسب الصفوف (الجزائرية)، حيث
أقدمت السلطة الفرنسية على حفر الآبار في 01 ماي 1856 بأمر من **علي بن فرحات**
قائد (تقرت)، و بمساعدة الجنرال ديغو و تحت إدارة المهندس (Jus)، و تم إستخراج
الماء من عمق 60 متر، الأمر الذي ولد فرحة عمت السكان، وقال الفرنسيون أنه
باكتشاف الماء تكون البداية القوية لإقامة إدارة فرنسية بالصحراء ³ .

الغطاء النباتي :

يقتصر هذا الإقليم على بعض النباتات المتأقلمة مع الطبيعة الصحراوية معظمها
مجردة من الأوراق، و فروعها قصيرة تكثر بها الأشواك للتغلب على الجفاف و التبخر
و تكون جذورها طويلة بحثا عن المياه الباطنية، و أهم هذه التشكيلات الدرين، و الشط
دون نسيان النخيل، و الحلفاء، وبعض الأحيان نجد بعض المناطق خالية من الحياة النباتية
مثل منطقة (تانزروفت) ⁴ .

¹ — أحميدة عميراي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 14.

² — إبراهيم مياسي ، المرجع السابق، ص 21. أنظر أيضا أحميدة عميراي ، المرجع السابق ، ص 14 .

³ — عبد القادر حلبي، جغرافية الجزائر الطبيعية (بشرية و اقتصادية) ، (ط1؛ الجزائر: دار الإنشاء، 1968)،
ص 56 .

⁴ — محمد الهادي لعروق ، أطلس الجزائر و العالم ، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع ، دت) ، ص 18.

إضافة ثروة حيوانية تتكون من الغزلان و ذئاب الرمال و الأفاعي، و يعد الجمال أهم حيوان على الإطلاق ويلقب بسفينة الصحراء¹.

السكان :

يعتبر الجنوب (الجزائري) مزيج من السكان تجمعهم عوامل كثيرة، كاللغة و الدين و المصير المشترك، وهو يتميز بضآلة السكان رغم المساحة الشاسعة، ينتظمون داخل بيئة إجتماعية ذات طابع بدوي نظراً للظروف الطبيعية المتحكمة في حياتهم، ويصنف السكان فيه إلى :

أ - **الحضر** : و هم الذين يسكنون المدن الرئيسية : (مسيلة) ، (بوسعادة) ، (الجلفة) (الأغواط) ، (تمنراست) ، (جانث) ، (ورقلة) ، (وادي سوف) ، (بسكرة) ، (واد ريغ) ، (تقرت).

ب - **القرى** : التي لم ترق بعد إلى مدن كبرى، و هي كثيرة و متناثرة و متباعدة المساحات.

ج - **الرحل** : يجمعون بين الإستقرار الظرفي و التنقل بين الشمال و الجنوب بحثاً عن الكلاً لمواشيهم، وهم في حل و ترحال باستمرار، يتجهون صيفا نحو الشمال و شتاء نحو الجنوب².

وبما أن التواجد السكاني في المنطقة يخضع للظروف الطبيعة³ ، فقد أدى هذا إلى وجود أنماط مختلفة من السكان و نذكر منهم :

د - **الطوارق** : يُسمَّونَ **الإموهاق** و يعني الحر، أما العرب فيسمونهم **التارقية** و التي تعني المتروكين أو المبعدين، وهم شعب بدائي، للمرأة مكانة فيها أكثر من الرجل، و لعل هذا يعود إلى الأسطورة التاريخية المعروفة بكون النساء ذادوا عن البلاد ضد الأعداء

¹ - أحميدة عميراوي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 16.

² - عبد القادر حلّيمي ، المرجع السابق ، ص 58.

³ - محمد الهادي لعروف ، المرجع السابق ، ص 20.

على العكس من تخاذل الرجال، و منها تساوت المرأة مع الرجل و أصبح هذا الأخير ملثم الوجه من العار¹.

هـ – الشعانية : و هي قبيلة كبيرة تمتد من (ورقلة) و القليعة و (متليلي) أغليبتهم يعيشون في قصور بالبساتين ، و يتميزون بالأمان في التنقل، و يعدون قبيلة كثيرة العدد بحثا عن الكلاً بالتالي هم بدو رحل.

و – الأرباع أولاد نايل: مواطنهم الأصلية تقع (بالأطلس الصحراوي) و (الهضاب العليا) لهم علاقة تجارية خاصة (بورقلة) بحلول فصل الشتاء لتصريف منتوجاتهم و البحث عن المراعي لمواشيهم، و هم عبارة عن قبائل الأرباع ، أولاد عيسى ، أهل (بوسعادة) ...

ز – بنو ميزاب : يضع إقليم الزاب، (تقرت) ، (إنفوسة) ، (ورقلة)، و هو عبارة عن مساحات جبلية محاطة به، و تتكون من ثلاث مناطق متصلة: الزاب الظهر اوي و الزاب الشرقي و الزاب القبلي².

و عموما ما هو ملاحظ أن التماسك الاجتماعي ظل قائما بين قبائل الصحراء رغم قسوة الظروف الطبيعية و الأمنية، فهي قبائل متناثرة في الصحراء و متنقلة بحثا عن المراعي، و تشتغل بالتجارة في حال دائم الترحال، و الدين هو العامل الموحد بين هذه القبائل المترامية الأطراف³.

¹ – عثمان حساني، " البيئة الاجتماعية و الاقتصادية للصحراء " تقارير الأجانب من خلال القرنين الثامن عشر والتاسع".

رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2007، ص 60 .

² – Délégation Général Du Gouvernement En Algérie, Op Cit, P23 .

³ – عثمان حساني ، المرجع السابق ، ص 94، 95.

المبحث الثاني : المشاريع الإستكشافية و الدينية

1 – المشاريع الإستكشافية

شهدت الصحراء الإفريقية خلال القرون الوسطى مدًا إسلاميًا واسعًا عن طريق تجار وسكان (المغرب العربي) و صعيد مصر و بلاد الحبشة، و لعب المرابطون و الموحدون دورا هاما في نشر الإسلام حتى أعماق الصحراء ، وقامت بالصحراء مراكز عمرانية وحضارية كبيرة أبرزها مدينة (تومبوكتو) و (جيني) و (غاوا) كما قامت بها مجموعة من الإمارات و الممالك الإسلامية¹.

وقد لعبت التجارة دورا كبيرا في ربط العلاقات الودية بين هذه الممالك وسكان جنوب (المغرب العربي) ، لذلك إستهوى هذا النشاط التجاري و المزدهر بالصحراء الدول الأوروبية، فعزمت غزوها و السيطرة على مقدراتها فاهتموا بمعرفة المسالك الصحراوية و تتبع منابع (الانهار الإفريقية) و كلفت لهذا الغرض عدة جمعيات جغرافية و علمية أهمها " الجمعية الإفريقية²

(Association For The Promoting Of The Discovery Of The Interior Of Africa).

و قامت بإرسال عدة رحالين .

و كان (الإنجليز) أول من أبدى إهتماما (بإفريقيا) و الصحراء بعد تقالص نفوذهم في (أمريكا الشمالية) ، و فقدوا مستعمراتهم هناك فكان نشاطهم حافزا للفرنسيين و دافعا لهم ينشطوا أكثر في التوسع³ في (الصحراء الكبرى) بدءا (بالصحراء الجزائرية) معتمدين

¹ – إبراهيم مياسي ، المرجع السابق ، ص 40 .

² – الجمعية الإفريقية: تأسست في 1788 بإنجلترا، بعد أن جمعو معلومات عن الصحراء من خلال ما تركه الرومان

و

اليونان و العرب، حددت أهداف علمية و إنسانية و وظفت مجموعة من المغامرين الذين كلفوا بعبور إفريقيا من الشرق إلى الغرب . أنظر: يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، (ط1؛ الجزائر:

دار

البصائر للنشر و التوزيع، 2009)، ص 75.

³ – نفسه، ص 75.

في ذلك على خطة أولية تمثلت في إرسال بعثات إستكشافية و التي تشارك فيها رحالة و مستكشفون من جنسيات مختلفة أبرزهم:

روني كاييه "René caille":

يعتبر من الأوائل المغامرين الفرنسيين الذين توغلوا في أعماق الصحراء، كان شغوفا بالسفر و الترحال، وقد شرع في رحلته سنة 1828¹ إلى (تومبوكتو)²، مدعيا للقبائل التي يمر بها في طريقه أنه مصري تربي في (فرنسا) و يعد أول أوربي يعود بوصف دقيق لهذه المدينة³، و منها عاد عبر الصحراء إلى مدينة طنجة، فمرّ بمنطقة (توات)⁴ و (تافيلالت) و قد سجل عدة ملاحظات و أنجز رسومات، و يعتبر روني كاييه René caille⁵ من أوائل المغامرين الفرنسيين و ظفر بأول إسم مغامر فرنسي في عمق (الصحراء الجزائرية) بحث و قدّم معلومات جغرافية و عرقية و ثقافية عن طريق عيش السكان و ظروف مدنهم و غناها و حصونها و كل ما يزيد في مهام الفرنسي أقداما لتحقيق أحلامهم التوسعية، و قد ساعدت هذه المعلومات في رسم الخطط الحربية للتوسع في الجنوب الغربي (الجزائري)⁶.

¹ — إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 - 1994، (ط1؛ الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2009)، ص 401 .

² — تومبوكتو: إحدى المدن الاستراتيجية و الحيوية تقع على ضفاف نهر النيجر و يقال أن إسمها مشتق من بئر بكتو و هو إسم للإمرأة ترقية و بفضل موقعها الاستراتيجي شكلت منطقة تجارية صحراوية للتجار من مختلف الجهات و خاصة من مصر . أنظر: إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى و شواطئها، (ط1؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 41.

³ — أحميدة عميراوي و آخرون، المرجع السابق، ص 65.

⁴ — توات: يتميز بموقعه الوسطي داخل صحراء المغرب العربي و هذا الموقع جعله منطقة عبور لقوافل تجارية عابرة إلى الصحراء و مارة إلى أسواق مالي و تومبكتو ، أنظر: فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين 18 ، 19 ميلاديين الجزائر، (ط1؛ دم: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص 77.

⁵ — أنظر الملحق رقم 01

⁶ — إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 - 1994، المرجع السابق، ص 404 .

هنري بارث "Henri Barthe"¹:

دكتور ألماني ، كان هو الآخر برحلات و كتب عدة دراسات وتقارير، و أهم رحلاته رحلة 1849 ورحلة 1855 ، و التي إنطلقت من (طرابلس) إلى (تشاد) و (تومبوكتو) عبر (توات) و (تيديكلت)².

هنري دوفيري " Henri Duveyrier " : (1840 – 1892)

يعتبر من أبرز الرحالة الفرنسيين³، نظرا لتعدد رحلاته وما قدّمه من معلومات حول المناطق التي زارها⁴، و التي تمثلت في كتابة القيم عن التوارق تحت إسم (توارق الشمال)⁵، و هو عبارة عن دراسة شاملة لمنطقة التوارق، كما تضمن على معلومات هامة على الجغرافية الطبيعية و طبقات الأرض ، إضافة إلى إشماله على ملاحظات تتعلق بحيوانات و نباتات و أحوال المعيشة و الطقوس الدينية، و أخلاق التوارق و عاداتهم و أصولهم، و إستطاع أن يميز الفرق بين الطريقة التيجانية و السنوسية، و قدم مقارنة شاملة بين الطريقتين على حسب تعامل هذه الطريقتين معه.⁶

إن هؤلاء المستكشفون قدموا معلومات عن (الصحراء الجزائرية) و الإفريقية هذا ما أدى إلى:

جمع مختلف المعلومات عن المناطق التي تم إستكشافها لخدمة السياسة الإستعمارية التي إنتهجتها (فرنسا)، و هي السيطرة على (الصحراء الجزائرية) و تطبيقها للمقولة

¹ – Henri Barth , Voyage Et Découvertes Dans L'Afrique Septentrionale Et Centrale Pendant Les Années 1849 – 1855, Traduit De L'Allemand Par Paul Lthier , (Paris, 1860) , P304 – 318 .

² – تيديكلت: إسم بربري و معناها كف اليد، نسبة إلى الجهة الواقعة جنوب الهقار وسط الصحراء، لها موقع جغرافي متميز و تضاريس تختلف عن غيرها، يحدها من الشمال هضبة تادميت، و من الجنوب الهقار، و من الشرق وادي

إغرغر، و من الغرب منطقة توات و صحراء تانزروفت. أنظر: الحاج التومي سعيدان، سكان تيديكلت القدماء و الإتكال على النفس، (ط1؛ الجزائر: مطبعة دار هومة، 2005)، ص 19.

³ – أنظر الملحق رقم 02.

⁴ – عثمان حساني ، المرجع السابق، ص 45 .

⁵ – عندما إنتهى من كتابة (طوارق الشمال) (Les Touareg Du Nord)، تحصل من الجمعية الجغرافية بباريس على ميدالية ذهبية سنة 1864 . أنظر : إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 35.

⁶ – عثمان حساني، المرجع نفسه، ص 47 .

الشهيرة " يجب معرفة الناس للسيطرة عليهم و قيادتهم " ، فقد إستهدفت تدريجيا التغلغل إلى أعماق مجتمع المنطقة لمعرفة مكوناته و نقاط ضعفه، و أما من ناحية أخرى كان من أجل معرفة الطرق و المسالك و المواقع الاستراتيجية لتمرکز الوحدات العسكرية الفرنسية في المستقبل .

وتم إنجاز مجموعة من الدراسات و المؤلفات التي ساهمت في حركة التوسع¹، لتقبض قبضتها على الجنوب (الجزائري) خاصة بعد حملة الأمير عبد القادر على (عين ماضي) 1838 إذ شكلت مؤشرا مقلقا على وجود حلفاء صحراويين للأمير لكون الثورات التي كانت تندلع في الشمال تجد الجنوب مركزا لتجديد المقاومة عند فشلها²، كما سعت إلى تعزيز و جودها في الصحراء لحضر منافسة (بريطانيا) في التوغل داخل (الصحراء الجزائرية) لاسيما بعد ما راح في ذلك العهد محاولات التوسع (الإنجليزي) و (الاسباني) و (الألماني) في الصحراء بغية تكوين إمبراطورية، وعليه لجأت السلطات الفرنسية إلى إبرام إتفاق³ فرنسي – إنجليزي يوم 05 أوت 1890 يجعل كل أراضي الجنوب مناطق نفوذ فرنسي⁴ في خط يمتد من (ساي) على (النيجر)، إلى (بارووا) (BARROUA) على بحيرة (التشاد)، و بذلك يمكن (فرنسا) من ربط مستعمراتها في شمال (إفريقيا) بغربها، و إمتداد إحتلالها إلى الجنوب (الجزائري) عبر رمال الصحراء⁵

¹ – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 78، 79.

² – Délégation Général Du Gouvernement En Algérie , Op – cit .P 31.

³ – و هي المعاهدة التي بموجبها اقتسمت كل من فرنسا و بريطانيا غرب إفريقيا ، حينها قال اللورد سليسبوري متهمًا قولته المشهورة بعدما أخذت فرنسا معظم المناطق الصحراوية: " إن الديك الغالي gaulois يحب كشط الرمال و نحن نقدمها له بسرور ". أنظر: محمد بن دارة، (السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998، ص 2.

⁴ – الصادق دهاش، (تغلغل الاستعمار الفرنسي في الصحراء و دوافعه الحقيقية) ، دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، العدد 04 ، 2003 ، ص 43 .

⁵ – محمد العربي الزبيري، مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، (ط1؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1972)، ص 15 .

2 – المشاريع الدينية : (شارل دي فوكو De Foucauld أنموذجاً)

يعتبر النشاط الديني هو الآخر من أبرز المشاريع الإستعمارية، الذي ساعد الساسة الفرنسيين في حركة التوسع نحو الجنوب (الجزائري)، و خاصة بعد إدراكها بأن الدين الإسلامي عامل قوي في تحريض الشعب الجزائري للدفاع عن أرضه و مقدساته تحت لواء الجهاد¹، ويهدف هذا النشاط إلى أمرين أساسيين هما:

– العمل على نشر النفوذ الفرنسي بالصحراء، و إجتتاب المواجهة المسلحة إلى حين.

– إدماج السكان في الحضارة الفرنسية و تنصيرهم.²

و بذلك لعب التبشير المسيحي دوراً مباشراً في عملية الاستيطان الأوروبي الفرنسي في (الجزائر)³، و كان من أبرز المبشرين الذين ساهموا في إزدياد النفوذ الفرنسي بالجنوب (الجزائري) الأب شارل دي فوكو De Foucauld⁴، الذي قام بأول رحلة إلى (الجزائر) سنة 1880 و شارك في صفوف الجيش الفرنسي ضد الشيخ بوعمامة، كما إستطاع إتقان لغة التوارق و ذلك لخدمة (فرنسا) و المسيحية، بحيث قام في عام 1883 بجمع معلومات قيمة و تسليمها للحكومة الفرنسية وظفتها (فرنسا) في توسعاتها العسكرية .

¹ – كما تم إستغلال النوازل و تم الترويج لها بطريقة عجيبة إذ كان نص هذه الفتوى تثبيط المسلمين و عدم حمل السلاح

في وجه الكفار ما داموا لم يتعرضوا للدين بالأذى ، أنظر: أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، (ط6؛

الجزائر: دار البصائر، 2009)، ص 365 .

² – محمد الأمين بلغيث ، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق الجزائر ، (ط1؛ الجزائر: دار مدني للنشر و الطباعة، 2008)، ص 54.

³ – أحميدة عميراي و آخرون، المرجع السابق، ص 103 .

⁴ – دي فوكو: و لد في 15 سبتمبر 1858 نشأ في مدينة سراسبورغ بفرنسا من أسرة كاثوليكية ملتزمة واصل تعليمه في

كنيسة دان بيارا ستراسبورغ ، ثم انخرط في الحياة العسكرية و هو الذي خدم المسيحية و كرس حياته لخدمتها. أنظر: أحميدة عميراي و آخرون، المرجع السابق، ص 111، 112.

في عام 1901 أقام ديرًا للعبادة¹ في (بني عباس)²، و في عام 1904 إلى غاية 1905 إنتقل إلى (غرداية) لدراسة مشروع التنصير لسكان الصحراء جنوباً³، و في 1905 - 1916 أقام في (تمنراست) و إتخذها مقرًا له، و قد أشار شارل دو فوكو⁴ أثناء هذه الفترة في نص صريح: "الأمر الأول هو إقامة النظام الفرنسي والحضارة في إمبراطوريتنا بالشمال الغربي الإفريقي ... و الأمر الثاني هو التبشير"، و لم تميز (أوروبا) في ذلك العصر بين الاستعمار و التنصير.

كما قام دي فوكو بالتأليف، حيث و ضع قاموس فرنسي طوارقي كان عوناً للمبشرين الأوروبيين في هذه المنطقة⁵، لقد سعى دي فوكو في المرحلة الأولى إلى إختراق حياة الطوارق لكونه هو القادم من (فرنسا)، و بدأ في تعليمهم أشياء كانوا يجهلونها بحكم تواجدهم في منطقة نائية و ذلك لكسب ثقتهم و حبهم، ليبدأ مرحلته الثانية و هي تنصيرهم و تطويعهم ليتقبلوا الإحتلال الفرنسي، فقد أصبح يحظى بحب الناس و إحترامهم، الأمر الذي سهل للفرنسين التوسع في الصحراء دون مقاومة.

كانت الطريقة السنوسية في هذه الفترة ذات نفوذ واسع على الحدود الليبية (الجزائرية) بمناصرة بعض القبائل التارقية، فكان هجوم السنوسية عام 1916 قويا ضد القوات الفرنسية المتمركزة في (جانث)، و إنتهت هذه الهجمات بقتل دي فوكو في نفس السنة.

¹ - دامت إقامته فيها من 1901 - 1905 بمساعدة الجزائريين، خصص فيها حجرات صغيرة للضيوف و علاج المرضى. أنظر: محمد الطاهر عزوي، الغزو الثقافي و الفكري للعالم الإسلامي، (ط1؛ الجزائر، دار الهدى، 1999)، ص 99.

² - بني عباس: تقع على نحو 225 كلم من بشار في طريق القوافل بين الشمال و توات، القرارة و الهقار. أنظر: مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، (ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981)، ص 67.

³ - أحمدية عميراوي و آخرون، المرجع السابق، ص 122.

⁴ - أنظر الملحق رقم 03.

⁵ - عثمان حساني، المرجع السابق، ص 97.

و خلاصة القول يعتبر شارل دي فوكو من المنصرين الفرنسيين الذين ساهموا بدور كبير في خدمة الإحتلال الفرنسي في (الجزائر)، و تحديدا في صحرائنا، حيث عدّه المؤرخون من الطلائع التي مهدت لنشر المسيحية في (إفريقيا)¹.

¹ _ أحميدة عميراي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 125، 126 .

المبحث الثالث: المشاريع الاقتصادية

1 – مشروع السكة الحديدية:

في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون جادين في الغزو والتوسع نحو الجنوب (الجزائري)، أولوا إهتمامهم بموضوع المواصلات الجزائرية التي تمثل العنصر الاساسي والفعال¹، و كان هدفهم وراء ذلك تسهيل عملية تنقل قواتهم العسكرية الغازية، و ربط مستعمراتهم المختلفة لبعضها في الشمال و الغرب والوسط وخدمة التجارة الفرنسية، وفي الحقيقة فان التخطيط لمشاريع السكة الحديدية يعود إلى النصف الثاني من القرن 19² و بإيجاز إقترح **كاباني Kapani** مد خط حديدي يمتد من (الجزائر) نحو (بوسعادة) و (ورقلة) الذي تفرع إلى فرعين، الأول باتجاه (تونس) و (طرابلس)، والثاني باتجاه (عين صالح) و(الهقار).

بدأ الإستغلال في سنة 1853، لكن نظرا للظروف الدولية التي عرفتھا (فرنسا) آنذاك والمتمثلة في مشاركتها في حرب (القرم)³ حالت دون تنفيذه، و عند مطلع 1856 برز المهندس **أودولف دوبونشيل Odolf De Bonchel** الذي رأى ضرورة ربط المستعمرات الفرنسية ببعضها البعض بشبكة من الخطوط الحديدية.

وفي عام 1875 قدم مشروع يمتد من (الجزائر) إلى (توات) و (تومبوكتو)، و في سنة 1878 كلف بوضع الحدود لهذا المشروع، و نظرا لأهميته إهتمت الغرفة التجارية بمرسيليا بدراسته، الأمر الذي شجعه في سنة 1879 على تأسيس لجنة الحديدية الصحراوية، و قد منح ثلاثة مليون فرنك ذهبي لثلاث بعثات علمية لدراسته وهي على النحو التالي⁴:

¹ – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، (طبعة خاصة؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر و التوزيع، د.ت)، ص 334.

² – يحي بوعزيز، إهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء، مجلة الثقافة، عدد 58، 1980، ص 49.

³ – القرم: شبه جزيرة تقع في شمال البحر الأسود كانت مسرحا للأحداث فيما بين 1854-1856، حرب نشبت بين روسيا من جهة و الدولة العثمانية وفرنسا و إنجلترا من جهة ثانية، بسبب التنافس على مناطق النفوذ في المنطقة، إنتهت بهزيمة روسيا و توقيعها على معاهدة باريس سنة 1856م، أنظر: محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (ط1؛ بيروت: دار النفائس، 1995)، ص 384.

⁴ – يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، المرجع السابق، ص 94، 95.

— البعثة الأولى: يترأسها **دوريان Dorian** ، و مهمتها رسم السكة بوهران نحو (توات) و توقفت أشغالها (بجبال القصور).

— البعثة الثانية: أشرف عليها **شوازي** ، و التي رأت بضرورة اختيار الخط الرابط بين (بسكرة) و (ورقلة) للفائدة التجارية.

— البعثة الثالثة: كلف بها الكولونيل **فلاترز Choizi** ، و يمتد طموحها إلى ما وراء الحدود التي أدركها الاستعمار الفرنسي¹.

و لتحقيق هذه الأغراض فان السكة الحديدية في الصحراء إعتمدت على تصميمات وخرائط لإنشاء شبكة من المواصلات للإستثمار و إستغلال خيرات الصحراء و تعميمها من جهة، هذا ما تطلب التوسع و التوغل العسكري نحو الجنوب بشتى الطرق، و يعود الفضل في هاته المجهودات إلى المهندس **بويان Bouyan** الذي تمكن من إقناع البرلمان الفرنسي على إنشاء ثلاثة خطوط رئيسية، إلا أن القضاء على حملة **فلاترز** كانت قد قضت على طموح الاستعمار²، هذا الأمر الذي جعل **الكاردينال لافيغري**³ يتولى الدعوة لإنشاء السكة الحديدية عبر الصحراء⁴.

بالرغم من الإخفاقات المتتالية تزايدت جهود العديد من الضباط الفرنسيين و الأوروبيين طيلة النصف الأول من القرن العشرين لمحاولة إنجاح هذه المشاريع، فدرسوا تكاليفها و مزاياها على مختلف الأصعدة و أثرها على الوجود الفرنسي (بالجزائر)، و لقد أثمرت هذه الأبحاث بظهور ثلاثة خطوط رئيسية هي:

¹ — أحميدة عميراي و آخرون، المرجع السابق، ص 80.

² — أحمد مريوش، (التوسع الفرنسي و ردود فعل سكان الهقار.)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في

الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، السداسي الاول، عدد 11، 2005، ص 117 — 119.

³ — **لافيغري**: رجل دين فرنسي برتبة كاردينال و رئيس اساقفة الجزائر، و يعود له سبق الاستعماري في تأسيس جمعية

الآباء البيض سنة 1868، و قد لعب دورا كبيرا في تنصير العديد من الاطفال و الشيوخ و النساء عقب المجاعة التي

حصلت في الجزائر في فترة الستينات. أنظر: **أبو القاسم سعد الله** ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 119.

⁴ — أحميدة عميراي و آخرون، المرجع السابق ، ص 82.

— **الخط الأول:** يمتد من مدينة (قسنطينة) و (ورقلة) عبر (بسكرة).

— **الخط الثاني:** يمتد من مدينة (البليدة) إلى (الجلفة) عبر (المدية).

— **الخط الثالث:** من مدينة (المحمدية) إلى (بني عباس) عبر (سعيدة) و (بشار).¹

وعلى العموم يمكن القول أن هذه المشاريع واجهت عدة صعوبات سواء من الناحية الطبيعية المعروفة بوعارتها و قساوة مناخها، ومن حيث التكاليف الباهظة لهذه المشاريع، هذا ما دفع بالسلطات الإستعمارية إلى خلق مشاريع أخرى².

2 — نشاط التنقيب الفرنسي في الصحراء الجزائرية:

لعبت البعثات الإستكشافية الفرنسية دورا كبيرا في إثبات ما تسخر به (الصحراء الجزائرية) من ثروات معدنية و بترولية، و إثر ذلك أخذ حلم فصل الصحراء عن (الجزائر) يراود السلطات الإستعمارية³، و أعدت لذلك مجموعة من المقترحات ركزت على الأهمية الإقتصادية للصحراء، كانت تدور حول خلق أداة و هيئة تتولى تامين و متابعة مشاريع الإستغلال و الإنماء الإقتصادي و ذلك عن طريق إنجاز البنى التحتية، و المجمعات و المطارات و وسائل الاتصال و النقل، و كذلك إعداد التشريعات اللازمة لهاته الخزينة.

من أجل إستحضار الإرتباط التاريخي بين البترول و (الصحراء الجزائرية)، نرجع إلى سنة 1929 أين كشف الجيولوجي **كيليان killian** من إحتمال تواجد البترول في الصحراء غير أن تصريحه لم يؤخذ بعين الإعتبار، و بدأ البحث عنه منذ 1941، فقد قامت بهذه المهمة عدة شركات و مكاتب منها :

¹ — يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية، المرجع السابق، ص 98.

² — مشروع البحر الداخلي : نظرا للصعوبات التي واجهت السلطات الفرنسية في غزو جنوب الجزائر ، فكرت فرنسا في

إحداث بحر داخلي صحراوي خاصة بعد نجاح فرديناند ديليسيس حفر قناة السويس ، ففكرت فرنسا أن تقوم بذات المشروع في الجزائر، ووضع خطة هذا المشروع الكومندو (فرنسوا رودير) لتسهيل عملية التوسع و الاستغلال الإقتصادي لإمكانيات الصحراء المادية و البشرية ، أنظر : يحي بوعزيز ، " مجلة الثقافة " ، مقال سابق، ص

.53

و أيضا : أحميدة عميرواي ، بحوث تاريخية ، (ط1؛ الجزائر : دار البعث، 2001)، ص 100.

³ — إبراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي للجزائر (1881 - 1912)، المرجع السابق، ص

.84

مكتب التنقيب عن البترول الذي أنشأ سنة 1945، بالإضافة إلى الشركة القومية للبحث عن البترول سنة 1946¹، و الشركة الفرنسية للبترول في (الجزائر)، و مكتب التنقيب عن المعادن الذي يشمل نشاطه ولايات الساورة و (الواحات)، وفي أواسط 1951 أنشأت شركة البحث و إستغلال بترول الصحراء، و في 1954 بدأ الغاز الطبيعي ينبثق لأول مرة في (جبل برغة) بقرب (عين صالح)، ثم إكتشف حقل بترول في منطقة (إيجلي) في مارس 1956، و في 12 جوان 1956 توجت الأبحاث الجارية في (حاسي مسعود) على بعد 100 كلم شرقي (ورقلة) بالنجاح، حيث إكتشف على عمق 3300 م ، و لقد قدرت أهمية هذا الحقل حينئذ بإحتمال سعته 500 مليون طن، و في نهاية 1956 ظهرت أهمية المنبع الهائل للغاز السائل في (حاسي مسعود) بين (غرداية) و (الأطلس الصحراوي)²، و أمام إكتشاف هذه الثروات الهائلة شرعت السلطات الفرنسية في إنجاز العديد من المشاريع مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وهي :

3 – التنظيم الصناعي للاتحاد الفرنسي :

أسس يوم 24 جوان 1950 و هو تابع لرئاسة الوزراء الفرنسية، و من خلالها أرادت (فرنسا) التنسيق الصناعي مع مختلف الصناعات مع مختلف أجزاء الاتحاد الفرنسي و النظر في امكانية تحقيق برامج إقتصادية و صناعية واسعة تراعي فيها منابع الطبيعة الموجودة و المصالح الفرنسية السياسية الفنية و العسكرية ، و تحديد أماكن معينة يركز فيها التجهيز الصناعي و تكون بمثابة مراكز صناعية كبرى³.

¹ – في نفس العام أقام أميل بليم مشروعا للصحراء الفرنسية التي اعتبرها تابعة للاتحاد الفرنسي على غرار الكومينولث

البريطاني ، قضى هذا المشروع إلحاق الصحراء بفرنسا و تأميمها و اعلانها أرضا وطنية ، كان لهذه الفكرة تأثير

عظيم على مجريات الأحداث فيما بعد فقد أصبح لها أنصار يدافعون عنها و يعملون على تجسيدها و توخت هذه الفكرة بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق صحراوي. أنظر: محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 35.

² – محمد لحسن الزغدي، مؤتمر الصومام و ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، (ط1؛ الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 259.

³ – المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، المرجع السابق، ص 44، 45.

4 – المكتب الصناعي الإفريقي :

أنشأ سنة 1951 يقتصر ميدانه على (إفريقيا) ، وهو تابع لرئاسة الوزراء الفرنسية لأن له ميزانية خاصة، يتلخص دوره في تنفيذ القرارات الإقتصادية والصناعية المتعلقة (بأفريقيا) وفي توسيع المنظمات الصناعية، و استثمار المناجم الطبيعية وتشجيع كل محاولة لإستغلال الصحراء¹.

و إلى جانب ذلك هناك منظمات أخرى سبقتها وهي ذات الصيغة المحلية تبرز بوضوح التغيير الذي طرأ على السياسة الإستعمارية إتجاه مستعمراتها الإفريقية بصفة عامة و(الجزائر) بصفة خاصة منها:

5 – مكتب البحوث المنجمية:

أنشأ عام 1948، وذلك لمواصلة التفتيش عن الموارد الطبيعية الموجودة (بالجزائر) وضمن إستغلالها، و قد قام هذا المكتب بعدة بحوث في نواحي كولمب (ببشار)² (تندوف)³ و (الهقار).⁴

6 – مكتب التنقيب عن البترول :

-
- ¹ – جريدة المجاهد، (مشاريع استعمارية في الصحراء)، عدد 14، 1957، ص 12.
- ² – بشار: لقد سميت مدينة كولمب بشار من طرف العالم جونارت سنة 1903 عندما أسى المركز العسكري ناقدة القريب من جبل بشار بكولمب تذكارا للجنرال كولمب وزاد من أهميتها اكتشاف مناجم معدنية ذات احتياطات عالمية
- من الحديد و النحاس و الفوسفات و الرصاص ، أنظر : أحميدة عمير اوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء 1844-1916 ، المرجع السابق، ص 20، 21 .
- ³ – تندوف: تقع في الجنوب الغربي، تمتد عن عاصمة البلاد 1750 كم ، و تندوف كلمة تنقسم إلى تين وتعني المكان ،
- و دوف تعني الطواف، و تنطق مكان الطواف الذي يزوره الناس لأهميته التجارية و الدينية أنظر: إبراهيم مياسي ،
- الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934 ، المرجع السابق، ص 546 .
- ⁴ – المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، المرجع السابق، ص 44، 45.

أنشأ عام 1945، كلف بمراقبة جميع البرامج و التصميمات المالية و الفنية و مراقبة جميع الشركات القائمة بمختلف البحوث والتقنيات، إلى جانب هذه المنظمات خاصة شبيهة بالعامه ، تعمل بتوجيه الحكومة الفرنسية، وتسعى لتحقيق أهداف سياسية وهدفها القيام بدعاية كبيرة بين الأوساط الرأسمالية الفرنسية والأجنبية لترغيبها في استثمار الصحاري الإفريقية مثل : الجمعية الأوربية الإفريقية المنجمية و الصناعية، و التي تأسست عام 1955، و تضم شركات "فروستال" الألمانية " شركة بلجيكية العامة "، " شركة أربيد لكسمبورغ" "سيلرير" "إنترهون"، "براون" السويسرية و الشركة هولندية ، إضافة إلى شركات إيطالية.

ومن هنا ندرك السياسة الجديدة التي إتخذتها (فرنسا) من أجل فصل جنوب (الجزائر) عن شماله، وهو التستر وراء أسماء و شركات و لجان مختلفة. وقد سعت (فرنسا) منذ سنة 1957¹ إلى جلب شركات أجنبية خاصة الأمريكية، وهذا لسببين :

- 1 – الاستفادة من رأس مال الأجنبي بعد فراغ الخزينة الفرنسية بسبب ميزانية الحرب المتزايدة باستمرار، و أيضا لخبرة التقنية التي تتمتع بها هذه الشركات.
 - 2 – إشراك الغرب الرأسمالي في إستغلال الصحراء حتى يصبح مهتما أكثر بالحرب بين (فرنسا) و جبهة التحرير الوطني².
- و قد إستفادت (فرنسا) من تعاونها الفني و الصناعي والفلاحي مع (الولايات المتحدة) في إقامة مشروعها للمطر الصناعي بمنطقة (تيارت) إلى (سطيف) في 1957،

¹ – وزارة الصحراء الفرنسية: تأسست سنة 1957، أسندت إدارتها المركزية إلى مديريةية تشمل مختلف المجالات المالية،

إقتصادية، إدارية، إجتماعية و عسكرية، متنوعة بلجنة تقنية تضم ثمانية أعضاء يمثلون عددا من الوزارات – هذا ما

يؤكد مدى أهمية الجنوب، و مدى الإهتمام به.. أنظر: الحاج موسى بن عمر، بتروال الصحراء بين حسابات

الثروة

في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، (ط1؛ الجزائر: Bloutou Communication، 2008)، ص 129.

² – الحاج موسى بن عمر، (تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890 -1956).، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، عدد08 ، 2003، ص 210.

وتولى لهذا المشروع كل من منظمة تطوير الأساليب التقنية الفرنسية و شركة تطوير موارد المياه الأمريكية و منظمة المطر الصناعي الفرنسي¹.

¹ — محمد قنطاري ، الإستراتيجية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية ، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق ، 162 - 164.

المبحث الرابع: المشاريع الإدارية

بعد توسع الإحتلال الفرنسي جنوبا ليشمل رقعة واسعة من (الصحراء الجزائرية) ظهرت الحاجة الماسة إلى إنشاء وحدة إدارية جديدة لإدارة هذه المناطق التي أصبحت تتطلب مبالغ متزايدة لتغطية نفقات الإحتلال بها، وبما أنه لا يمكن تمديد (العمالات الشمالية) الثلاث جنوبا إلى أقصى الجنوب، وما قد ينتج عن ذلك من تحميل لميزانيات هذه (العمالات) لأعباء جديدة¹.

و في 24 ديسمبر 1902 سنت السلطات الإستعمارية الفرنسية قانونا جاء نتيجة لإستشارة الهيئات المختصة و لاسيما العناصر المالية والمجلس الاعلى، فأرسلت لجنة الميزانية إلى المجلس الفرنسي الجزائري تقريرا بضرورة تنظيم أراضي الجنوب في وحدة إدارية لها ميزانيتها المحلية، وقد وافق المجلس على هذا القانون.²

لقد حدد قانون 1902 النظام الأساسي لأراضي (الصحراء الجزائرية) ولم يحدث قط كيانا سياسيا دون أن يفصلها عن باقي (الجزائر)، بل أحدث تنظيمها إداريا خاصا بالجنوب وكان الدافع المالي هو الذي حمل البرلمان على هذا³ لأنه لا يسمح بمعرفة حقيقة لحجم المداخل والنفقات بهذه المناطق⁴، زد على ذلك أن الضرائب المحصلة بهذه المناطق كانت عادة ما تصرف في غير الفائدة مما يؤكد أن الضرائب والرسوم المفروضة على أراضي الصحراء هي نفس الضرائب المفروضة على باقي أجزاء (الجزائر)⁵.

¹ - جمال قتان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (ط1؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994)، ص 147-150.

² - محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 03.

³ - محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، (ط1؛ الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007)، ص 252.

⁴ - حددت ميزانية الجنوب الجزائري بمرسوم 30 ديسمبر 1903 وحددت ادارتها بقانون 04 اوت 1904 وهذا التقسيم كان على الشكل التالي: اقليم غرداية، - اقليم تقرت، - اقليم الواحات، - اقليم عين الصفراء. أنظر: جريدة المجاهد،

(الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول.)، ج 4، عدد 93، 10 - 04 - 1961، ص 08.

⁵ - المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة اول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية المرجع السابق، ص 37.

كما هدف هذا القانون إلى بقاء تبعية سلطة الجنوب إلى الحاكم العام (بالجزائر)، فلقد أوكل إليه حفظ النظام في الجنوب و تأمين الدفاع عن أرضه، و وضعت تحت تصرفه قوات عسكرية لهذا الغرض، وعلى رأس كل من أراضي الجنوب ضابط عسكري برتبة رائد وهو المسؤول العام عسكريا، و إداريا أمام الحاكم العام¹.

كما إستهدف الحد من نظام الإدارة الخاصة لمناطق الجنوب عن طريق بقاء الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية، ففي المجال الإداري نجد أن الإختصاص المعقود لمجالس ولايات الشمال (وهران)، (الجزائر) و (قسنطينة) يشمل أراضي الجنوب المقابلة (لعين الصفراء)، (تقرت)، (الواحات) و (غرداية) وقد أدخل النظام العسكري لمناطق الجنوب تعديل إداري من أجل إحداث تجانس مع كافة القطر (الجزائري) عندما إتخذ الحاكم العام **جول كارد Jul Card** عددا من القرارات، فنقل السلطة على البلديات المختلطة من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية²، وحافظ على مبدأ الوحدة السياسية بين جزئي (الجزائر) الشمال والجنوب، ويتجلى ذلك من خلال التمثيل النيابي سواء في الجمعية الجزائرية³ أو في البرلمان الفرنسي⁴، فكان تمثيلها بشطريها الشمالي والجنوبي على إثر صدور أمر في 17 أوت 1945، الذي بموجبه منح للجزائر 26 مقعدا وزع مناصفة بين فرنسي (الجزائر) و السكان الأصليين شمالها وجنوبها، و الملاحظات نفسها تنطبق على النظام الإنتخابي الذي قرره قانون 1946 بشأن إنتخابات أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية، فالمقاعد الثلاثة التي خصصت للجزائر قانونيا ينتخب نوابها من شمال (الجزائر) وجنوبها على حد سواء، كما ضمن الجنوب ممثلين عنه في الاتحاد الفرنسي بمقتضى القانون الصادر في 17 أكتوبر 1946.

¹ - محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 04 ، 05.

² - محمد البجاوي، المرجع السابق، ص: 356 - 359.

³ - الجمعية الجزائرية: هي جمعية مدافعة عن وحدة الارض الجزائرية، وظلت تناضل من اجل هذه الفكرة الى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في 12 افريل 1956، أنظر: محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 12.

⁴ - بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، (ط1؛ بيروت: دار النفائس، 2001)، ص 149.

ولم تمس التعديلات في النظام الانتخابي الخاص بمجلس الجمهورية أي مساس لوحدة الجزائريين شماله وجنوبه¹.

في سبتمبر 1947 صدر القانون الخاص بنظام (الجزائر) الذي نصت عليه المادة الخمسون منه على إلغاء الحكم العسكري عليها وضمها إلى الشمال، وكان هذا تأكيد على وحدة التراب (الجزائري)، و بالتالي فإن هذا القانون ألغى المرسوم الصادر في 30 ديسمبر 1903²، و ألغى ميزانية أراضي الجنوب و دمجها مع ميزانية (الجزائر) مع إبقاء صلاحيات الحاكم العام.

و تطبيقاً لأحكام هذه المادة إستطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر 1949 رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقضي بإعادة تنظيم أراضي الجنوب³، و إستمرت المناقشات في فيفري 1950، حيث تم الإتفاق على ربط القسم الشمالي للجنوب بولايات الشمال أما القسم الثاني فقد قسم في شكل مناطق صحراوية.

و في 1951 دعت الحكومة الفرنسية لمشروع يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب و ربطها بالشمال وفقاً للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أيدت المشروع في 21 سبتمبر 1951 لم تلبث أن رجعت عن تأييدها في 04 جوان 1952.

ومنذ ذلك الحين تعددت الاقتراحات الرامية إلى دعوة الحكومة الفرنسية لإيداع مشروع القانون⁴ بتحويل الصحراء الإفريقية الفرنسية في إقليم يخضع لإستقلال ذاتي في ما وراء البحار⁵.

¹ – المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية،

المرجع السابق، ص 30 – 40.

² – محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 14.

³ – محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 362 – 366.

⁴ – منها قانون جولي بشأن تحويل الصحراء الإفريقية الفرنسية إلى إقليم اداري مستقل ذاتيا و متميز في 1952، و في عام 1953 قَدّم "الدوي" اقتراح يرمي إلى تنظيم قومي للإقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، كما اقترح بوبا مشروع يهدف إلى إعلان الصحراء إقليما وطنيا في 1954. أنظر: محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 117 – 122.

⁵ – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 151.

في ديسمبر 1956 قدم البرلمان الفرنسي مشروع يقضي بإحداث منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية غايتها إستثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية ورفع مستواها الاجتماعي في إطار عصري يأخذ بعين الاعتبار تقاليد وعادات كل منطقة¹. و فعلا تم الإعلان عن هذه المنظمة² سنة 1957، كانت هذه المنظمة³ ترمي بدورها لتوريث البلاد الإفريقية المجاورة للجزائر في عملية الصحراء، تحت ستار تنظيم إستغلال الثروات الصحراوية، و لكن تيار الحركة التحررية الإفريقية لم يترك الوقت الكافي لتطور هذه المنظمة، التي لم تتخرط فيها آخر الأمر إلا (النيجر) و (التشاد)⁴. و في الأخير رغم كل المحاولات و التشريعات التي قامت بها السلطات الفرنسية إلا أنها ظلت تعبر عن تضامنها مع الشمال، مما دفع السلطات الفرنسية للإقرار بأن (الصحراء الجزائرية) لا يمكن التحكم بها إلا عسكريا، و لذا بدأت في تكثيف حملاتها العسكرية لتفعيل عملية فصل (الصحراء الجزائرية) متخذة في ذلك عدة إجراءات عسكرية سياسية و إقتصادية⁵.

¹ — الحاج موسى بن عمر، بتروال الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، المرجع السابق،

ص 122.

² — O.C.R.S (Organisation Communes Régions Sahariennes) : أنشأت بموجب قانون 57/27 لـ 10-01-1957 الذي اعتمده رئيس الجمهورية الفرنسية بعد ان راجعه مجلس الاتحاد الفرنسي وتم تداوله في المجلس الوطني والمجلس الجمهوري الفرنسي. أنظر: الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص 122 — 133.

³ — أنظر الملحق رقم 04.

⁴ — جريدة المجاهد، (نحن و الصحراء و البلاد المجاورة لنا.)، عدد 100، 17 — 07 — 1961، ص 3.

⁵ — أحمد قاسي، (البترول الجزائري قصة كفاح ورمز وإنعتاق.)، مجلة الجيش، عدد 343، 1992، ص 33.

الفصل الأول

سياسة ديغول تجاه مسألة فصل الصحراء

عن الشمال 1958 – 1961

المبحث الأول: النشاط الثوري في الصحراء قبل مجيء شارل ديغول

1954 – 1958

المبحث الثاني: سياسة ديغول من الجانب السياسي والإعلامي

المبحث الثالث: سياسة ديغول من الجانب العسكري

المبحث الرابع: سياسة ديغول من الجانب الإقتصادي

المبحث الخامس: سياسة ديغول من الجانب الإجتماعي

الفصل الأول : سياسة ديغول تجاه مسألة فصل الصحراء عن الشمال 1958- 1961

المبحث الأول: النشاط الثوري في الصحراء قبل مجيء شارل ديغول

1958 – 1954 Charle De Gaulle

لقد حمل الشعب الجزائري السلاح في الفاتح من نوفمبر 1954 لطرد المستعمرة و إفتكاك السيادة الوطنية منه ، و بسطها على كامل التراب (الجزائري) ، و مكافحة الإستعمار تم على جميع الأشكال و منها قضية فصل الصحراء، و قد حاولت (فرنسا) جاهدة تحطيم الوحدة الترابية للجزائر و الإحتفاظ لنفسها بالجزء الصحراوي منه .
علما أن أكبر معركة واجهتها (الجزائر) منذ 1954 م هي معركة وحدة الوطن¹ و الشعب و قد أعلنت جبهة التحرير الوطني عن موقفها منذ البداية إتجاه القضية في نداء أول نوفمبر 1954 و مما جاء في البيان حول الوحدة : " فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة (الجزائرية) وحدة لا تتجزأ. " ²

و إنطلاقا من البيان نجد أن من أهدافه شمولية الثورة على كامل التراب (الجزائري) و منها الجنوب و بهذا الخصوص نجد محمد ولد الحاج كان موجودا في (واد سوف) يشرف بنفسه على التحضير للثورة إلا أنه وقع في قبضة المستعمر في الفاتح من نوفمبر و هذا ما قطع الصلة بين المناضلين و القيادة، و لكن هذا لم يمنع من نشوب معركة بين الثوار و المستعمر في (واد سوف) يوم 17 نوفمبر 1954 .³

¹ – أنظر الملحق رقم 05.

² – الأخضر بوطمين جودي، لمحات من ثورة الجزائر، (ط1؛ الجزائر: دار البعث للطباعة و النشر، 1981)، ص21.

³ – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، المرجع السابق، ص 46، 47.

كما كثفت جبهة التحرير الوطني من إتصالاتها مع مسؤولي الجبهة الصحراوية لتوسيع العمل السياسي و العسكري فنجد مثلا أن القائد : **زيان عاشور**¹ كلف **المجاهد : عبد الرحمان الهادي** للقيام بإتصالات من بينها إتصاله **بابن جلول** المعروف بـ : **العماري** (بجبل القعدة) قرب (آفلو) و الذي سبق له الإتصال بـ **بوشريط** الذي كان قد كون جيشا (بقعدة القمامته) سنة 1955 م .

و في مارس 1955 م حدث إتصال بين **مصطفى بن بولعيد**² و **زيان عاشور** إتفقا خلاله على مخطط يهدف إلى مواصلة الإتصالات مع أقصى الجنوب . و هذا ما جعل **سي زيان عاشور** يأمر مساعديه في أبريل 1956 بتكثيف الإتصالات مع جميع المناطق المجاورة (وادي ميزاب) ، **الشعانية** إلى غاية (عين صالح) و ساعد في ذلك عاملان أساسيان هما :

1 – طبيعة النشاط السكاني القائم على الرعي أو التبادل التجاري.

2 – صلة القرابة، مما سهل من عملية التنقل لتوفر عامل الثقة.

خلال هذه الفترة الأولى من الثورة لم تسمح الظروف بإقامة فرق للجيش لأسباب أهمها :

1 – اللجوء إلى العمل في كل المدن لأن أي تواجد عسكري مكثف سيكشف في أجل قصير .

¹ – **زيان عاشور** : من مواليد 1919 بالبيض ولاية بسكرة، إخرط في النضال السياسي سنة 1945، إنضم لتنظيم الثورة سنة 1955، عين قائدا للناحية الغربية، و هو الذي قال عنه **مصطفى بن بولعيد** : " جاء الرجل الذي نعتمد عليه في الصحراء " ، إستشهد في 07 نوفمبر 1956. أنظر : **محمد حربي**، الثورة التحريرية سنوات المخاض، تر: **نجيب عباد و صالح المثلوثي**، (ط1؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1994)، ص 102.

² – **مصطفى بن بولعيد** : أحد القادة الجزائريين لجبهة التحرير الوطني، و قائد الناحية الأولى لمنطقة الأوراس خلال حرب

التحرير، ولد في 05 فيفري 1917 بأريس، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية 1939، كان من مؤسسي اللجنة الثورية

للوحدة و العمل ترأس إجتماع 22، تولى مسؤولية الناحية الأولى، إستشهد على إثر إنفجار مذيع لغمه العساكر الفرنسيين في 22 مارس 1956. أنظر : **محمد الشريف ولد الحسين**، من المقاومة إلى الحرب من أجل

الإستقلال

1830 – 1962، (ط1؛ الجزائر: دار القصة، 2010)، ص 73، 74.

2 – صعوبة الوسط الطبيعي و تباعد المناطق الآهلة بالسكان، زيادة إلى صعوبة التموين و التمويل.¹

و إستمر الوضع هكذا، و حققت الثورة الشمولية التي تمتها و الإنتصارات في الميدان، ثم جاء أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني (بواي الصومام)² يوم 20 أوت 1956 م لتقييم و دراسة الحالة السياسية و العسكرية التي بلغت الثورة منذ إندلاعها، و خرج المؤتمر بقرارات ثورية حاسمة من بينها ما يتعلق بوحدة التراب الوطني الجزائري : " وجوب إعراف (فرنسا) بوحدة التراب (الجزائري)، و بالشخصية الجزائرية و بالإستقلال التام " إلى جانب إحداث ولاية جديدة بالجنوب الجزائري و هي (الولاية السادسة)³ .

و بدأت قيادة (الولاية السادسة) تمل، فقد أرسلت فرقا عسكرية إلى الصحراء و إستطاعت هذه الطلائع الأولى في أواخر 1956 من تنصيب لجان مدنية دورها تحسيس المواطنين بالثورة و التنظيم السياسي و جمع السلاح في كل من قرارة ، (بريان) ، (غرداية) (متليلي) و (المنيعة) بفضل محمد جغاية و مزيان صندل، أما في (عين صالح) و (تمراست)، فقد وجدت صعوبة في تنصيب لجان نظرا لإنعزالها و سيطرة العدو

¹ – التقرير الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 " الولاية السادسة "، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 84، 85.

² – مؤتمر الصومام: أول مؤتمر وطني ينعقد بوادي الصومام بالداخل بعد إندلاع الثورة، إستمر ثمانية عشر يوم، و قد

شكل مرحلة هامة من مراحل الثورة، و كان نقطة إنطلاق و تحول في تاريخها أسفر عن وضع أسس ثابتة لمستقبل

الثورة على نظام عسكري و سياسي، و نتج عنه تكوين مجلس وطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ.
أنظر : الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم و وقائع 1954 – 1962، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2002). ص 59، 60.

³ – الولاية السادسة: تكونت الولاية السادسة على نواة المنطقة الثالثة من الأولى ، و التي تعرف في الكتابات التاريخية

بولاية الصحراء أو الجنوب، تتكون من ستة مناطق يرأسها عقيد . المنطقة تتكون من ثلاث إلى ستة نواحي يرأسها

ضابط ثاني، الناحية تتكون من أربع قسمات يرأسها ملازم. أنظر : محمد العيد مطمر، حامى الصحراء، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 1990)، ص 101.

عليها خاصة من الناحية المادية، و لكن رغم ذلك و بفضل التجار المنتقلين و الذين يرجع أصلهم إلى (متليلي) أو غرداية أو (المنيعه)، فقد تمكنت في الأخير أن تنتشر تنظيمات الثورة بها.

و بادر سي الحواس¹ إلى تدعيم الطلائع الأولى بمجموعة أخرى أكبر تشكلت خاصة من محمد روينة، حامدي عثمان و إبراهيم حليلو و غيرهم، و قد أثمرت هذه المحاولات بنتائج مشجعة، فعلى سبيل المثال قد تكون جيش في شبكة (متليلي) قوامه كتيبة تقريبا، يمون من طرف تنظيمات متواجدة بالمدينة و منها كانت تتلقى الشبكة المعلومات الخاصة بتحركات العدو، و قد قامت الكتيبة بالكثير من العمليات منها معركة (إفران).

و كان عام 1957 م حافلا بالمعارك و الهجمات (الجزائرية) على المصالح الإقتصادية الفرنسية بالجنوب، و من أبرز هذه الوقائع:
— في 03 أكتوبر هاجمت قوات الجبهة المركز الفرنسي (إسيان) (بليبيبا) على الحدود (الجزائرية).

— في 07 أكتوبر إكتشف المستعمر خلية جبهة التحرير الوطني في وحدة صحراوية فرنسية بمنطقة (بني عباس) بالجنوب الغربي.

— في أيام 06 — 08 نوفمبر هاجمت قوات الجبهة في شمال (تيميمون) على قافلة فرنسية تحمل أدوات ثقيلة للتنقيب على البترول، فيها عدد كبير من التقنيين و الفنيين في ميدان النفط و قد تكبد العدو في هذا الهجوم خسائر كبيرة في الأرواح و العتاد الذي أحرق.
— في 20 ديسمبر إتحقت عدة عناصر من الفرقة الصحراوية الفرنسية بمنطقة (أجار) بالثورة.²

¹ — سي الحواس : من مواليد 1923 بالأوراس، إنضم إلى UDMA، ثم إلى الصحراء من أجل توسيع قاعدة الثورة، عين قائدا على الولاية السادسة 1958 بعد علي ملاح ، توفي في 1959. أنظر : محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 223.

² — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 — 1962)، (ط1؛ غرداية الجزائر: المطبعة العربية، 2004)، ص 200، 201.

و أما الوضع السياسي و العسكري و الإقتصادي الخطير الذي عاشته (فرنسا) و فشلها الذريع في القضاء على الثورة، إلتجأت إلى المؤامرة و الدسيسة، و قد حرضت الدول المجاورة للجزائر و خاصة (تونس) و (المغرب) على التوسع و إستغلال (الصحراء الجزائرية)، و بالفعل فقد أسرعت الدولتان بالمطالبة في التوسع على حساب الجنوب الجزائري مفاوضة مع (فرنسا)، و وضعت جنودها على الحدود بالتعاون مع العسكرية الفرنسية، و تم الإتفاق على ملاحقة الثوار الجزائريين المتواجدين داخل تراب البلديتين و تسليمهم (فرنسا) و بسبب هذا التصرف توترت العلاقة بين (الجزائر) و (المغرب) و (تونس) وصلت إلى حد المواجهة الميدانية، إلا أن هذه الفتنة لم تستمر، فقد إتفقت قيادات جبهة التحرير الوطني و رئيس (تونس) و ملك (المغرب) بعد سلسلة الإجتماعات إلى التعاون و التنسيق و الإتفاق على تكوين لجان للمتابعة الميدانية، و بذلك تم القضاء على المؤامرة الفرنسية الدنيئة الهادفة إلى خلق الشقاق بين الدول المغاربية الثلاث و قطع الطريق أما الثورة في الإعتماد على القواعد الخلفية المتواجدة في (تونس) و (المغرب) في التمويل و التمويل.

و من أبعث ما قامت به السلطات الإستعمارية الفرنسية لفصل (الصحراء الجزائرية) بسياسة بث التفرقة¹، و ذلك بإنشاء القوة الثالثة المناوئة للثورة (الجزائرية)، حيث قامت بتسليح فرق الدفاع الذاتي من الجزائريين و القومية و الحركة²، و مختلف العملاء المدنيين و العسكريين قصد ضرب الثورة (الجزائرية) من الداخل و تكوين حركات مضادة لها مدعمة ماديا و بشريا، و معنويا من طرف (فرنسا)، و كان من أبرز هذه

¹ — يحي بوعزيز، الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و النخبة المركزية و جبهة التحرير الوطني 1946 — 1968، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، د.ت)، ص 145.

² — حركي : كان يطلق على كل شخص إلتحق بصفوف العدو في أي صورة من الصور، و يقوم بالكشف عن المجاهدين و المناضلين، و أيضا تطلق على الذين يحملون السلاح من الجزائريين لمساعدة الفرنسيين، أنظر : عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية (1954 — 1962)، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، (ط1؛ الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، د.ت)، ص 43.

الحركات حركة (بلونيس)¹ الذي شجعت في التمركز في حدود (التل) بين الشمال و الجنوب لعرقلة و منع وحدات جيش التحرير الوطني من التوغل و التسرب إلى جنوب الصحراء²، و إن أعلى مراحل تواطؤ بولونيس مع الجيش الفرنسي يتمثل في قيامه بتوقيع إتفاقية تعاون مع ضباط المخابرات الفرنسية.

و أصبحت علانية مع بداية منتصف 1957، حيث قدم تصريحات و نشر بيانات في نفس السنة، و أصدر بلاغا يحدد فيه بشكل واضح موقفه من الثورة (الجزائرية)³. و يعلن أنه تحمل عبئ هذا العمل التحرري بالتعاون مع السلطات المدنية و العسكرية الفرنسية⁴، و تتلخص سياسته في أنه لم يفكر يوما في إنفصال (الجزائر) عن (فرنسا)، و إن هدفه من حمل السلاح هو تحريرها من عبودية و سيطرة إيديولوجية جبهة التحرير الوطني و أن كفاحه مصوب أيضا نحو بناء جزائر جديدة مرتبطة (بفرنسا)، و يصر على أنه لا يمثل إي حزب، و ما جيشه سوى مجاهدين يقاتلون من

¹ — بلونيس : من مواليد 1912 بمدينة برج منايل، إنخرط في العمل السياسي في صفوف حزب الشعب الجزائري، و شارك في مظاهرات 08 ماي 1945، ترشح للانتخاب للمجالس البلدية في 1947، و عندما تفجرت أزمة حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، تحالف مع مصالي الحاج و بعد إنطلاق الثورة وقف موقف المصاليين المعارضين لها، أصبح قائد للحركة الوطنية المعارضة للثورة، و بدأ ينشط ضد جبهة التحرير الوطني بمنطقة القبائل، ثم وسع نشاطه إلى غاية الجنوب، و قد تلقى من السلطات الفرنسية دعما عسكريا وماديا. أنظر: محمد الشريف ولد الحسين، المصدر السابق، ص 226.

² — محمد قنطاري، الإستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 166، 167.

³ — إبراهيم لونيبي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، (ط1؛ الجزائر: دار هومة،

2007)، ص 87.

⁴ — منشورات وزارة المجاهدين، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بولاية البلدية يومي 24 — 25 أبريل 2005، إستراتيجية

الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، الجزائر، 2007، ص 45.

أجل إسترجاع العزة و الكرامة الإنسانية، و إمكانية التعبير بحرية في إطار يرتبط به (فرنسا)¹.

كما يعتبر في هذا البيان أنه كان على صلة غير مباشرة بالجنرال سالان² الذي أرسل إليه بأحد ضباطه للتفاوض و التوصل إلى الإتفاق الآتي:
— تحديد منطقة العمليات التي يجب أن يتحرك فيها جيش بلونيس.

— محافظة جيش بلونيس على هيكلته الحالية إلى غاية إستعادة السلم في (الجزائر)، و كذا محافظته على وحدته و إستقلاليتها، على أن يتصرف حسب الأوامر العسكرية، التي تحدد له من الجنرال سالان³، إلى جانب ذلك إعترف أنه كان يتلقى من (فرنسا) مساعدات عسكرية كما أعلن أيضا من الإذاعة الفرنسية 03 ديسمبر 1957 أنه يتتكر لأي تبعية للحركة الوطنية الجزائرية و بأن (الجزائر) يجب أن تبقى مرتبطة (بفرنسا)، إلا أن العلاقة الحميمة التي ولدت بين بلونيس و الجيش الفرنسي لم تستمر طويلا، سرعان ما إنقلبت عليه القوات الفرنسية دون أسباب واضحة و حركته فشلت، و قتل في ظروف غامضة في جويلية 1958 و تفرق جيشه.⁴

¹ — عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، "دراسات في الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية"، (ط1؛ الجزائر،

دار هومة، 2002)، ص 509.

² — راؤول سالان: كان القائد الأعلى للقوات الفرنسية المسلحة سابقا في الجزائر. أنظر: عبد المجيد عمراني، جان بول

سارتر و الثورة الجزائرية (1954 — 1962)، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 2007)،

ص121.

³ — إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 89

⁴ — زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 — 1962)، (ط1؛ الجزائر: مؤسسة إحدادن للنشر و

التوزيع، د.ت)، ص 123.

المبحث الثاني: سياسة ديغول من الجانب السياسي والإعلامي

في شهر سبتمبر 1957 م أدلى الجنرال ديغول¹ **Charle De Gaulle** بحديث مطول إلى الكاتب **موريس كلافل Mourise Clovel** جاء فيه على الخصوص: " لو أصل إلى الحكم لأفاوض الجميع ولن أستثني أحدا و لأقولن إبتداء من الآن لن يقتل أحد، ولن ينتقم أحد من أحد، إن (فرنسا) سوف تعطي أقصى ما يمكن، إنها لا تحب إنصاف الحلول التي تتقلب ضدها، إنها تحب التنازلات الكبرى التي ترجع إليها كل شيء، إن (الجزائر) ستكون أكثر إلتحاما (بفرنسا) بقدر ما تكون حرة، وبقدر ما يكون الجزائريون أحرارا فإنهم يكونون مرتبطون بالفرنسيين".²

و بعد بضعة أشهر من هذا الحديث جيء بالجنرال شارل ديغول **Charle De Gaulle** إلى الحكم فبدل من أن يلتزم بوعوده أدار الظهر للواقع، ففي 4 جوان 1958م قام بأول زيارة إلى (الجزائر) ومن جملة المدن التي وقف عندها، مستغانم أين ألقى فيها خطابا رسميا و مما جاء فيه: " أعلن باسم (فرنسا) وأعطيكم على ذلك كلمة الشرف، أنه لم يعد هنا- يعني (الجزائر) - سوى فرنسيين كاملي الحقوق مواطنين وإخوة ينظرون إلى المستقبل يدا في يد،...عاشت (الجزائر) الفرنسية، عاشت الجمهورية عاشت (فرنسا) "، هذا التغيير في موقف **ديغول Charle De Gaulle** ناتج بالدرجة الأولى عن الواقع الجديد الذي سارت إليه (الصحراء الجزائرية) التي تعد مصدر ثروة و طاقة (لفرنسا)، فمن الخطأ أن يتخلى عنها ولتفعيل هذه السياسة فقد عين **ديغول Charle De Gaulle** **ميثال دوبري M -Debré**³ في منصب الوزير الأول ثم أرسله إلى

¹ - شارل ديغول: ولد في مدينة ليل الفرنسية سنة 1890، تقلد عدة مناصب عسكرية، قاوم الألمان بعد احتلال فرنسا (1940 - 1944) ترأس الحكومة الفرنسية المؤقتة (1944-1946)، عين رئيس الجمهورية الخامسة سنة 1959، أعيد انتخابه سنة 1965 له مذكرات، توفي عام 1970، أنظر: إبراهيم مرزوق، موسوعة أهم الأحداث التاريخية، (ط1؛ القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2002)، ص 119، 120.

² - محمد العربي الزبيري، ديغول..و الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 194.

³ - ميثال دوبري : ولد سنة 1912 سياسي فرنسي يعتبر من أبرز الوجوه الفرنسية المدافعة عن فكرة الجزائر فرنسية، أصدر دورية (Le courier de la colere) ، عين وزير أول في عهد ديغول، أنظر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 155.

(الجزائر) لدراسة أوضاعها خاصة أوضاع الصحراء رفقة مستشاره أوليفي قيشار Olivier Guicherd، و في 2 جويلية 1958 أجرى الجنرال تعديلا حكوميا فنصب لويس جوكس Louis - Joxe¹ يتخصص بالقضية (الجزائرية) و فصل الصحراء، كما كلف أوليفي قيشار Olivier Guicherd بملف الصحراء مع جاك سوستال Jake Sostal فقام المستشار قيشار بزيارة منطقة ميزاب في 12 جوان 1959 لتفقد أحوالها، بعد التغييرات الإدارية فيها، ولقد قابل خلالها بعض الشخصيات التي تتمتع بنفوذ في المنطقة وفي الأوساط الشعبية، فوق الاجتماع بمكتب رئيس الدائرة العسكرية (بغرداية) الكولونيل كلان كلاش K- Klech، و حضور رئيس بلدية (غرداية) وبعض الشخصيات، إلا أن هذا الاجتماع فشل وتوالت البعثات فكان هذه المرة دور رئيس الوزراء ميشال دوبري M – Debré برفقة الكولونيل الجزائري علي مراد من (الأغواط) إلى ميزاب في أكتوبر 1959 فعقد اجتماعا في (قصر بلدية غرداية) ولكن هذا الاجتماع فشل أيضا.²

بعدها بدأت الإدارة الفرنسية في البحث عن شخصية تجسد مشروعها في المنطقة فوق اختيارها على العميل حمزة أبو بكر³ الذي كلف بمهمة الاتصال بالشخصيات الراضية في الصحراء ومحاولة إغرائها وإقناعها بتأييد المشروع الفرنسي القاضي بتأسيس ما أسموه - (الجمهورية الصحراوية المستقلة) - الذي تم إعداده في شهر

¹ - لويس جوكس: ولد سنة 1901 سياسي فرنسي عمل في الحقل الدبلوماسي في ظل الجمهورية الرابعة، تولى منصب مدير عام بالخارجية (1946-1952)، وبعد ذلك وزير للصحراء (1961-1962) ترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات إيفيان، أنظر : المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 154.

² - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 50.

³ - حمزة بوبكر: ولد ببريزينة بالبيض سنة 1912، تخرج من جامعة الجزائر و درّس بها و تحصل على عدة ألقاب علمية، منها: البروفيسور، حيث كان أستاذا محاضرا بجامعة فرنسا، صاحب تأليف عديدة؛ و عضو بعدة هيئات و مجامع علمية من بينها: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، و المؤتمر الدائم لعلماء الإسلام بالأزهر، و عضو بعدة أكاديميات دولية ببروكسل و غيرها....، إلى جانب ذلك كان رئيسا و أمينا لزاوية سيدي الشيخ، تقلد عدة مناصب رسمية منها: رئاسة المجلس العام لعمالة الواحات 1959-1962، و نائبا لهذه الأخيرة بالمجلس الوطني الفرنسي لنفس الفترة، و عضو باللجنة الاقتصادية و الإجتماعية للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، و بعد الإستقلال عمل عميدا للمعهد الإسلامي التابع لمسجد باريس، و خبير للشؤون الإسلامية لدى المجلس الأوروبيين توفي في 05 فيفري 1995 بفرنسا، و نقل جثمانه إلى مسقط رأسه بالبيض. أنظر:

- Acheur Chrifi, *Mémoire Algérienne, Dictionnaire Biographique*, (ed 1; Alger : Dahlab, 1996), P 225.

جويلية 1959م والذي نقلت معظم نصوصه عن المشروع البلجيكي الذي أدى إلى انفصال (مقاطعة الكاطانغة) عن بلاد (الكونغو)، و تأكيدا على سياسته فقد أعلن الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959م عن منح (الجزائر) حق تقرير المصير لكن من دون الصحراء وذلك عندما قال: " باسم (فرنسا) وباسم الجمهورية ونظرا للسلطة التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين، فإنني أتعهد إن بقيت حيا واستجابة لوطني أن أطلب من جهة الجزائريين في عمالاتهم الإثني عشر أن يعبروا عما يريدونه في آخر الأمر، وأن أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على ذلك الاختيار ".

و إن تقسيم (الجزائر) إلى اثني عشر عمالة كان بموجب المرسوم رقم 641 الذي صدر يوم 28 جوان 1956م، أما الصحراء فإنها قد قسمت إلى عمالات الواحات و الساورة بموجب المرسوم الذي صدر يوم 07 أوت 1957م، فلو لم يكن شارل ديغول **Charle De Gaulle** سيء النية لما ذكر (العمالات) الإثني عشر فقط¹.

و عودة إلى العميل حمزة بوبكر، كان له موقف آخر سنة 1953 في موضوع فصل الصحراء، يختلف جذريا عن ذلك الذي تبناه بين سنتي 1959 و 1962.

ففي سنة 1953 قام النائب بيار جولي **Pierre Julie** ، و هو صاحب أول برلمان لفصل الصحراء بزيارة عمل إلى الصحراء على رأس وفد برلماني لدراسة الشروط العلمية لإقامة وحدة سياسية بهذه المناطق، و خلال هذه الزيارة التقى النائب بالسيد حمزة بوبكر لإستطلاع رأيه في الموضوع ، وقد عبّر الأخير عن موقفه برسالة نشرتها جريدة (الصحراوي)² تضمنت رداً من ثمانية نقاط، صبّت كلها في اتجاه عدم واقعية هذا المشروع و رفضه، و مما جاء فيه³: " أن المشروع مهدد بالفشل ... و أنه مفوض من طرف كمفدرالية أولاد سيدي الشيخ و التي تضم 170,000 عائلة موزعة على إمتداد شمال (إفريقيا) برفضها، و معارضتها الصارمة لكل بتر أو تقطيع تتم فيه ممارسته

¹ — محمد العربي الزبييري، ديغول ... و الصحراء، المرجع السابق، ص 201 — 202.

² — أنظر الملحق رقم 06.

³ — محمد بن داردة، المرجع السابق، ص 146.

على الجسم الحي للشعب الجزائري لفصله عن إخوانه بالشمال، و إلحاقه بمجموعة إقليمية سيتم إنشاؤها إعتباطيا ¹.

إلا أن رأيه تغير ، و عاد لخدمة القضية منذ بداية 1959، و مساعيه التي قام بها منذ تلك السنة للإعلان عن ما يسمى بالجمهورية الصحراوية، و كيف سعى لإقناع عدد من الشخصيات الصحراوية بفائدة الفصل، من خلال إجتماعات عقدها معهم بكل من (الأغواط) و (ورقلة) في خريف 1960، ثم (بسانت أوجان) (بولوغين حاليا) بضواحي (العاصمة)، إلا أن محاولاته باءت بالفشل.

و أخيرا قيامه بزيارة إلى (النيجر) في الرابع عشر من ديسمبر 1961 رفقة ماكس لوجان Max Legeune الذي قدمه إلى الرئيس النيجيري حماني ديوري ²H.Diori على أنه ممثلا لسكان الصحراء، إلا أن الرئيس رفض ما عرض عليه ³ من أمر (الجمهورية الصحراوية المستقلة).

و عقب إصدار الجنرال شارل ديغول Charle De Gaulle قراره بفصل الصحراء عن (الجزائر) وربطها رأسا (بفرنسا) في 07 جوان 1960، قام عامل (ورقلة) ونوابه و المسؤولون العسكريون بحمل نواب المجلس العمالي وشيوخ البلديات على إرسال برقيات شكر و إمتنان إلى الجنرال ديغول، فأرسلت فعلا من بعض الجهات برقيات تعبر عن الإرتياح بالقرار، وبسبب هذا القرار — قرار ديغول — كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي إنتشر لهيبتها في كل أنحاء البلاد.

و من جهة أخرى فقد حاولت الإدارة الفرنسية أن تجرب حظها مع شخصية أخرى صحراوية وهو الحاج باي أخاموك في محاولتين باءت الأولى بالفشل سنة 1960 عندما جاء ميشال دوبري إلى تامنراست، و الثانية في جويلية 1961م في باريس عندما إستدعاه الجنرال شارل ديغول Charle De Gaulle ، وبعد فشل هذه المساعي المشبوهة لفصل الصحراء عن (الجزائر)، فكر الإستعمار في وسيلة أخرى فكان الحل هو الضغط المالي

¹ – Le Saharien, (L'Avenir Du Territoir Du Sud), " Le Projet De Remembrement du Sahara Est Condanné Clame La Voie du Sud ", N° 2, (Mai – Juin), Anneé 1953, P 3, 4.

² – حماني ديوري: ولد في سندورة سنة 1916، رئيس جمهورية النيجر سنة 1960، أنظر: المنجد في اللغة والأعلام، المرجع السابق، ص 228.

³ – محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 146.

على التجار الصحراويين المقيمين في الشمال، ولقد أنيطت مهمة الإشراف على هذه العملية إلى مدير بنك (الجزائر) الذي ربطته علاقة صداقة قوية مع الجنرال **شال Challe** ، ومن بين أعوان مدير البنك نجد **طوبانا Tobana** وهو أحد إطارات البنك إضافة إلى بعض المحامين وهذا الضغط يتمثل في تهديد أولئك التجار بالإفلاس، ثم إعلان إفلاسهم بإصدار الأوامر إلى المحاكم بشأن التجار، و تكتمل العملية برفض البنوك المعينة تقديم التسهيلات العادية وتغطية مصاريفهم، بل كانت تطالبهم بتسديد الديون على الفور، ولم يكتف الإستعمار بذلك بل سعى إلى تحطيم وتدمير متاجر الصحراويين بالقنابل البلاستيكية وكانت الحصيلة تدمير 90 متجرا أو يزيد، أما في الجنوب فقد لجأوا إلى القمع المباشر، ونقلوا ما لا يقل عن 500 عامل في قطاع البترول بمنطقة (ورقلة) إلى المحتشدات بالشمال الجزائري، وعلى صعيد آخر كانت الإدارة الفرنسية تستعمل عملائها من أجل خلخلة الوحدة الإجتماعية من خلال فك روح التماسك بين الشعب الجزائري، و من أجل هذا المسعى وجهت عددا من الحركى يوم 05 سبتمبر 1961م إلى مسجد (بورقلة)، فداسوا حرماته ومزقوا المصاحف القرآنية والكتب الموجودة.¹

و في نفس السياق دائما ومن أجل تركيز الضغط على سكان الصحراء لجأ الجيش الفرنسي إلى عملية حصار المدن و تفتيشها شبرا شبرا، و منها ما وقع في مدينة (القرارة) يوم 28 أكتوبر 1961م، حيث أخرج كل الرجال والأطفال الذين فاقوا سن البلوغ إلى محتشد خارج المدينة، و طُوقُوا بالأسلاك ثلاثة أيام، وتم تمريرهم فردا فردا أمام الخونة لكشف الناشطين منهم في جبهة التحرير الوطني، وقد تم إلقاء القبض على عدد من المجاهدين، و تركت (فرنسا) المدينة للنهب والسلب وهتك الحرمات، وتعتبر هذه العملية نموذجا من أسلوب العقاب المترتب على المسؤولية الجماعية التي إنتهجتها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين الذين وقفوا ضد سياستها الإستعمارية.²

و من جهة أخرى قال **الجنرال ديغول** أن التضامن (المغربي) و الإفريقي مع جبهة التحرير الوطني والثورة (الجزائرية) يهدد بإفشال هذه المحاولة، و يمارس ضغطا خارجيا إضافيا على (فرنسا) يحول دون نجاح هذا المشروع، مما أدى به إلى إستعمال ورقة

¹ — الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952 - 1962 ، المرجع السابق، ص 189-190.

² — ابراهيم بيوض، أعماله في الثورة، (ط1؛ القرارة، غرداية: نشر جمعية التراث ، 1990)، ص 40.

ثروات الصحراء كأسلوب إغراء لكسب مساندة البلدان الإفريقية المتاخمة، ودعوته إلى دعم الموقف الفرنسي، وبهذا فإن شارل ديغول **Charle De Gaulle** قد عمل ليس فقط على تحييد الموقف الإفريقي، بل كسبه لصالحه أيضا بعد أن كان موجها ضده، وهذا ما عمله مع (تونس) في قضية خط الأنابيب الرابط بين حقل (إيجلي) بالصحراء الشرقية الجزائرية إلى (ميناء السخيرة) (skhira) (بقابس) (بخليج قابس التونسي)¹ عن طريق توقيع اتفاقية مع شركة (TRAPSA)² الفرنسية، حدث ذلك في 30 جوان 1958 و هذا ما أدى إلى تأزم العلاقة بين (الجزائر) و (تونس).³

و هذا الاتفاق الفرنسي (التونسي) جاء مباشرة بعد إنعقاد إجتماع بمدينة المهديّة أيام 17-20 جوان، والذي ضمّ من الوفد التونسي: الباهي الأدغم، الصادق المقدم، أحمد التليلي و وفد (المغرب) ممثلا بـ أحمد بلقرنج رئيس الحكومة، وعبد الرحيم بوعبيد، و وفد (الجزائر) ممثلا بعضو من لجنة التنسيق و التنفيذ: فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف⁴ و كان غرض هذا الإتفاق – الفرنسي (التونسي) – هو توجيه ضربة شديدة لهذا التضامن المغاربي.⁵

و تعرض شارل ديغول **Charle De Gaulle** في مذكراته إلى الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة⁶ في 27 فيفري 1961 إلى باريس، أين تباحث

¹ – أنظر الملحق رقم 07.

² – أنظر الملحق رقم 08.

³ – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، (ط2؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996)، ص 191.

⁴ – Mohamed Harbi, Les Archives de la Revolution Algerienne, (ed :2, Dahlab, 2010), P 414- 426.

⁵ – محمد مبارك الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومصالح الشعوب، (ط1؛ بيروت، لبنان: دار الكلمة للنشر، 1983)، ص 74.

⁶ – الحبيب بن علي بورقيبة: ولد في المونستير 1903 سياسي تونسي، رئيس الوزراء (1956-1957)، رئيس الجمهورية التونسية سنة 1957م، أنظر: المنجد في اللغة و الأعلام، (ط 20 ، بيروت، لبنان: دار المشرق، د.ت)، ص 109.

معه حول توسيع (تونس) من ناحية الحدود الصحراوية (الجزائرية) و رغبة **الحبيب بورقيبة** الجامعة في إستفادة بلاده من البترول الواقع في بطن تلك النواحي، لكن **ديغول** **Charle De Gaulle** رفض هذا المطلب بحجة أنه ليس بوسعه أن يسلم (الصحراء الجزائرية) فكيف يمنح أجزاء منها إلى غيرهم، ثم إنه إذا أقدم على مثل هذا الأمر فإنه سيفتح المجال أمام مطامع دول أخرى¹ مجاورة مثل (المغرب)²، و بذلك يدعي **ديغول** **Charle De Gaulle** أن إحتفاظ (فرنسا) بالصحراء، و فصلها عن الشمال (الجزائري) سيوقف الأطماع الإفريقية و المغاربية المجاورة للجزائر لحدود (الصحراء الجزائرية).³

و دائما في محاولة كسب موافقة البلدان الإفريقية لسياسة (فرنسا) الرامية لفصل (الصحراء الجزائرية) و إستغلال ثرواتها، دعا **شارل ديغول** **Charle De Gaulle** إلى تكوين مجموعة مشتركة من البلدان المجاورة للجزائر للتقريب عن البترول والغاز في صحراء (الجزائر)، ولكن لو ننظر إلى إمكانيات الدول المجاورة للجزائر المادية والتقنية غير متوفرة لديها، وبهذا نفهم أن **ديغول** **Charle De Gaulle** كان يعي جيدا ما سيجني من وراء هذا الاتفاق⁴، كما أن **الجنرال ديغول** **Charle De Gaulle** قد تنازل عن المستعمرات الفرنسية⁵ في (إفريقيا) من أجل أن يشد الخناق على الثورة (الجزائرية) معتقدا أن تمكين الأفارقة من إستقلالهم بتلك السهولة سوف يجعل منهم حلفاء (فرنسا)⁶ يوظفهم كما يشاء للإبقاء على (الجزائر) فرنسية، و لكنه فشل في سياسته هذه

¹ – **شارل ديغول**، مذكرات الأمل 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، (ط1؛ بيروت: منشورات عويدات، 1971)، ص 113-114.

² – **سيد علي أحمد مسعود**، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 – 1961، (ط1؛ الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)، ص 132 – 134.

³ – **شارل ديغول**، المصدر السابق، ص 115.

⁴ – **بشار قويدر**، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 137.

⁵ – جاءت بعد إستراتيجية جديدة التي تبعتها في إفريقيا، إستهلها بإستفتاء 28 سبتمبر 1958، و هو التصويت على خيار: بقاء تحت السيادة الفرنسية أي الإستقلال الذاتي، و البقاء تحت الهيمنة الفرنسية و التمتع بمساعداتها. أنظر: **محمد الميلي**، مواقف جزائرية، (ط1؛ الجزائر: المنشورات الوطنية للكتاب، 1984)، ص 132.

⁶ – هناك أمثلة أخرى لتسخير القادة الأفارقة الذين منحهم ديغول الإستقلال لتحقيق أهدافه الإستراتيجية في الجزائر، فطلب منهم القيام بوساطة إلى تونس من أجل إقناع قادة جبهة التحرير بالهدنة. أنظر: **محمد فايق**، **عبد الناصر و الثورة الإفريقية**، (ط 4؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، 2002)، ص 44، 45.

أيضا وما يدل على ذلك المهمة الفاشلة التي لحقت الوفد الذي قصد (النيجر) في 04 ديسمبر 1961، والذي ضم كل من الوزير السابق للصحراء في الحكومة الفرنسية ماكس لوجان **Max Le Jeune** و **بايلو Poylot** والمحامي **بياجي Biaggi**، إضافة إلى العميل **حمزة بوبكر**، هذا الوفد أراد أن يستميل رئيس (النيجر) **حماني ديوري H.Diori** لتأييد مشروع (الجمهورية الصحراوية المستقلة) لكن السيد **حماني ديوري H-Diori** واجههم بالرفض القاطع، وكانت هذه آخر محاولة فرنسية لتحقيق الحلم الذي راود **ديغول Charle De Gaulle** و الفرنسيين من قبل.¹

هذا من الجانب السياسي، أما الجانب الإعلامي فقد عزم **الجنرال ديغول Charle De Gaulle** منذ 1958 أن يحاصر (الجزائر) وثورتها إعلاميا ويخنقها جغرافيا، لهذا نجد أن المسؤولين الفرنسيين في الدولة كانوا يستغلون المناسبات ليرددوا باستمرار (الصحراء هي (فرنسا) أو الصحراء هي أوربا)، كما صرح السيد **ميشال دوبيري**: "... الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية إلى الأبد"، كما صرح أمام الجمعية الفرنسية²: "إذا كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأعينهم، فعليهم بصحراء (الجزائر) ليذهبوا بأنفسهم ويروا ما فيها، كم من قوى تقصد البترول والغاز ستؤم من الآن فصاعدا هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة، فلنقبل إشتراك هذه القوى في عمل كبير واسع المدى في مقدوره أن يفتح عهدا جديدا أمام (الجزائر) و (إفريقيا) بل أمام (فرنسا) وأوربا"، وأثناء زيارة **ديغول Charle De Gaulle** (لتقرت) 1958³ صرح بما يلي: "يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم (إفريقيا السوداء)، عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر، و (فرنسا) في هذا العالم الضخم إهتمام مباشر...، ليفهم الذين إنضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد

¹ - المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 52.

² - هي المجلس التشريعي ذو الرتبة الأدنى في المجلس النواب الفرنسي، تتكون من 573 عضو و يسمى عضو الجمعية الوطنية نائب، و يمثل كل نائب دائرة إنتخابية واحدة. أنظر: **بسام العسلي**، المرجع السابق، ص 12.

³ - أنظر الملحق رقم 09.

طويت، وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة والإخاء الذي وجدناه من جديد، إنها صفحة الرجال، لتتحيا صحراؤنا، لتتحيا (فرنسا).¹

و لتوضيح النوايا الفرنسية أكثر إزاء (الصحراء الجزائرية)، و سرّ تمسكها بها كتبت جريدة البرلمان الفرنسي: " إذا سلمنا الصحراء لجهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر لسلطات الجزائر المستقلة، مصير إمتدادنا الإقتصادي... وسلامنا... وبتخلصها من الصحراء ستكون (فرنسا) محكوما عليها بالإعدام وينتهي حتى إيمانها بنفسها".

و من المناورات التي إعتمدت عليها السلطات الفرنسية والتي بنت عليها خطتها كمحاولة لفصل الصحراء، أنها جاءت بنظرية جديدة وهي أن الصحراء كانت مساحة خالية قبل إكتشافها من طرف (فرنسا) بعد أن عجز كل من الرومان والأتراك في إحتلالها، (فرنسا) عندما جاءت وجدت أرضا شاسعة يقطنها عشرون جنسا دون أن يوجد أي تضامن أو صلات ثابتة بين هذه القبائل الفوضوية والمتنازعة، ولم تكن بينها حدود معلومة، وبذلك فإن (فرنسا) تفند حق الجزائر في الصحراء، وانطلاقا من هذه المغالطات التاريخية كونت الدبلوماسية الفرنسية ملفا ضخما جندت له عددا من الوفود تنتقل بين العواصم الدولية لإقناع العالم بأن (فرنسا) هي أول من ملك الصحراء.²

و من أجل إعطاء الإستعمار صبغة شرعية لتخطيطه القاضي بفصل الصحراء فقد دأب على نشر دعاية مزدوجة، الأولى موجهة إلى الحكومة الأوربية، و الثانية إلى الحكومة الإفريقية وخاصة منها المجاورة للصحراء الجزائرية، أما من الجانب الأول، فتهدف (فرنسا) من خلاله إلى تجنيد الغرب وراءها في مساعيها من أجل المحافظة على الصحراء، فهي تراهن في دعايتها لإقناع دول الغرب بالخطر الذي سيلحق بأوروبا إذا خسرت (الجزائر) ومن ورائها (إفريقيا)، لأنها تعتبر (الجزائر) مفتاح شمال القارة، و صحراؤها بوابة جنوبها فلا ينبغي التفريط فيها بعد أن خسر الإستعمار كل

¹ — المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة

الإستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 52.

² — محمد العربي الزبييري، ديغول... و الصحراء، المرجع السابق، ص 19.

أوراقه في آسيا ، و أيضا ستكون (الصحراء الجزائرية) قاعدة عسكرية تمون أوربا الغربية وتحمي ظهرها في نفس الوقت من ناحية ضد المد الشيوعي .
و من الجانب الثاني نجد أن (فرنسا) تريد أن تكسب تضامن و تعاطف الأفارقة و ترتكز دعائها على الاعتراف بعدالة الحركات التحريرية، و بحق الشعوب في تقرير مصيرها و بحقها أيضا في المشاركة في استثمار خيرات (الصحراء الجزائرية)، هذا هو المنطق المزدوج الذي حاول بواسطته المستعمر أن يبرر أطماعه في (الجزائر) وخاصة منها الصحراء، فهو يصور للأول المخاطر المحدقة به إن أفلتت (الجزائر) من قبضة المعسكر الغربي، فهي ذات بعد إستراتيجي ولقد سبق ذكر أبرز المحاولات الفرنسية لكسب تأييد المغاربة و الأفارقة وكيف خاب أملها أمام إيمان هذه البلدان بمبدأ الوحدة الوطنية.¹

¹ – الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية بالجزائر، المرجع السابق، ص 184.

المبحث الثالث: سياسة ديغول من الجانب العسكري

لقد عبر الكثير من الساسة الفرنسيين عن تمسكهم (بالصحراء الجزائرية) إذ ما إستحال عليهم حل القضية (الجزائرية) ، و هذا الحرص البالغ لم يكن عبثا بل فرض عليهم بدوافع و أسباب أهمها ، الدوافع العسكرية¹ فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تخوف العالم أجمع مما تخفيه حروب أخرى يمكن أن تحدث مستقبلا فحاولت كل دولة أخذ عدتها ، و هذه الأوضاع توارت مع طموح (فرنسا) في الإنضمام إلى النادي الثوري ، فوجدت في (إفريقيا) خير قاعدة لمشاريعها العسكرية فوضع شارل ديغول **Charle De Gaulle** لذلك برنامجا لإقامة قواعد عسكرية تحمي ظهر (أوروبا) الغربية من ناحية الجنوب ، و تمثل في نفس الوقت مكانا مضمونا تهرب إليه (أوروبا) مصانعها الحربية، و إمكانياتها العسكرية و تتخذها قاعدة هجوم على المعسكر الشيوعي، و أطلق على هذه المراكز مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي² و هي كالآتي :

— منطقة (كلومب بشار) قرب الحدود (المغربية) .

— منطقة الكويف و جبل العنق قرب الحدود (التونسية).

— منطقة تاليت في غينيا و الرابعة في مدغشقر .

و فعلا في 1957 إتخذت الحكومة الفرنسية قرار يقضي بإختيار منطقة (رقان) لتجاربها النووية لإعتبارها منطقة واسعة ، تقع بين جمهورية (مالي) ، و الصحراء الغربية و منطقة (تمراست)³ ، قد قامت بإستعمال الجزائريين دروعا بشرية لهذه التجارب دون إحترام حقوق الإنسانية ، إذ فجرت أول قنبلة ذرية في صحراء تنزروفت بتاريخ 13 فيفري 1960 و توالى هذه التفجيرات بعد ذلك تباعا ، منها ما أعلنت عنها

¹ — المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2010)، ص 19.

² — كانت تهدف فرنسا وراء هذه المناطق إلى وضع أسس ثابتة لصناعات حربية خطيرة و لقد أعطى لهذا الإسم إقتصادي لمخادعة الأفارقة و تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية . أنظر: **عبد الكاظم العبودي** ، (التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد.) ، مجلة المصادر، عدد 1، 1999، ص 184.

³ — **عبد المجيد شيخي** ، (القنبلة الذرية الفرنسية الأولى جريمة ضد الإنسانية و الشعب الجزائري.) ، مجلة الرؤية ، عدد 1، الجزائر، 1996، ص 200.

رسميا و هي مجملا أربع قنابل برية سميت القنبلة النووية الأولى باليربوع الأزرق حيث كانت طاقتها التفجيرية تساوي 70 كيلو طن أي أكثر بثلاث مرات من قنبلة هيروشيما ، أما الثانية فكانت في أول أبريل 1960 تحت إسم اليربوع الأبيض و الثالثة في 07 ديسمبر 1960 تحت إسم اليربوع الأحمر و الرابعة تمت على عجل يوم 25 أبريل 1960 تحت إسم اليربوع الأخضر، و للإشارة للألوان الثلاثة الأولى فإنها ترمز إلى علم (فرنسا) ¹

أما بخصوص التجارب الباطنية فقد أجرت (فرنسا) 17 تجربة نووية باطنية نفذت (بان إيكير) ² 1961-1969 أغلبها لأغراض عسكرية و لم تتخذ (فرنسا) للإجراءات اللازمة التي راح ضحيتها الإنسان و البيئة كما لازالت أثارها باقية إلى اليوم من خلال إنتشار الأمراض و التشوهات الوراثية

و في الأخير لابد من التذكير بأن هذه التجارب النووية تمت بمباركة و موافقة الجنرال شارل ديغول **Charle De Gaulle** الذي كان يهدف إلى تزويد الجيش الفرنسي بقوة ذرية و جعل (فرنسا) من الدول المالكة للسلاح النووي لأن ذلك يوفر لها الحماية و الأمن و يدخلها إلى عالم الكبار من بابه الواسع ³.

إضافة إلى ذلك تبنت السلطات الإستعمارية الفرنسية إستراتيجية عسكرية أخرى لفصل الصحراء عن (الجزائر) و تعزيز موقعها، فقد حرصت السلطات الإستعمارية على ضبط الوضعية الأمنية في كل الجهات المجاورة للصحراء من أجل رصد تحركات الثورة (الجزائرية) على الخط الفاصل بين (التل) و الصحراء و المتمثل في جبال (الأطلس الصحراوي) على طول سلسلة جبلية، تبدأ من مرتفعات (جبل عمور) غربا ثم مناطق أولاد نايل إلى غاية (جبال الأوراس) شرقا، هذه المواقع الجبلية كانت تتخذها الثورة كقواعد لعملياتها الحربية و ملاجئ للإختباء. ⁴

¹ – **عمار منصور**، الطاقة النووية بين مخاطر الإستعمالات السلمية ، " التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق ، ص 42

² – **إن أيكير**: تقع على بعد 150 كم شمال تمنراست و هي تابعة لسلسلة جبال الهقار. أنظر: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، المرجع السابق ، ص 28.

³ – **نزه بديدة**، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها التاريخية، (ط1؛ الجزائر: دار السبيل، 2009)، ص 204.

⁴ – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 54.

و من أجل حماية مصالحها وتجسيد نيتها في فصل الصحراء عملت السلطات الفرنسية إلى إعادة هيكلة قواتها بالجنوب و تعديل سياستها الأمنية الشاملة بها، كما عمدت (فرنسا) إلى دعم آليتها العسكرية بالجنوب بقوة، فنجد أنه في بداية 1958 كان التعداد العسكري لجيش المشاة 19 ألف جندي، ليرتفع في مطلع 1959 إلى 25 ألف ثم إلى 30 ألف في مستهل 1962م، و تتوزع أغلبية هذه القوات بين قيادتين وضعتا تحت أوامر جنرالين هما في نفس الوقت يمارسان وظائف عاملي الساوره و الواحات، أما باقي العساكر العاملين بالصحراء فقد شكلت منه مختلف الوحدات المكلفة بالتجارب الباليستية والنووية.

و من جهة أخرى أولى الإستعمار أهمية كبرى لدور الإستعلامات، فكلف مصالح الشؤون الأهلية (S A S) التي توسعت لتشمل الصحراء منذ 1958 بالقيام بهذه المهمة فوزعت مصالحها حتى بلغت هناك 42 مصلحة بتعداد حوالي 120 ضابط، و قرابة المائة من ضباط الصف إضافة إلى 1300 من المتعاملين من الإستعمار.

و من أجل تأمين منشآتها النفطية ومراقبتها عمد الإستعمار إلى إتخاذ وسائل وقائية¹:

أ/ **التنسيق الصناعي العسكري**: وجدت (فرنسا) أنه من الضروري حماية المناطق الحيوية إقتصاديا في الجنوب، لذلك أنشأت قرب المناطق الصناعية المنظمة تحت الأرض أقاليم للدفاع و الأمن لتعزيز المناعة الطبيعية من خلال تواجدها تحت الأرض مما يقيها من القنابل والغارات الجوية، أما إذا كانت هذه المنشآت على سطح الأرض فإنها وفرت وسائل للتدخل السريع مدعمة بشبكة قوية من الإتصالات، كما إستخدمت التمويه لتضليل قوات جبهة التحرير كبناء هياكل توهم بوجود قواعد بترولية أو ورشات للتصنيع ، و كانت من أولى أولويات الدفاع الفرنسي هو حماية المنشآت البترولية و تأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية و إعتمدت على التدخل السريع و العنيف، كما حملت الإدارة الفرنسية الشركات البترولية مسؤولية مراقبة العمال، و مد كل تحركات من يرتاد المراكز الصناعية و الحرص على إنجاز شبكات للطوارئ، كما وضعت السلطات

¹ - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية في الجزائر 1952 - 1962 ، المرجع السابق، ص 172 - 173 .

الفرنسية كل صلاحياتها التنفيذية و إمكانياتها من أجل مساعدة وحماية الشركات العاملة هناك.¹

ب/ **المراقبة الذاتية للمنشآت النفطية:** من أجل ضمان سلامة المناطق الاقتصادية الحساسة أوكلت إلى فرق المشاة مهمة امن المنشآت وإلى فرق أخرى تكون محمولة جوا لتكون على أهبة الاستعداد للتدخل اللازم، ولحماية أماكن تواجد القوات الفرنسية أنشأت مجموعة من المناطق المحرمة في الصحراء، و ابتداء من جويلية 1959 أصبحت هذه المناطق تسمى بمناطق المراقبة العسكرية المدعمة، و تمتد من الغرب إلى الشرق عبر جزء من مرتفعات القصور وجبال عمور و مناطق أولاد نايل ثم منطقة (نيقرين) لتصل إلى الشريط الحدودي (التونسي) للعرق الشرقي، ثم الحدود الليبية في امتداد خط الأنابيب النفطية المنطلقة من حقول (إيجلي)، و في 07 أكتوبر 1958 صدر أول أمر من قائد القطاع العسكري لناحية (الأغواط) منح الحرية لإطلاق النار عن طريق الطيران أو غيره من دون سابق إنذار على كل كائن حي يدب في هذه المناطق، و من جهة أخرى فعلى الشركات البترولية المساهمة في الدفاع عن المنشآت النفطية كتسييح شركاتها، و تدعيم و إحكام حنفيات و أنابيب النفط، و إستخدام مخبرين الذين كان معظمهم من قداماء المحاربين، و لقد أنيط إلى مختلف المصالح الإدارية والأمنية داخل المؤسسة وخارجها مهام إتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان أمنها، و تتوزع هذه المهام على الشكل التالي:

— **مسؤولية رئيس المصلحة المدني في المؤسسة العمومية:** هذه المسؤولية تلزم صاحبها أن يتكفل بنفسه مراقبة العمال الجزائريين المرموز إليهم بـ (F M A)، و أن يأخذ كل الضمانات اللازمة قبل تشغيلهم ثم يقيدهم ببطاقة هوية عليها صورة المعني، مع تشديد المراقبة عليهم عند دخولهم المؤسسة أو خروجهم منها، مع تخصيص باب واحد لذلك لتسهيل عليه العملية، ولتمكين الحراسة وضع كل عامل جزائري تحت مراقبة عامل أوروبي عن بعد، له الحق في إخطار الشرطة فوراً عن أي تحرك مشبوه.

— **مسؤولية محافظة الشرطة وقائد دورية الدرك:** يقع على عاتقه المراقبة المستمرة للعمال الجزائريين الذين يعملون في المصالح العمومية الفرنسية، مع الإحاطة بكل

¹ — المرجع نفسه، ص 146 - 147.

المعلومات و المعطيات التي تخصهم، و هذه المعطيات يتحصل عليها من رؤساء المصالح المعنية والجيش.

— **مسؤولية قائد حرس نقاط المراقبة الحساسة للمؤسسة:** يتوجب عليه أن يكون على دراية دقيقة بكل الأوامر و التعليمات التي تصدر من قبل رئيس المصلحة المدني، و له كل الصلاحيات لدخول كل نقاط المؤسسة محل المراقبة و في أي وقت يراه ضروريا، كما له كل الصلاحيات لممارسة أي مراقبة أو استتطاق أو تفتيش لعمال المؤسسة الجزائريين.

و بالتعاون بين هذه المسؤوليات يمكن حماية هذه المواقع ووقايتها من أي هجوم أو تدمير، شأنه شأن حماية المناطق الحساسة عن طريق جمع المعلومات والمعطيات.¹
ج/الإجراءات الأمنية بالصحراء الجزائرية: من أجل نزع فكرة التمرد والثورة عن أذهان السكان، حرصت السلطات العسكرية الفرنسية في الجنوب على إبراز تواجد الدائم وسط التجمعات السكانية و إستعراض قواتها المسلحة في كل وقت، وتمثلت الترتيبات الأمنية هناك على العديد من الوحدات.

— **وحدة الخيالة والمحاربين:** تركز مهمتها أساسا على مراقبة تحركات البدو و جمع المعلومات عنهم، ومعرفة أحوال الأعراش، و الإطلاع على نشاطاتهم و إبطال كل بوادر الثورة، و يتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال، و اجتياز كل المسالك الوعرة، غير أنه بطيء السير، وهذه الوحدات هي الأنسب في تجاوز طبيعة الصحراء لأنها تستجيب لوضعية الحياة بها.

— **وحدات ذات محرك:** هذه السيارات تسمح بقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا كما أن حمولتها للذخائر والمؤن كبيرة، إلا أنها تعجز عن اجتياز الدروب الوعرة والرملية مما يجعل مجال تحركها محدود.

— **المظلات والطيران:** يقوم الطيران العسكري بدور هام، فلقد كانت توجد طائرات عمودية لنقل المظليين، أما الطائرات العادية فكانت تسند إليها مهمة الإتصال والنقل

¹ — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية في الجزائر 1952 — 1962، المرجع السابق، ص 148 - 149.

الضعف، و يعتبر المظليون نخبة من الجيش الفرنسي، إلا أنهم يتعرضون إلى صعوبات عند الإنزال على الأراضي القاحلة.

– **تجنيد البدو:** لم تتردد السلطات الفرنسية في الاستعانة بالبدو كخبراء الصحراء حيث فتحت أبواب التجنيد طوعاً محاولة منها الإستفادة من خبراتهم في علوم الصحراء و حياة سكانها مع دعم الشرطة والجيش.¹

و باختصار يمكن القول أن شارل ديغول **Charle De Gaulle** لا يتهاون عن أي جهد عسكري و لا يتوانى عن ذلك في أي خطة، حيث يشير في مذكراته إلى خطورة الوضع و إلى هاجس الهزيمة الذي كان يراوده باستمرار، فقد قال عن ذلك في مذكراته: " إذ لا شيء في الواقع حدوث واقعة مؤسفة نجد فيها أنفسنا في صفوف المهزومين "².

المبحث الرابع: سياسة ديغول من الجانب الإقتصادي

¹ – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 55.

² – قويدر بشار، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الإستعمارية، المرجع السابق، ص 135.

بعد أن تسلم **ديغول** الحكم في جوان 1958 و تأليف حكومته منح وزارة الصحراء للسيد **ماكس لوجان Max Legeune**، كما عين **بول دولفري Paul De Livrie** خلفا للجنرال **سالان** على رأس الشؤون المدنية (الجزائرية)، و كان الغرض من هذا هو طمأنة الرأسمالية الغربية الذين يعرفون شخص **بول دولفري Paul De Livrie** جيدا لكونه إشتغل مدة طويلة في إطار مشروع الوحدة الأوروبية، فلقد إشتهر حينها بالمرونة في التعامل مع الشركات الكبرى وخاصة منها التي كانت تحتكر مناجم الفحم وتهيمن على الفولاذ والطاقة في أوروبا.¹

ثم أعلن **شارل ديغول Charle De Gaulle** مشروع (قسنطينة)² في خطابه أثناء زيارته الثانية³ للجزائر في (ساحة لابريش) يوم 08 أكتوبر 1958، و هو مشروع خماسي يمتد ما بين 1959-1963، مستمد في خطوته العريضة من الدراسة التي وضعت في الأيام الأخيرة من عهد الوزير **روبير لأكسوت R - Lacost**⁴، و قد بُني المخطط على فرضية بقاء الأقلية الفرنسية باعتبارها العمود الفقري⁵ معتمدا أساسا على ما تزخر به (الصحراء الجزائرية) من معادن ثمينة و بتروول و غاز، و بهذا الصدد أصدرت وزارة الصحراء الفرنسية بلاغا أعلنت فيه أنها منحت إمتيازات للبحث عن البترول في (الصحراء الجزائرية).

أما عن أهم النقاط التي تضمنها هذا المشروع هي:

— شراء الأراضي من كبار المستوطنين و بيعها للجزائريين على أقساط.

¹ — محمد العربي الزبيري، **ديغول والصحراء**، المرجع السابق، ص 195.

² — **قسنطينة**: يشمل الشرق القسنطيني على رقعة جغرافية واسعة، و التي كانت تمثل بايلك الشرق و تمتد من البحر شمالا إلى ما وراء بسكرة و واد سوف في حوض ريغ و إيغرغر جنوبا. أنظر: **محمد صالح العنتري**، **تاريخ قسنطينة**، تقديم: يحي بوعزيز، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، د.ت)، ص 27.

³ — **غالي الغربي**، السياسة الفرنسية في فصل الصحراء و ردود الفعل الدولية، فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الإستعمارية، المرجع السابق، ص 259، 260.

⁴ — **روبير لأكسوت**: ولد في 05 جويلية 1898 في أزيدرا، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، عين وزيرا في حكومة ديغول 1944 — 1945، و عين في فيفري 1956 وزير مقيم في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1956 — 1958، كان يؤمن بالجزائر فرنسية، توفي عام 1989. أنظر: **شرفي عاشور**، **قاموس الثورة الجزائرية من**

1954 — 1962، تر: غانم مختار، (ط1؛ الجزائر: دار القصبية، 2007)، ص 288.

⁵ — **محمد عباس**، **نصر بلا ثمن**، (ط1؛ الجزائر: دار القصبية، 2007)، ص 642.

— إقامة المساكن لمليون نسمة من الجزائريين، و إحداث 400,000 منصب للشباب الجزائري.¹

— تشجيع بعض الشركات للإستثمار في المجال الصناعي و قطاع الصناعات الميكانيكية.
— إستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين، و بناء 1000 قرية ريفية.

كما يهدف هذا المشروع إلى:

— إمتصاص غضب الجزائريين و محاولة إرجاع أصل الثورة لإعتبارات مادية.²
— جلب المستعمرين الأجانب من (أوروبا) و غيرها بغية خلق مصالح مشتركة و متبادلة، حتى تكسب الدعم المعنوي و تعزيز وجودها بالمنطقة في حربها المعلنة ضد (الجزائر).³
و قد زار شارل ديغول **Charle De Gaulle** بنفسه الجنوب ليرى المرحلة التي بلغها إستثمار البترول في (عجيلة) و في (حاسي مسعود)، وإنشاء خط أنابيب البترول نحو بجاية.⁴

نستنتج مما سبق أن مشروع (قسنطينة) ما هو إلا مناورة فرنسية، يبين لنا مدى تثبت الفرنسيين (بالصحراء الجزائرية)، و بتحويل (الجزائر) إلى أرض إقطاعية برجوازية سندها الوحيد جيش الإحتلال.⁵

و من أجل جلب المستثمرين الغربيين لوّح شارل ديغول **Charle De Gaulle** للشركات البترولية بإمكانية إشراكها في عملية إستثمار الثروات الطاقوية في (الصحراء الجزائرية)، فسن قانون البترول الصحراوي (Le Coole Petro Saharien) بموجب

¹ — صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال " المراحل الكبرى "، (ط1؛ الجزائر: دار المعارف

للنشر و التوزيع، 2005)، ص 450 — 452.

² — بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 — 1989، ج2، (ط1؛ الجزائر: دار المعرفة، 1998)، ص 97.

³ — محمد صايكي، مذكرات ثائرة من قلب الجزائر، تر: محفوظ يزيري، (ط2؛ الجزائر: دار هومة، 2003)، ص 53.

⁴ — شارل ديغول، المصدر السابق، ص 42.

⁵ — جمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، (ط1؛ الجزائر: دار العرب، 2005)، ص 86.

المرسوم التشريعي رقم 85-111 الصادر يوم 22 نوفمبر 1958م، ومن أهم بنود هذا القانون:

1- منح امتياز لمد خمسين سنة في حالة العثور على النفط تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام من الضرائب.

2 - ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع الدولة الفرنسية حول تحديد حقوق الجانبين.

3 - في إستطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب.

4 - إعطاء الشركات المشتغلة 50% من الأرباح أي المناصفة مع الدولة الفرنسية.

5 - إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة يتولى مجلس الدولة - وهو أعلى منظمة قضائية - حل النزاع.

6 - يصدر الترخيص بالبحث والتنقيب من الحكومة الفرنسية دون إشتراط تسبيق دفعات نقدية، و إذا لم تتفق الشركة صاحبة الإمتياز المبلغ المحدد في أشغالها البترولية وجب عليها دفع تعويض يساوي الفرق الذي لم يسدد للحكومة الفرنسية.

7 - يحق للشركة صاحبة الامتياز التخلي عن كل، أو جزء من مساحة الامتياز شرط أن توافق الحكومة الفرنسية، وهذه الحكومة لها الحق أن تقدر نسبة ما ستعفى الشركة منه من إلتزاماتها المالية.

8 - تمنح رخص البحث والتنقيب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد لفترتين أخيرتين، فعند التجديد الأول تتخلى الشركة عن نصف المساحة، و عند التجديد الثاني تتخلى عن ربع المساحة، و لكن دون التعديل في الحد الأدنى من الإنفاق.¹

و من هنا نستنتج أن هذا القانون كان سببا لتردد الكثير من الشركات الأجنبية في الإقدام على إيداع رؤوس أموالها نظرا للتسهيلات والامتيازات مع تخفيض هام في الضرائب، كما أن منح (فرنسا) للشركات المستغلة للبترول نسبة 50% من الأرباح فهو عرض مغري، لأن الشروط المعمول بها في هذا النوع من الصفقات لا تمنح سوى 25%، و 40% من الأرباح للشركات صاحبة الامتياز، وليس هذا فقط بل يتنازل هذا

¹ - الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص 137 .

القانون لهذه الشركات التي تعتمد قسما من أرباحها في الصحراء في ظرف خمس سنوات عن نسبة هائلة من الضرائب الموظفة عن الأرباح تبلغ 27.5%¹.

و نظرا لما تضمنه هذا القانون من تسهيلات هامة فقد قوبل صدوره بارتياح بالغ من قبل الأوساط الصناعية و المالية الأجنبية فوجد أن الصحيفة الأمريكية نيويورك تايمز (New Yourk Times) كتبت في عددها الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 1958 – أي يوم واحد بعد صدور قانون البترول الصحراوي – ما يلي: "... إن هذا القانون خطوة هامة إلى الأمام في تطور الصحراء التي يمكن أن تصبح منبع ثروة منتجة لا بالنسبة (فرنسا) فقط، و لكن بالنسبة لحلفائها وشركائها في العالم الحر، وهذا ما يمكن أن يكون قاعدة جديدة لتقدم الأقطار المتخلفة اقتصاديا، وعاملا من عوامل الاستقرار في (الجزائر)، كما يمكن أن تكون الصحراء جزء من مجموع مشروع هام يهتم مستقبل (إفريقيا) بأجمعها...".

إذن أمام هذه الامتيازات اللامشروطة في الإستثمار، فتحت أبواب الصحراء للشركات الغربية (أمريكية - إنجليزية - إيطالية - هولندية - ألمانية - بلجيكية...)، ففي سنة 1958 وحدها تقدمت حوالي 28 شركة للحصول على رخص التنقيب، ومن أبرز الشركات التي دخلت ميدان الإستثمار نذكر الشركات الأمريكية العملاقة (ستاندار وايل أوف نيو جرزي) و (بريتيش بتروليوم)، ولو نريد توضيح أسباب لجوء الحكومة الفرنسية إلى كل هذه التسهيلات سنجد عاملين أساسيين؛ أولها دفع دول هذه الشركات إلى تأييد ومساندة السياسة الفرنسية في (الصحراء الجزائرية)، و مباركة خطتها في فصل الصحراء عن الشمال.

و ثانيها هي حاجة (فرنسا) إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتلبية جميع متطلبات عمليات التنقيب والكشف عن الثروات البترولية، و تأمين استغلالها، و من هذا المنظور نلاحظ تركيز **ديغول** في سياسته على ضرورة التنقيب و إستغلال ثروات الصحراء لأنها تمثل قوة إقتصادية هائلة لجزائر المستقبل، و أيضا لحاجة (فرنسا) لتلك الثروات من أجل أن تنعش إقتصادها و صناعتها العسكرية، فقد بين **الجنرال شارل ديغول** **Charle De Gaulle** في مذكراته حيث قال: "... و لكي نحافظ على أوضاع

¹ – **غالي الغربي**، السياسة الاستعمارية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 264.

آبار البترول الذي إستخرجناه و قواعد تجارب قنابلنا و صواربخنا فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل، و لو إقتضى الأمر أن نعلن إستقلال هذا الفراغ الشاسع...¹.

إضافة إلى هذه الإجراءات فقد شجعت الإدارة الفرنسية و رجال الأعمال عندما أعلنت أن الصحراء هي منطقة جمركية حرة، كما أنها أنشأت عددا من المحطات للبحث الإذاعي في كل من (الأغواط)، (غرداية)، و (تقوت) من أجل الترويج للأهداف الفرنسية الرامية إلى إقناع السكان المحليين بفكرة فصل الصحراء عن (الجزائر)، و لإغراء الفرنسيين و الأجانب للإقامة في الصحراء، قامت الإدارة بتخفيض أسعار المواد الأساسية مقارنة بمدن الشمال، زيادة على شق شبكة واسعة من الطرق المعبدة و المسالك لتسهيل عملية إستغلال الثروات بها.²

و في نفس السياق الإقتصادي فإنه في 21 مارس 1959 جدد المكتب الصناعي الإفريقي (BIA) الذي تأسس سنة 1952 باسم جديد، و هو مكتب الإستثمار في (إفريقيا)، و إتخذ المكتب من باريس مقرا له، و يسيره مجلس إدارة موسع يضم مجموعة من الوزارات و المتخصصين، و يملك مجلس إدارة المكتب اتخاذ القرارات في:

1- التوقعات السنوية لموارد النفقات.

2- حسابات انتهاء العمل.

3- شروط حصص القروض.

4- المسابقات أو المساهمات المبرمة مع تنظيمات أو مؤسسات.

5- تمثيل المكتب لدى التنظيمات أو المؤسسات عندما يتطلب الأمر المشاركة.³

و في نفس تاريخ 21 مارس 1959م أنشئ المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S)، و تتألف من أعضاء اللجنة التقنية و من نواب مناطق (الصحراء الكبرى) الأربعة، و رئيس المجلسين في عمالة الساورة

¹ - شارل ديغول، المصدر السابق، ص 129.

² - غالي الغربي، المرجع السابق، ص 265.

³ - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 - 1962)، المرجع السابق، ص

وعضوين يمثلان اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية، ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام ليبدلي برأيه في برامج الإستثمار وفي مشاريع الإتفاقات المبرمة، و في الإجراءات المقترحة بخصوص الشؤون العامة، ومن أجل البت في المسائل الطارئة، و إتخاذ الإجراءات الفورية بشأنه، و في أكتوبر 1960 تأسست المندوبية الإستشارية الدائمة التي تشكلت من 12 عضواً، ولهذه المندوبية الحق أن تبت في كل القضايا المستعجلة باستثناء ما يتعلق ببناء برامج الإستثمار.¹

إلى جانب هذه الإجراءات الإدارية فإنه أصبح للمناطق الصحراوية ميزانية خاصة و مستقلة يحددها البرلمان الفرنسي وأصبحت مهمة المراقبة المالية من صلاحيات وزارة المالية عن طريق إرسال مبعوثها وتكليفه بمراقبة التسيير المالي الذي تعتمد المنظمة المشتركة (O.C.R.S) في كافة مناطق الجنوب، هذه المنظمة تلتزم بتقديم تقرير سنوي أمام البرلمان المركزي وتتكون ميزانية الصحراء الإجمالية من عدة أمور أبرزها:

1- ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S)² فقد ارتفعت من سنة 1958 إلى سنة 1961م أكثر من خمسة أضعاف بعدما كانت تبلغ 56 مليون فرنك سنة 1958م وصارت 208 مليون فرنك في السنة الموالية.

2- ميزانية وزارة الصحراء انطلقت في سنة 1958م بمبلغ قدره 105 مليون فرنك ليرتفع المبلغ سنة 1959م لما يربو 246 مليون فرنك غير أنه تقلص في السنتين المواليتين (1960-1961) حيث بلغ 112 مليون فرنك وحوالي 123 مليون فرنك على التوالي.

3- ميزانية الصندوق الصحراوي للتضامن و ميزانية مكتب الإستثمار في (إفريقيا)، فقد ساهم الصندوق الصحراوي خلال سنتي 1960 و 1961 بمبلغين يقترب كلاهما من 20 مليون فرنك، في حين ساهم مكتب الإستثمار في (إفريقيا) بمبلغ يقدر بـ 3,5 مليون فرنك سنة 1958 لتصل إلى 9.1 مليون فرنك سنة 1961.

أما عن مصادر التمويل في وزارة الصحراء، فقد تكفلت بها الميزانية الفرنسية بصفة أساسية سنتي 1958 – 1959، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص على الصحراء

¹ – الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 – 1962)، المرجع السابق، ص 108.

² – لمعرفة ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بين (1958-1961) أنظر الملحق رقم 10.

على التوالي نحو 165 مليون فرنك، ثم سجل إنخفاض ملحوظ في مساهمة الميزانية الفرنسية في العامين التاليين 1960 – 1961 ليتدنى على التوالي إلى قرابة 311 مليون و حوالي 275 مليون فرنك.

و منذ 1960 برزت العائدات و الموارد البترولية مصدرا ليغطي جزءا من ميزانية وزارة الصحراء و يخفف من حدة الإنخفاض المتزايد للتمويل المركزي، حيث ساهمت الموارد النفطية في هذه السنة بمبلغ 55 مليون فرنك، و في سنة 1961 بلغت هذه المساهمة 125 مليون فرنك.¹

إلى جانب هذه التشريعات القانونية في مجال الإقتصاد، و من أجل ضمان إستغلال ثروات الصحراء و خاصة منها البترول فإن الإدارة الفرنسية أولت إهتمامها بمجال النقل النفطي²، فمن المشاريع التي وضعتها (فرنسا) في حساباتها نذكر ما يلي:
– أنجز خط يتجه نحو (حاسي مسعود) بعد عملية فصل الغاز الرطب في (حاسي الرمل) لتمزج هناك (حاسي مسعود) بالنفط الخام، و يتجه عبر خط الأنابيب إلى بجاية، و يمر عبر حوض الحمراء، و قد نقل سنة 1961م ما مقداره 8 ملايين طن.

– في (حاسي الرمل) كان إنجاز خط أنبوبين في إتجاه (غليزان) ثم إلى (وهران) كان متوقعا إنجازاه في أبريل 1961 ثم يجري تمديده إلى (الجزائر)، و يكون جاهزا بحلول شهر جويلية 1961، إضافة إلى ذلك هناك خط أنبوب يصل حقل العقرب و (حاسي مسعود) يمر (حاسي القاسي) و قد حدد إنجازاه شهر ماي 1961م إلى جانب خط آخر يعد أكبر طاقة حيث يصل حقول أوهانت (بحاسي مسعود)، و توقع له أن يشتغل إبتداء من آخر سنة 1961م.

و من أجل مضاعفة الإنتاج و إعطاء دفع لعملية النقل النفطي، فقد تم الاتفاق بين شركة ترابسا (TRAPSA) الفرنسية و الحكومة التونسية سنة 1958 من أجل مد أنبوب عالي القدرة يشق طريقه عبر أرض (الجزائر) من حقل (إيجلي) إلى منطقة (فور سان) يدخل بعدها التراب (التونسي) ليصل إلى (خليج قابس) على (ساحل البحر المتوسط)، و

¹ – الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 – 1962)، المرجع السابق، ص 133،

² – لمعرفة خطوط النقل بالأنابيب أنظر الملحق رقم 11.

لقد رشحت الدراسات الفرنسية في بادئ الأمر الأراضي الليبية كمعبر لمشروع الأنبوب النفطي هذا لأفضليته من الناحية التقنية و الإقتصادية عن (المعبر التونسي)، إلا أن السلطات الليبية إعتزضت عن هذا المشروع تضامنا مع الثورة (الجزائرية).

و من جهة أخرى فقد أولت (فرنسا) إهتماما أيضا لمسألة نقل البترول و الغاز من (الصحراء الجزائرية) إلى أوروبا، لهذا وضعت برنامجا في إطار مخطط (قسنطينة) الخماسي (1959-1963) بمد خط أنبوبي عابر للبحر الأبيض المتوسط و من أجل ذلك تمت مضاعفة طاقات إستقبال الموانئ الفرنسية، و إجراء عملية تحديث للأسطول النفطي الفرنسي، وهذا ما إنعكس على سعة الموانئ الفرنسية للحمولات الثقيلة، فقد إرتفعت من 1.88 مليون طن في مطلع سنة 1956م إلى 2.84 مليون طن سنة 1960م، كما أنه بفضل إستغلال النفط (الجزائري) إنخفضت المسافات البحرية على الأسطول النفطي الفرنسي.

هذا من جانب النقل النفطي، و من جانب آخر و من أجل إعطاء دفع لإستغلال و تطوير المناطق الصحراوية أعطيت الإشارة لتطوير و إنشاء شبكة الإتصالات الهاتفية و التلغرافية¹ لتقريب المناطق الصحراوية من بعضها و تقريب (العمالات) من العاصمة باريس.

و إعتبارا للأبعاد التي إتخذتها ثورة نوفمبر، و نظراً لشساعة المساحة الصحراوية و ما يتطلبه من أعباء مالية لغرض إنشاء شبكة من الأسلاك الهاتفية، و مسابرة للتطور التقني في هذا المجال لجأت السلطات الفرنسية إلى تأسيس شبكة هيرتزية ديكامترية وذلك بتتصيب محطات إرسال و إستقبال بين كل 200 أو 300 كم، و تتكفل هذه المحطات بالإرسال الدائم بين القواعد النفطية و مصالحها في الشمال الجزائري و (بفرنسا)، و أيضا فإن الشركات المستثمرة بالصحراء تتوفر على شبكات خاصة من أجهزة الراديو تكفل لها الإتصال بين فرق البحث المتنقلة وقواعدها المركزية من جهة، و بين هذه القواعد و عواصم (العمالات) الثلاث و باريس من جهة أخرى.²

¹ - لمعرفة الاتصالات اللاسلكية أنظر الملحق رقم 12.

² - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 - 1962)، المرجع السابق، ص 92-93.

و بناء على ما سبق فقد تم تصميم و إنجاز هذه الشبكة من الإتصالات الهيرترزية و ربط المناطق على النحو التالي:

- خط (قسنطينة) — (تقرت) — (ورقلة) — (حاسي مسعود).
- خط (الجزائر) — (الأغواط) — (غرداية) — (ورقلة).
- خط (وهران) — (كولومب بشار).

و في داخل المجال الصحراوي تم إنجاز شبكة لاسلكية تربط بين أطراف الصحراء على الشكل التالي:

- (كولومب بشار) — (بني عباس) — (تيميمون).
- (حاسي مسعود) — (فور فلاتر) — (عين أمناس).
- (غرداية) — (المنيعه) — (تيميمون) — (عين صالح).

و على غرار ذلك فقد تم فصل كل من المنطقتين النفطيتين (حاسي مسعود)، و (حاسي الرمل) (بحاسي القاسي) و (غرداية)، كما شرع في إنجاز شبكة هاتفية في مختلف الواحات تمكن من الإتصال بباريس مباشرة من (ورقلة)، و قد حدث هذا منذ سنة 1959.¹

¹ — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 — 1962)، المرجع السابق ، ص 99.

المبحث الخامس: سياسة ديغول من الجانب الاجتماعي

يعتبر الإنسان الصحراوي عامل أساسي في نجاح مشروع فصل الصحراء عن (الجزائر) و (فرنسا) لم يفتها أن تولي لهذا الجانب ما يستحقه من الإهتمام و الجهد، و لهذا الغرض إنتهجت سياسة إجتماعية بسلوكية إنطلاقا من المبدأ القائل " النفوس مثل الأرض ، و الأرض لمن يخدمها "، و من أمثلة ذلك أنها منحت بعض الإمتيازات الخاصة لسكان الصحراء كالتخفيف و التخفيض من أسعار بعض المواد الاستهلاكية، كما عملت إلى عدم الجمع بين المساجين وأسرى الحرب من المجاهدين في بعض السجون و المراكز الفرنسية، و معاملتهم معاملة خاصة بحجة أنهم ينتمون إلى إقليم خاص بهم و هو الصحراء و محاولة تضليلهم بأن جبهة التحرير الوطني و جيشه قد غرروا بهم¹، فأقامت مؤسسات و أجهزة إجتماعية فرنسية لغسل أدمغتهم² ليرتدوا عن الثورة، و تهدف هذه المؤسسات للوصول إلى مختلف فئات المجتمع، و تطويقهم و ربطهم عضويا (بفرنسا)، ثم تجنيدهم للدفاع عن سياستها و مشروعها لفصل المنطقة، و ذلك بإتباع سياسة ذات مراحل تبدأ أولا بفصلهم عضويا و وجدانيا عن إخوانهم في الشمال³، ثم في مرحلة ثانية إقناعهم بتبني الحلول الفرنسية ليتم في مرحلة ثالثة وضع هذا الإنسان ليدافع عن مصالحه جنبا لجنب مع الفرنسيين .

و لبلوغ هذه الغاية تم إحداث و تطوير شبكة واسعة لإستقطاب السكان و الإحتكاك بهم توافق مختلف فئاتهم و شرائحهم الإجتماعية، و التي تتكون من فرعين:
الفرع الأول: شبكة الإستقطاب و الدعاية النفسية بين الشباب من ذكور و إناث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 20 سنة، بإعتبارهم فئة هامة من السكان، مدعوة مستقبلا لأخذ المبادرة و تقرير مصير الصحراء.

¹ - أنظر الملحق رقم 13.

² - محمد قطاري، المرجع السابق، ص 170

³ - إحداث مشروع تزويج خمسة آلاف امرأة إستوردتها فرنسا من أوروبا لتزويجهن في الصحراء، تنفيذ لمشروع التهجين و التدجين لإهل الصحراء. أنظر: الهادي درواز، العقيد محمد شعباني الأمل ... الأمل، (ط1؛ الجزائر: دار

الفرع الثاني : شبكة الإستقطاب بين الكبار نساءً و رجالاً

– أولاً : شبكة الإستقطاب و الدعاية النفسية بين الشباب :

و هي شبكة جسدتها مراكز التنشيط الاجتماعي التي تم إنشاؤها بالشمال بقرار 25 أكتوبر 1955، ثم جرى تعميمها بالصحراء بقرار 09 جوان 1959، و قد أسند لهذه المراكز مهمة إتخاذ و خلق، و تنسيق و دعم جميع التدابير و المبادرات الكفيلة بضمن الترقية الإجتماعية و الثقافية للسكان و تحسين أوضاعهم المعيشية، و يشرف على كل مركز من هذه المراكز مشرف إداري أو ضابط من ضباط الشؤون الصحراوية .

تتبع لهذه المراكز الملحقات التالية :

(أ). **المراكز المهنية لتكوين الشباب :** و كان عددها إثنين بالصحراء يتلقى فيها الشباب دروسا مهنية متقدمة في الميكانيك ، البناء ، التجارة .

(ب) **نوادي الشباب :** كانت تصل إلى ثلاثة عشر نادي تنقسم إلى :

– نوادي الذكور : يتردد عليها شباب ما بين 14 - 18 سنة يتلقون فيها تكوينا مهنيا أوليا في الفروع السابقة .

– نوادي الإناث : يشرف عليها منشطات يوفرن للفتيات تكوينا منزليا و عائليا في المطبخ و الخياطة إلخ....¹ .

– النوادي الرياضية : تُعنى بالشباب و بالترقية الإجتماعية للشباب من خلال تقديم تكوين بدني و عقلي، تتوفر هذه النوادي على تجهيزات متواضعة : مقر إجتماعي ، خزائن لحفظ الأغراض و ميدان لممارسة الرياضة، و مرشات للإستحمام .

بالإضافة إلى الشبكة السالفة الذكر، هناك قنوات أخرى تتمثل في تنظيم المخيمات الصيفية و تنظيم الرحلات المتوجهة إلى (فرنسا) .

– ثانيا : شبكة الدعاية و النشاط البسيكولوجي بين الكبار :

(أ). **مراكز الإشعاع :** أداة قاعدية لشبكة هدفها إعلام و تنظيم السكان و إحصائهم في شكل هرمي تسهر على تنشيط هذه المراكز خلية إتصال .

(ب) **مراكز تكوين مسؤولي الدفاع الذاتي :** و هي عبارة عن مراكز للتكوين مدعوة لأداء مهمات مختلفة بين السكان، كتحسين و ترقية الحاجات الأساسية للقريّة، أو الحي أو

¹ – محمد بن دارة ، المرجع السابق ، ص 134-137 .

القبيلة، أما الدور الأساسي و الحقيقي لهذه المراكز فهو البحث عن زعامات محلية مستقبلية بين السكان الأهالي و ذلك لتقرير مصير الصحراء .

ج) **دوائر حركات التضامن النسوية** : و هي عبارة عن جمعيات نسوية حرة، تنشطها نساء أوروبيات من مختلف الفئات و التوجهات الإجتماعية، تسعى إلى ترقية المرأة الصحراوية و تحريرها، لتصل بها إلى مستوى أختها بالشمال، و الغاية الحقيقية لهذه الدوائر هي تحقيق هدفين، الأول هو الوصول إلى المرأة الصحراوية للإستحواذ و السيطرة عليها و تسخيرها لخدمة السياسة الفرنسية بالصحراء من خلال توجيه صوتها في الإنتخابات، الثاني إتخاذها وسيلة لبلوغ المجتمع الصحراوي ككل للإستحواذ عليه و توجيهه بإعتبار أنها تمثل نصفه و عامل إستقرار فيه¹، ولكن حتى هذا الأسلوب لم يأت بالفائدة المرجوة.²

كنموذج على نشاط الدعاية و النشاط البسيكولوجي، سنتناول بالعرض إستفتاء 28 سبتمبر 1958³، الذي أجري للتصويت على دستور 04 أكتوبر 1958، و الذي من شأنه أن يعطينا صورة نوعية على نشاط هاته المصالح للتأثير على السكان خلال مناسبات الإنتخابات التي كانت تجري بالصحراء، حيث حشدت الإدارة المحلية في الشمال، و كذا وزارة الصحراء في الجنوب قواتها لنجاح هذا الإستفتاء و ذلك بعد أن عوملت (الجزائر) معاملة الإدارة الفرنسية⁴.

ففي حين إستعمل الجيش الفرنسي كل وسائل الإرهاب لإرغام الشعب و حمله على التصويت سرا، و زورّ النتائج تزويرا مفضوحا و ذلك في مناطق الشمال⁵، إلا أننا نجد على العكس من ذلك في الصحراء و في المنطقة حيث مارست وزارة الصحراء لعبة مزدوجة إعتمدت فيها على وسيلتنا الدعاية و التأثير و البهجة من جهة، و كذا إستعمال نفس لغة التهديد و القمع التي أستعملت في الشمال من جهة أخرى.

¹ — محمد بن دارة ، المرجع السابق، ص 139-141.

² — محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 170.

³ — أنظر الملحق رقم 14.

⁴ — محمد بن دارة ، المرجع السابق ص 142 .

⁵ — يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2، المرجع السابق، ص 281.

ففي الشق الأول أوصت وزارة الصحراء بالتحضير المحكم للإستفتاء من خلال الدعاية و البهجة و التأثير على السكان بإنشاء ما عرف " بلجان الإنقاذ الشعبي" الشبيهة بلجان السلامة العامة المنبثقة عن إنقلاب و حركة 13 ماي 1958، و قد قامت هذه اللجان بتوزيع منشورات حوت دعاية إنتخابية لصالح (فرنسا) من قبيل:¹

— رجال و نساء الصحراء ينتخبون

— الإنتخاب "بنعم" معناه جعل نهاية للحرب

— الإنتخاب "بنعم" معناه الإنتخاب لصالح ثروات الصحراء

— إنتخب شارل ديغول **Charle De Gaulle** معناه نهاية للخوف

— الإنتخاب "بنعم" معناه دوام الحضور الفرنسي (بالجزائر) و الصحراء.

أما الدعاية ضد الثورة فقد ركزت حول هاته الثغرات :

— جبهة التحرير هي القتل و تخريب المساجد

— جبهة التحرير لن تربح الحرب

— قادة جبهة التحرير يصرفون أموالكم في ملاهي (الرباط) و (تونس) و (القاهرة).

و قد إستطاعت (فرنسا) أن تجر السكان بوسائل الترغيب و التهيب إلى صناديق

الإقتراع محققة نسبة إستفتاء عالية في عمالتي الواحات و الساورة، بلغت 83.7%

بتصويت إيجابي قدر بنسبة 98.6% من مجموع الأصوات المعبر عنها .

و يمكن إرجاع أسباب هذا النجاح النسبي (فرنسا) في الإستفتاء في المنطقة —

عكس الشمال — إلى ما يلي :

1 — الدعاية الإنتخابية و النشاط الضخم الذي قامت به وزارة الصحراء.

2 — التلاعب بالأرقام و توظيف نسبة الأُميين المرتفعة للسكان البدو غير المستقرين .

3 — الفراغ السياسي الناجم عن الحضور الضعيف و تفكك كثير من الخلايا، و إنكشاف

أجزاء من النظام الثوري بعد معركة (أفران) في أوت 1957، و إنسحاب جُل جيش

التحرير إلى البيض و (أفلوا) (الولاية الخامسة).

¹ — محمد عبد الحليم بيبي ، المرجع السابق ص 182 .

4 – التأثير و الضغط على القياد المحليين للأعراش بإجبارهم على تسجيل مكثف يوم الإستفتاء، و التهديد بفرض عقوبات و مغارم كثيرة.¹

5 – إشغال الميزابين بشرعية إشتراك النساء في الإنتخابات، حيث إختلف الصف الميزابي و إرتفع الجدل الفقهي حول المسألة، و طالب زعماء المحافظين أمثال الحاج محمد بن باحمد بابا أو موسى مفتي (ميزاب)، و كذا وكيل الأمة الميزابية الحاج محمد عمر من الإدارة إلغاء هذا القرار² لكونه يتنافى و مقررات المذهب الإباضي، و عوائد ميزاب القاضية بإبعاد النساء عن شؤون الحل و العقد.

بالرغم من إستعمال (فرنسا) جميع الأساليب المغرية، إلا أنها لم تأتي بالفائدة المرجوة فقد ساعدت الحصانة الدينية و الثقافية لسكان الصحراء على إفشال هاته المخططات.³

¹ – محمد عبد الحليم بيشي ، " تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية 1954 – 1962". رسالة ماجستير في التاريخ

الحديث و المعاصر، معهد العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2002، ص 183 .

² – بعث الزعماء المحافظون و وكلاء الأمة الميزابية عرائض إحتجاج إلى الحاكم العسكري للأغواط في 20 سبتمبر 1958 مضمونها رفض تصويت المرأة الميزابية. أنظر: الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب، (ط1؛ الجزائر: المطبعة

العربية، 1991)، ص 212.

³ – عبد الحليم بيشي، المرجع السابق، ص 175.

الفصل الثاني

الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط فصل الصحراء

المبحث الأول: موقف الثورة من الجانب الدبلوماسي

المبحث الثاني: موقف الثورة من الجانب السياسي

(الشيخ بيوض أنموذجاً)

المبحث الثالث: موقف الثورة من الجانب العسكري

المبحث الرابع: موقف الثورة من الجانب الإعلامي

الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط فصل الصحراء

المبحث الأول: موقف الثورة من الجانب الدبلوماسي

قد أعدت الحكومة المؤقتة¹ للجمهورية (الجزائرية) حملة دبلوماسية مكثفة في اتجاه العالم الحر، والمنظمات الدولية وإلى البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال من أجل فضح سياسة شارل ديغول **Charle De Gaulle**، و التنبيه إلى خطورتها على السلم و الأمن سواء على القارة الإفريقية، أو على العالم أجمع، لإبراز عدالة القضية (الجزائرية).²

بدأ النشاط الدبلوماسي مع الإتفاق الفرنسي (التونسي) حول (إيجلي) يوم 30 جوان 1958 الذي يقضي بالسماح (فرنسا) بتفريغ النفط عن طريق المرفأ التونسي السخيرا (بقابس) فإعتبرت جبهة التحرير الوطني أن هذا الإتفاق يعتبر خرقا صريحا لمؤتمر (طنجة)³، التي أكدت على توحيد الجهود في بلدان (المغرب) من أجل الإستقلال، وقامت لجنة التنسيق و التنفيذ بإرسال مذكرة إحتجاجية تتألف من سبع نقاط إلى الحكومة التونسية تنديدا بذلك الإتفاق المبرم، لأنه سيمكن من الحصول على ثروات (الجزائر)، و يعتبر إشارة عداء ضد الشعب الجزائري المجاهد.

¹ — الحكومة المؤقتة: تم إنشائها يوم 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة، و في نفس اليوم بدأت الإعترافات الدولية بهذه الحكومة الثورية، و قد فوجئت فرنسا بهذا الحدث بعدما أدرجت الحكومة المؤقتة أسماء القادة الخمسة المعتقلين.

أنظر: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار و محل العين جبايلي (ط1؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987)، ص 52. أنظر الملحق رقم 15.

² — محمد الدرعي، التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، (ط1؛ الجزائر: دار مدني للطبع و النشر و التوزيع، 1995)، ص 262.

³ — مؤتمر طنجة: من 27 — 30 أفريل 1958، هو مؤتمر دعت إليه الهيئات الشعبية الممثلة لبلدان المغرب العربي و هي: حزب الإستقلال (المغرب)، حزب الدستوري الجديد (تونس)، جبهة التحرير الوطني (الجزائر)، عقد المؤتمر بطنجة المغربية، تم التأكيد فيه على المصير المشترك لبلدان المغرب العربي. أنظر: مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 — 1962، (ط1؛ الجزائر: دار الحكمة، 2009)، ص 140، 141.

و كتبت جريدة المجاهد¹ إفتتاحية عنوانها (الخبز المسموم)² إنتقدت فيها بشدة موقف الحكومة التونسية التي حرصت على تحقيق مصالحها الإقتصادية على حساب واجب التضامن المغاربي، كما ذكرت موقف (المغرب) و (ليبيا)³، الذين رفضا عقد أي إتفاق مع (فرنسا) لأجل نقل البترول (الجزائري) عبر أراضيها⁴، و في 11 جويلية 1958 م وجهت إلى الحكومة التونسية أي بعد يومين من توقيع الإتفاق بين (تونس) و شركة ترابسا (Trapsa) مذكرة إحتجاجية⁵ أخرى تبين على أن الشعب الجزائري لن يسمح بحرب تشتعل بوقود نفطه الذي ينقل عبر قطر مغاربي⁶، و إن بناء خط الأنابيب سيفوت على الجزائريين ربح معركة الصحراء الإستراتيجية.⁷

و على إثر هذا الخلاف كان لابد من الإسراع إلى تسويته، فتم عقد إجتماع في (تونس) في شهر أوت بين الحكومة التونسية وبين وفد يمثل لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي

¹ — جريدة المجاهد: كانت تحت إسم جريدة المقاومة الجزائرية، صدر العدد الأول منها في الفاتح نوفمبر 1956، و نظرا لتباين طبعاتها قرر المجلس الوطني للثورة توقيف جريدة المقاومة، وتوحيدها في جريدة المجاهد، بدأت بالصدور منذ جوان 1956، نقلت إلى المغرب، لكن قادة الثورة قرروا نقلها إلى تونس، و أصبحت الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني. أنظر: لحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد و التعبئة الجماهيرية، "الإعلام و مهامه أثناء الثورة"، (ط1؛ الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 1998)، ص 378.

² — كتبت جريدة المجاهد: " ... نحن لا ننازع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس سوف تستفيد منه البلاد التونسية بما لا يقل عن مليار فرنك فرنسي سنويا، و لكن نعتقد أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل إنتصار الجزائر". أنظر: جريدة المجاهد، (الخبز المسموم)، العدد 27، 22 جويلية، 1958، ص 5.

³ — محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية، (ط1؛ الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، 2008)، ص 238، 239. أنظر أيضا: مريم الصغير، المرجع السابق، ص 98، 99.

⁴ — سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد الحافظ الجمالي، (ط1؛ الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002)، ص 502.

⁵ — الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر، المرجع السابق، ص 228.

⁶ — جريدة المجاهد، العدد 27، مقال سابق، ص 1.

⁷ — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 — 1962)، المرجع السابق، ص 205.

البيان الختامي أكدت الحكومة التونسية دعمها للثورة (الجزائرية)¹، و أكدت على مبادئ التضامن المغاربي المحددة في (طنجة)، وبهذا نجد بأن هذه المشكلة قد تم تجميدها و تأجيل حلها حتى يتم إستقلال (الجزائر)، إلى جانب مطالبة (تونس) بتعديل حدودها الصحراوية مع (الجزائر).²

و عقب إعلان شركة (Standard Oil Of Newjersey) الأمريكية عن تصريح الحكومة المؤقتة على لسان وزيرها للأخبار محمد يزيد في ندوة صحفية أين إعتبر أن أي إستثمارات رؤوس أموال أجنبية في (الجزائر) تعد مساهمة غير مباشرة في تكاليف الحرب، و مؤشرا للعداء في نظر الحكومة (الجزائرية)، كما حذر الشركات المهمة بالتتقيب عن النفط من إبرام إتفاقية مع السلطات الفرنسية لأن طابع وجودها بالصحراء غير شرعي باعتبارها إستعمار و إحتلال.³

و من أجل إيلاغ موقف الثورة (الجزائرية) الصارم إلى الرأي العام الدولي، عملت جبهة التحرير على إعتلاء كل المنابر من أجل إعلان رفضها لأي تعاون مع (فرنسا) فشاركت في المؤتمر العربي للبتترول في (القاهرة) في 23 أفريل 1959م، أين صرح فيه ممثل وزارة (المالية) و الشؤون الإقتصادية في الحكومة المؤقتة، محذرا الشركات البترولية الأجنبية من أي إستثمار في (الصحراء الجزائرية)، و مؤكدا في نفس الوقت عن حق الشعب الجزائري في أرضه و ثرواتها.⁴

و في نفس السياق بمناسبة المؤتمر العالمي الخامس للبتترول المنعقد في (نيويورك) في جوان 1959، حذر ممثل (الجزائر) المؤتمرين من أن نشاط الجيش الشرعي لجيش

¹ — كان ناتجا عن الضغط الجماهيري، وتضاعف و تغلب على الموقف الحكومي المهادن للإستعمار، بعد الإعتداء الفرنسي على قاعدة بنزرت التونسية 1961، أصبحت تونس من جديد ضحية للإستعمار الفرنسي مثل الجزائر.

أنظر : إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954 — 1962، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2009)، ص 113.

² — سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 503.

³ — غالي الغربي، المرجع السابق، ص 267.

⁴ — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 — 1962)، المرجع السابق، ص 206.

التحرير الوطني قد نتجم عنه نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية المستثمرة، و على أرواح تقنييها الذين توظفهم.

و تطمح جبهة التحرير من خلال قرارات المجلس الوطني للثورة (الجزائرية)، أن تضع ثروات (الجزائر) الصحراوية في خدمة و تطوير الإقتصاد الإفريقي، و خصوصا الأقطار المجاورة للجزائر.

مثلما كانت تسعى أن تؤدي ثورة (الجزائر) دورا أساسيا في تحرير القارة الإفريقية¹، و في نفس الوقت لا يمكن لها أن تسبب حرجا للحكومة الإفريقية الشقيقة من خلال توظيف الإستعمار لخيرات (الجزائر) الصحراوية ضد هذه البلدان، لهذا لابد من تظافر الجهود و توحيد الصفوف للتدبير بالسياسة الفرنسية ومناوراتها، و مخططاتها التي تهدف إلى بث روح التفوق بين الأفارقة لضمان إستمرار السيادة الفرنسية على الأراضي الإفريقية² و في هذا السياق وجهت الحكومة المؤقتة مذكرة رسمية مؤرخة بتاريخ 30 جوان 1961 إلى الدول الإفريقية، أعادت فيها رفضها لكل الطروحات الفرنسية حول الصحراء بما فيها المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) سواء بأساسها الإقتصادي الذي يكرس الطابع الاستغلالي، و إستمرار الإستعمار بشكل جديد، أو بأساسها السياسي الذي يضع (الصحراء الكبرى) تحت السيادة المشتركة للأقطار الإفريقية، و هو ما ينذر بنشوء الخلافات و المشاكل بما يفوت فرص التعاون و الوحدة الإفريقية إقتصاديا، ثقافيا و إجتماعيا.

و أكدت المذكرة أن إدعاء (فرنسا) بأن الصحراء تمثل مشكلة للحدود الموجودة بين (الجزائر) و الأقطار الإفريقية المجاورة³.

و كل هذا ما هو إلا إختلاف من (فرنسا) لأنها فقدت كل أوراقها السياسية، و العسكرية و حسما لهذه الإشكالية وقفت جبهة التحرير الوطني موقفا واضحا يتلخص في إعتبرات أربعة و هي:

¹ — عبد الله منقلاتي و تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا، (ط1؛ الجزائر:

الشروق، 2009)، ص 17.

² — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 – 1962)، المرجع السابق، ص 207.

³ — غالي الغربي، المرجع السابق، ص 268.

الأولى: إحترام وحدة التراب (الجزائري) ضمن الحدود القائمة و الموروثة عن الإستعمار دون إعتبار للمشكلات الحدودية التي خلفها الإستعمار، و مطالبة (فرنسا) بتسويتها قبل إعلان الإستقلال.

الثانية: المسائل الحدودية هي مسائل سيادية، فلا يمكن حلها إلا بين الأطراف المتمتعة بهذه السيادة الكاملة و المعترف بها، ولا يمكن أن يكون للدولة المستعمرة طرفا في وجود هذه المشاكل، لذا فمن حق قيادة الثورة الإعتراض على أي حل يعقد بين الدولة المستعمرة، و دول الجوار.¹

الثالثة: حل المشكلات الحدودية التي خلفها الإستعمار، ويكون ذلك عن طريق المفاوضات بين الدول الإفريقية التي تتمتع بالإستقلال و السيادة الكاملة دون أن يكون الإستعمار طرفا في هذا الحل.

الرابعة: طرح مسائل الحدود بين دول الجوار في وقت تخوض فيه (الجزائر) معركة الإستقلال، قد يستغلها المستعمر لئبث الفرقة بين هذه الدول المتجاورة، لهذا لا بد من إختيار الوقت المناسب لحلها بطريقة مناسبة تفاديا لأي رد فعل شعبي سلبي.

أما عن موقف الحكومة المؤقتة من قضية إستغلال الثروات الصحراوية فيتلخص في أنه لا مانع لديها من خلق تعاون واسع بوضع هذه الثروات في خدمة التنمية، و التعاون الإقتصادي و الإجتماعي، و هذا لن يتم إلا بعد نيل السيادة (الجزائرية) على الصحراء، إذ جاء في مذكرة 30 جوان 1961 السابقة أن الحكومة المؤقتة لا ترى إلا المنافع في أي تعاون مع البلدان المجاورة وهي مستعدة إلى أي تعاون من شأنه أن يحقق أي تطور للبلدان المتاخمة بفضل إستثمار الأقطار الصحراوية إستثمارا مشتركا، كما أن الحكومة تهتم بكل واقعية لمصالح (فرنسا) من خلال رؤوس أموالها الموظفة، و إعانتها المقدمة للجزائر ما دامت هذه المساهمة خالية من شوائب الإستعمار الجديد.²

¹ - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 - 1962)، المرجع السابق، ص 210-211.

² - غالي الغربي، المرجع السابق، ص 268.

المبحث الثاني: موقف الثورة من الجانب السياسي (الشيخ بيوض أنموذجاً)

1- نشأته و تكوينه الشخصي:

إبراهيم بن عمر بيوض ولد (بالقرارة) في 11 ذو الحجة 1313هـ/21 أبريل 1899م دخل المدرسة القرآنية فاستظهر القرآن الكريم قبل سن البلوغ، أخذ مبادئ الفقه و اللغة العربية عن مشايخه، اشتهر بذكائه و فصاحته مما أهله لينوب شيخه عند غيابه في تدريس البلاغة والمنطق.

بعد الحرب العالمية الأولى أخذ غصبا إلى الخدمة العسكرية الإجبارية إلا أنه أعيد بعد مساع مضنية وهذا ما جعله يكتب رسائل احتجاج لهذا الإجراء إلى أن ألغت (فرنسا) حكم التجنيد العسكري على (وادي ميزاب)، في سنة 1921 خلف شيخه الحاج عمر بن يحي في رئاسة الحركة العلمية والإصلاحية، في 1922 عين شيخا للتدريس والوعظ بالمسجد، ثم انتخب حوالي سنة 1940 رئيسا لمجلس العزابة، و في 21 ماي 1925 أسس معهد الشباب وهو معهد للتعليم الثانوي وبين (1931م و 1945) قام بشرح كتاب (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني، وقبل ذلك شرح (مسند الربيع بن حبيب) للإمام نور الدين السالمي معتمد الحديث عند الإباضية، كما شرح كتباً أخرى في اللغة، أصول الفقه البلاغة، الأدب والمنطق وفي الفترة (1953- فيفري 1980) فسر القرآن الكريم كاملا، وفي سنة 1931 شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأسندت إليه مهمة نيابة أمين مالها، وفي سنة 1937 أسس جمعية الحياة في (القرارة)، وفي سنة 1940 حكم عليه بالإقامة الجبرية (بالقرارة) مدة أربع سنوات، وفي سنة 1948 كان من ضمن الأربعة الذين وقعوا على برقيات ورسائل التأييد باسم اللجنة الجزائرية الفلسطينية لقضية (فلسطين) في الجامعة العربية.

و في 20 أبريل 1948 انتخب بأغلبية ساحقة في المجلس الجزائري كممثل لميزاب وأعيد انتخابه سنة 1951، ومن 01 نوفمبر إلى 19 مارس 1962 كان محور النشاط الثوري بميزاب عامة و (بالقرارة) خاصة.

ولعل أكبر موقف عرف به هو معارضته لمؤامرة فصل الصحراء عن الشمال، وفي سبتمبر 1962 بعد إيقاف القتال عين عضوا في الهيئة التنفيذية المؤقتة، وأسندت إليه

مهمة الشؤون الثقافية إلى غاية يوم تسليم السلطة لأول حكومة جزائرية في سبتمبر 1962م.

و من تراثه الفكري والأدبي:

- تفسير مسجل للقرآن في حوالي 1500 ساعة محررة وفي 12497 صفحة وقد طبعت أجزاء منها بعنوان في رحاب القرآن تحرير الأستاذ الشيخ بلحاج عيسى.

- مئات الأشرطة لدروس قيمة في المناسبات الدينية و الإجتماعية والسياسية وقد طبعت منها بعض الدروس بعد تحريرها وتحقيقها ومنها: المجتمع المسجدي، حديث الشيخ الإمام....

- فتاوى على أسئلة علمية وفقهية جمعها الأستاذ الشيخ بلحاج بكير في جزئين.

- مذكراته الخاصة والتي لا تزال محفوظة، و لعل من أبرزها ما صدر بعنوان: أعماله في الثورة.

- مقالات في مختلف الجرائد و المجلات خاصة منها مجلة الشباب الصادرة من المعهد، و (وادي ميزاب) والنور من صحف الشيخ أبي اليقظان.

- أجيال من الرجال من أساتذة، دكاترة، مشايخ، وكبار الموظفين في مختلف المستويات داخل (الجزائر) وخارجها.

توفي الشيخ بيوض يوم الأربعاء 08 ربيع الأول 1401هـ/14 جانفي 1980م عن عمر يناهز 83 سنة، و شيع جثمانه في موكب حاشد حضره نخبة من مسؤولي الدولة¹.

2 – موقفه من قضية فصل الصحراء:

إزاء المؤامرة الفرنسية من أجل فصل الصحراء عن الشمال كان لابد من إعداد خطة محكمة لإيقاف هذه المناورات، و تعتمد أساسا على الحكمة و الحنكة و التمسك بمبدأ الوحدة و عدم الإنحراف عن مسار الثورة في إستراتيجيتها و أهدافها.

و كان ذلك يتطلب رجالا يتصفون بالوطنية و الدهاء و الحنكة السياسية، و من بين هؤلاء الشيخ بيوض إبراهيم الذي وقف موقفا مشرفا في هذه القضية، هذا الشيخ الذي قال في حقه الأخضر بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية (الجزائرية):

¹ – معجم الأعلام الإباضية، المجلد الثاني، (غرداية، الجزائر، جمعية التراث، 1420 هـ / 1999 م)،

" ... أصبح طرفا هاما في الكفاح ضد الإستعمار، إذ أصبح عرضة في قضية المحاولة الفرنسية لفصل الصحراء عن بقية التراب الوطني...، إستطاع الشيخ بيوض أن يجر (الصحراء الجزائرية) في القضية التحريرية"¹.

كما قال في حقه بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة: " كان الشيخ بيوض يعمل دوما بجد وصرامة لوحدة التراب الوطني، رافضا بذلك محاولات فصل الصحراء عن بقية الوطن ".

و ذكر الشيخ بيوض في كتابه (أعمالي في الثورة) أن جريدة (Libération) الفرنسية ذكرت في أحد أعدادها أن وفدا ميزابيا ذهب إلى باريس يطالب بإقامة جمهورية صحراوية، و أذاعت الخبر عدد من الإذاعات، وفي تلك الفترة كان الشيخ بيوض (بتقرت) لبعض شؤونه الخاصة، فاستدعاه الحاكم العسكري للتحقق بشأن هذا الوفد، و صحة ما طلبه من الحكومة الفرنسية، فرد عليهم الشيخ: " إنني ممثل الأغلبية الساحقة من بني ميزاب، و أن فكرتنا في أن ميزاب و الصحراء جزء لا يتجزأ من (الجزائر) منذ القدم ولن تتغير"، كما دافع الشيخ بيوض عن فكرة الوحدة في خطب و نشرات و دعايات قبل صدور الدستور (الجزائري)، و قبل انتخابات المجلس الجزائري.

و من هنا اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إرسال لجنة بحث إلى ميزاب فقامت بمظاهرات، و بعد عام تقريبا أرسلت لجنة برلمانية أخرى و لكنها توصلت إلى نفس النتيجة، و بذلك تأكد أن خبر ذلك الوفد لم يكن إلا إحدى المناورات الفرنسية لتضليل الرأي و زرع الشك و البلبلة بين الأهالي و السكان حتى لا يتحدوا في القضية ضدها.²

هذا الموقف الميزابي المشرف أكدته جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في عددها الثاني بمقال عنوانه (الصحراء الفرنسية... حلم وسراب)، من أهم ما جاء فيه: " فالصحراء الجزائرية جزء من (الجزائر) ، و الميزابيون الجزائريون مثلا

¹ — محمد قاسم ناصر بوحمام، الشيخ بيوض و العمل السياسي، (ط1؛ غرداية: المطبعة العربية،

1412هـ/1991م)،

ص 50، 51.

² — إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 32، 33.

كغيرهم من سكان أقطار الجنوب الآخرين جزء من الأمة الجزائرية، و خير دليل على ذلك مشاركتهم الفعالة في كفاح التحرير".¹

و بعد أن أصدر الجنرال ديغول **Charle De Gaulle** أمره بفصل الصحراء عن التراب (الجزائري) يوم 07 ديسمبر 1960، أرسل وفدا يضم وزير الدفاع أوليفي قيشار **Olivier Guichard** لمساومة الشيخ بيوض، و كان برفقة الوزير الكولونيل كلان كلاس **Klan Klech** رئيس الملحقة العسكرية، و رئيس دائرة (غرداية) السيد ناصري علي، و تم الاجتماع بجبل بوزيزا تحت الرادار، و بعد تفاوض الأربعة طلب الوزير من بيوض بالموافقة على الفصل فأجابه الشيخ بيوض قائلاً: " بما أن الصحراء تضم خليطاً من سكان الشعابنة بني ميزاب، المخاليف وغيرهم فالجواب على طلبكم يكون على طريق إستفتاء حر لقضية هي قضية الجميع لا تخصنا نحن الميزابيين فقط "، فقال الكولونيل للوزير (il nous a eu) فهذا الرد يفيد قطع كل أمل و رجاء لهم في الفصل.²

بعد ذلك إجتمع الشيخ بيوض بحمزة بوبكر رئيس المجلس العمالي (بالأغواط)، فإلتقيا بدار صالح بليدي، و تحادثا حول قضية الصحراء، ففي الوقت الذي كان حديث حمزة فيه غموضاً، كان موقف الشيخ واضحاً: "إننا و مصيرنا هو مصير (الجزائر) و كفى لا نبغي بذلك بديلاً مهما كان الثمن".³

و بعدها عاد الشيخ إلى ميزاب و كان هذا اللقاء يدخل ضمن اللقاءات التي جمعت حمزة بوبكر بعدد من الشخصيات الصحراوية (بالأغواط) من أجل مشروع "إقامة (الجمهورية الصحراوية المستقلة) ذاتياً"، لكن الشيخ بيوض أجهض العملية، و إتصل بالحكومة المؤقتة بتفاصيل اللقاء.⁴

¹ — محمد قاسم ناصر بوحجام، الشيخ بيوض وقضية فصل الصحراء عن الشمال، (ط1؛ غرداية: المطبعة العربية، 1412هـ/1991م)، ص 19.

² — حمو محمد عيسى النوري، نبذة من حياة الميزابيين الدينية والسياسية والعلمية (1505-1962)، ج1، (ط1؛ باريس، فرنسا: دار الكروان، جانفي 1984)، ص 19.

³ — محمد العربي الزبيري، ديغول... و الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 201.

⁴ — نقل هذا التصريح عن السيد عبد الحميد مهري وزير الشؤون الخارجية للمغرب العربي في الحكومة المؤقتة في أثناء لقاء جمعه بالدكتور محمد العربي الزبيري يوم 21 فيفري 1996. أنظر: محمد العربي الزبيري، ديغول... و الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 209.

و ما يدعم هذا التصريح بخصوص تبادل الآراء و التشاور حول القضية بين الشيخ و الحكومة المؤقتة (بتونس)، ما أدلى به الأخضر بن طوبال: " لقد كانت لي عدة اتصالات مع المرحوم الشيخ بيوض باعتباره شخصية صحراوية، و كانت الإتصالات الكتابية و الشفوية تتم بواسطة السيد الواهج يحي بن حمو كان تاجرا بتونس".¹

و عن هذه الإتصالات الكتابية يضيف ابن طوبال: "... ولكنني أتذكر جيدا رسائل الشيخ بيوض، كانت مكتوبة كلها بخط عربي في ورق من نوع (مينستر) في ورقتين، وفي أربع صفحات، لقد كانت بحق جرائد، وكان يردد دائما في كل رسائله تقريبا بأن الصحراء جزائرية و أنه سيكافح بكل ما يستطيع لتبقى كذلك، و أنه لن يقبل أبدا بأن تصبح أية قطعة من (الجزائر) فرنسية، و كان يقول أيضا إن استقلال (الجزائر) هو هدفنا جميعا ولكن الطرق تتنوع".²

و أمام التحركات الفرنسية المتزايدة، و كثرة المناورات لإنجاح خطة الفصل أدرك الشيخ خطورة الموقف، فاكترى سيارة السيد خياط صالح من (القرارة)، و ذهب إلى (ورقلة) نحو دار القائد العيد الذي يثق بوطنيته، فحدثه عن خطورة القضية فعاهده بالوقوف إلى جانبه، ثم إتجه نحو زاوية تيماسين فكلم الشيخ أحمد التيجاني، فأبدى نفس موقف القائد العيد، و بذلك إتفق ثلاثتهم على التشبث بموقفهم و إفساد مناورات الفصل، و بذلك نجحت سفيرة الشيخ بيوض.³

و أدرك الشيخ أن الأمر حساس و الوضع خطير، و أن سكان الصحراء سيتعرضون لضغوط و مساومات و إغراءات و تهديدات لهذا نصح إخوانه وزملاءه الوطنيين: " لتعلموا أنه يستقبلنا و يستقبل شعبنا أزمتات و أزمتات، فلنحملها بصبر و شجاعة، و من بعد ذلك إن شاء الله يأتي النصر والفتح".⁴

و فعلا مورست ضغوط على أهالي الصحراء ليوافقوا على قرار ديغول القاضي بفصل الصحراء عن الشمال، و ربطها رأسا مع (فرنسا) يوم 07 ديسمبر 1960، فقد قام

¹ — محمد قاسم ناصر بوحجام، الشيخ بيوض والعمل السياسي، المرجع السابق، ص 149.

² — نفس المرجع، ص 153.

³ — إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 34، 35.

⁴ — إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 64.

العامل و نوابه و الحكام العسكريون بحمل النواب و شيوخ البلديات على إرسال برقيات شكر و إعراف للجنرال ديغول **Charle De Gaulle** ، فلبت بعض الجهات لهذا المطلب، أما أهالي ميزاب فإمتنعوا رغم كل الجهود التي قام بها نائبي العامل، و هذا ما أدّى بالعامل إلى إستدعاء شيوخ بلديات ميزاب إلى (ورقلة) يوم 11 ديسمبر 1960.¹

و هنا إتفق الشيخ بيوض مع هؤلاء الشيوخ أن يكون معهم، و وافقوا على ذلك بل فرحوا بانضمامه إليهم و كان اللقاء في (ورقلة)، إلا أن العامل كان غائبا في (تقرت)، و تأخر حضوره إلى آخر المساء، و أثناء الإنتظار وصلت أنباء من العاصمة عن نشوب إنتفاضة في بلكور و الحصيلة الأولى بلغت الخمسين، و هنا إهتدى الشيخ بيوض إلى حيلة، فأمر الشيوخ بالعودة إلى ديارهم و سيقى هو ممثلا لهم، و ستجح لدى العامل بأن مغادرتهم للإجتماع قبل إنعقاده هو خوفا من وصول تأثير تلك الإنتفاضة (مظاهرات 11 ديسمبر 1960) إلى ميزاب و تقوم إنتفاضة مثلها في المنطقة، خاصة و أن بلكور يوجد أبناء من ميزاب، لذا كان من الواجب أن يلحق المسؤولون إلى مراكز عملهم لمنع حدوث ذلك ، و مراقبة الوضع هناك.

و هكذا تمت الحيلة، و أيضا ضمنَ الشيخ بيوض التخلص من ضعف آراء بعضهم و ألقى كل المسؤولية على عاتقه.

و لما رجع العامل و إجتمع بالشيخ بيوض و برفقته السيد أربلان شيخ مدينة (ورقلة)، و أبلغه ما إتفق عليه مع شيوخ البلديات، فشكره العامل على هذا الحزم و التفكير السديد، ثم تناقش الطرفان طويلا حول موضوع برقيات الشكر لديغول **Charle De Gaulle** و عن أسباب إمتناع ميزاب عن ذلك، و بعد طول جدال إقتنع العامل أخيرا بموقف أهل ميزاب بدعم من شيخ (ورقلة).

كما إستغل الشيخ بيوض منصبه كنائب في المجلس العمالي عن منطقة (وادي ميزاب) ليسهم في الإبقاء على وحدة التراب الوطني، فقد حدث أن أثرت القضية في المجلس الجزائري (بورقلة) في خريف 1961 ، و كان الشيخ بيوض آخر المتدخلين، و

¹ — المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 52.

حسم الموقف بقوله : " سيدي الرئيس إن مجلسنا مجلس إقتصادي بحت، ينظر في ميزانية العمالة... و لا يحق لنا مطلقا في التكلم باسم الأمر في أمر سياسي هام وخطير، الحق فيه للأمة بأسرها، من جهة أخرى سيدي الرئيس إن (فرنسا) لم تكن تستشيرنا يوم قطعت الصحراء، وجعلت لها نظام التراب الجنوبي الخاص، و لم تستشرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال سمتها أحواز ممتزجة... فإذا أرادت (فرنسا) اليوم أن تستشيرنا فلتستشر صاحب الحق، و هو الشعب الجزائري كله " ¹.

كما كانت بين **الشيخ بيوض** و بعض الشخصيات الفرنسية المدنية و العسكرية بين 1961 و 1962 إتصالات من أجل جر **الشيخ بيوض** إلى الموافقة بالفصل، و معرفة رأيه بالموضوع، و محاولة إغرائه بمختلف الوسائل، (كإقرار الميزابيين في (فرنسا) للتجارة، تكوين جسر جوي بين (فرنسا) و ميزاب... إلى آخر المغريات)، إلا أن **الشيخ بيوض** تمسك بموقفه و بين أن جذور حياة الميزابيين خاصة منها الإقتصادية متغلغلة في كل بقعة من بقاع أرض (الجزائر)، وأن ميزاب مدينة للجزائر ببقائها، و توفير مختلف الوسائل لمقاومة طبيعة المنطقة لذا من غير الجميل أن تنفصل عنها. ²

و قد إترف أعضاء من قيادة (الولاية السادسة) الذين أوفدوا إلى منطقة (وادي ميزاب) سنة 1961 وهم: **أحمد طالبي، سعيد عبادو، عثمان حمدي و رشيد الصارم** بنضال **الشيخ بيوض** و مواقفه البطولية في القضية، و كان بعضهم على إتصال مباشر مع **الشيخ بيوض**، و تحاوروا في موضوع فصل الصحراء و إقتنعوا بموقفه، لذا تركوه يواصل عمله لإقناع الجماعة الأخرى **كأحمد التيجاني** و غيره لعدم موافقة (فرنسا) في مشروعهم. ³

و هكذا كان **الشيخ بيوض** حجر عثرة في طريق مخططات (فرنسا) لفصل الصحراء عن (الجزائر)، و كان من الأسباب التي بخرت أحلام العدو في إستعمار قطعة من الأراضي الخصبة و إستثمار خيراتها الكبيرة، و بسبب هذا النشاط خافته (فرنسا) و

¹ - إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 35-38.

² - نفس المصدر، ص 38-39.

³ - محمد قاسم ناصر بوحجام، الشيخ بيوض والعمل السياسي، المرجع السابق، ص 74، 75.

حذرت منه في الجرائد و المجلات الفرنسية، كما وصفته بثائر الصحراء، و أنه العدو الأول (لفرنسا) و مهددا لوجودها في (الجزائر).¹

و من جهة أخرى إستدعي الشيخ بيوض لإستقبال الجنرال ديغول بالعاصمة بقصر الحكومة، و أخذت له مع الجنرال ديغول **Charle De Gaulle** صورة فوتوغرافية، كما إستدعي لمقابلة **سوستيل** في مدينة (بريان) ثم إجتمع به في مدينة (القرارة)، و أهدي له وسام الشرف، إلا أن الشيخ بيوض مزقه بمجرد مغادرة **جاك سوستال Jake Sostal** (القرارة)، إذن حتى هذه المساومات و الإجراءات لم تنفع لتغيير موقف الشيخ بيوض الصارم إزاء قضية الصحراء.²

و لما لم تجد كل هذه المحاولات نفعا، جرّب العدو أسلوب العنف في شخص الشيخ بيوض و أهل بلدته، ففي 28 أكتوبر 1961 طوق الجنود الفرنسيون (القرارة) بالدبابات، و المصفحات ثم أخرجوا كل الرجال إلى خارج البلدة و طوقوهم بالأسلاك ثلاثة أيام و ليلتين، فسلبوا و نهبوا و هتكوا الأعراس و إنتهكوا الحرمات، كما هاجم العدو منزل الشيخ بيوض بأفواج من الجند، يخرج فوج و يدخل فوج عسى أن يجدوا شيئا يتعلق بالثورة و كانت جميع وثائق الشيخ بيوض عند زوجته فلم تجد بدّا من إخفائها فأشعلت الزوجة في الوثائق النار مع الحطب بدعوى أنها تسخن الماء لتأدية صلاة الصبح أما العدو فلما لم يجد ضالته، سرق متاع و مصوغات المنزل، و كان عدد الجند المسرح على البلدة 1500 بتصريح رئيسهم.³

إضافة إلى ذلك عمل المستعمر على ضرب وحدة الجزائريين الروحية الذين يعيشون على تراب واحد، فأشعل في سبتمبر 1961 الفتنة بين الإباضية و المالكية في مدينة (ورقلة)، كما عرضوا التجار الميزابيين في الشمال إلى مضايقات و إستفزازات من البنك الجزائري، و البنك الشعبي خاصة لخلق تجارتهم بهم في متاهات و إضطرابات.

¹ — إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 96.

² — حمود محمد عيسى النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، مج2، (ط1؛ باريس: دار الكروان، 1984)، ص 44.

³ — إبراهيم بيوض، المصدر السابق، ص 40.

و لا نجد ما نلخص دور الشيخ بيوض في قضية فصل الصحراء عن الشمال، إلا كما ذكر الأستاذ بسام العسلي: "... و نزل الشيخ بيوض إلى ميدان الجهاد الجديد، و قاد معارك كبرى ضد فصل الصحراء عن الشمال، إستمرت ست عشرة سنة (1947-1962)، و كان رجال النهضة بميزاب كلهم جنده و أنصاره في معاركه السياسية الكبرى فإلتفوا حوله، و هم يستتكرون فصل الصحراء عن الوطن (الجزائري)".¹

¹ — بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، (ط2؛ بيروت، لبنان : دار النفائس، 1986)، ص 218، 219.

المبحث الثالث: موقف الثورة من الجانب العسكري

إن إتخاذ الثورة (الجزائرية) لموقف رافض للسياسة الفرنسية بالصحراء، وقيامها بمبادرات سياسية و دبلوماسية مضادة تعبيراً عن رفضها لهذه السياسة، ما كان بأي حال من الأحوال ليفيد الثورة، أو ليغير من الأوضاع في شيء مع إستعمار وطنّ لنفسه على إتخاذ و إعتبار القوة منطقاً وحيداً للتعامل و التفاهم.

لذلك كان إتخاذ الثورة لقرار مد الثورة جنوباً إلى الصحراء ترجمة عملية لهذا الرفض، و نقلة نوعية هامة في موقعها، (فالصحراء الجزائرية) بخلاف غيرها من الجهات الجزائرية الأخرى و بحكم الأطماع الفرنسية فيها كانت محل مناورة و تشكيك في هويتها، لذلك كان مد الثورة إليها، و التمكين لما فيها ضرورة حتمية و خطوة إستراتيجية، بل و حاسمة و مصيرية.

أما أهداف مد الثورة جنوباً فيمكن حصرها في عنصرين:

أولاً: تجسيد الوطن في الجنوب لتأكيد الهوية و الطبيعة (الجزائرية) البحتة للصحراء و إحباط مشروع الفصل، و ذلك من خلال زرع خلايا التنظيم السياسي العسكري للثورة و تمكين لجبهة التحرير بهذه المناطق لتأطير السكان و حمايتهم من الدعاية المضادة للعدو و بالمقابل إثبات مشاركة هذه المناطق في الثورة.

ثانياً: تحطيم أسطورة أن (الصحراء هادئة)، و ذلك من خلال خلق و إشاعة جو من الخوف، و عدم الأمان بها عن طريق القيام بعمليات عسكرية تستهدف المنشآت البترولية و فرق العمل و غيرها من المنشآت الحساسة للعدو، أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فتتمثل في مد التنظيم¹ الثوري إلى هذه المناطق و فتح جبهة جنوبية.²

فتح جبهة صحراوية: هي من بين الوسائل الأخرى التي إتخذتها الثورة لإثبات حضورها و الوقوف في وجه سياسة الفصل بأقصى الجنوب الجزائري، و كان هذا الإجراء يستجيب لعاملين:

¹ - لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، (ط1؛ الجزائر: دار الحكمة، 1990)، ص 13.

² - منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا، المرجع السابق،

— الإستجابة لمتطلبات تنظيمية و إستراتيجية، (فالولاية السادسة) كتنظيم ثوري، و رقعة جغرافية تمتد نظريا من (الهضاب العليا) إلى الحدود الجنوبية (للصحراء الجزائرية)، و لكنها بسبب هذا الإتساع و الإمتداد قلّما إستطاعت أن تعكس حقيقة وحدة تنظيمية فعالة، فإتساع رقعتها و قلة سكانها، و صعوبة تضاريسها جعل النشاط الثوري بها يقتصر غالبا على قسمها الشمالي ممثلا في شريط (الهضاب العليا) و (الأطلس الصحراوي).

— توجيه ضربات قوية للمنشآت العسكرية و الإقتصادية لتأكيد شمولية الثورة في جميع ربوع الوطن (الجزائري).¹

لذلك إنتهجت الثورة (الجزائرية) سياسة معينة في أقصى الجنوب الجزائري في محاولة لإستغلال قرب المنطقة من (مالي) و (النيجر)، و ضمان أحسن الطرق لتموين الثورة عدة و تعدادا، و فتح مراكز و قواعد خلفية داخل البلدين لتدريب و تكوين و إعداد الثوار، و من أجل ذلك سنتطرق لبعض التفاصيل حول السياسة (الجزائرية) في هذا الجانب، و بعدها سنذكر أبرز العمليات الحربية التي قامت بها جبهة التحرير الوطني ضد مواقع إستراتيجية فرنسية أو ضد مراكز العدو.²

لقد بدأ تشكيل خلايا جبهة التحرير الوطني بأقصى الجنوب الجزائري على الحدود (الجزائرية) مع (مالي) و (النيجر) قبل سنة 1960، تمركزت وحدات جيش التحرير الوطني بالمنطقة، و كانت البداية بإجراء عملية إحصاء و حصر للجزائريين القاطنين على الحدود أو داخل (مالي) و (النيجر) قبل إستقلال البلدين في سرية تامة، حتى لا يكتشف العدو الأمر فيخفق حصاره على الحدود كما حدث في الشمال على الحدود الغربية و الشرقية للجزائر، و تم هيكلة خلايا الجبهة و تسجيل الجزائريين في الحالة المدنية الخاصة بالثورة، و منحهم بطاقات التعريف الوطنية (الجزائرية) تحمل ختم جبهة التحرير تقدم إلى السلطات الجزائرية أو المالية أو النيجرية عند الحاجة، هذا مع الاحتفاظ ببطاقات الدولة الفرنسية كفرنسيين مسلمين (Français Musluman) تقدم للسلطات أثناء التنقل ما بين (الجزائر)، (مالي) و (النيجر) طبعا مع إخفاء وثائق الثورة التعريفية عنهم.

¹ — محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 188.

² — محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 177.

و بذلك نفهم أن النظام الثوري بالمنطقة قبل 1960 كان منحصرًا، فكان دور المناضلين الأساسي هو تزويد قيادة الجبهة و جيش التحرير الوطني بالمعلومات عن تحركات القوات الفرنسية، و الشركات الأجنبية التي تقوم بالتقيب عن البترول و الغاز، و البحث عن المعادن و المياه التي كثيرا ما تعرضت إلى التخريب من قبل وحدات جيش التحرير الوطني، كما يقوم المناضلون بنقل المؤن و الذخائر بين جهات مناطق (الهقار) و على حدود (النيجر) و (مالي)، و بعد عملية الإنخراط لخلايا الجبهة بدأ تجنيد هؤلاء المناضلين عشائر و قبائل التوارق، الأرقبيات، الأشراف، الشعابية، و الزوج، و الأفراد ممن أمهاتهم من أصل جزائري إلى صفوف جيش التحرير الوطني.¹

إذن بعد إستقلالها سنة 1960 ساعدت (مالي) حكومة و شعبا الثورة (الجزائرية) من خلال إنشاء مراكز و قواعد خلفية للثورة داخل (مالي)، و على الحدود معها، للتمركز و التدريب و التكوين و التنظيم لإعداد العدة في خوض معارك حربية ضد الإستعمار الفرنسي و تخريب قواعدها الإقتصادية الإستراتيجية، و أهم هذه القواعد الإستراتيجية الخلفية؛ قاعدة قاو "Gaou" التي تبعد بـ 420 كلم عن مركز كدال و 1600 كلم عن "بامكو" عاصمة (مالي)، وهي أول قاعدة أساسية لقيادة جبهة التحرير للتدريب على فنون القتال، حرب العصابات، و إستعمال الأسلحة و المتفجرات و الألغام بأنواعها، إلى جانب تكوين محافظين سياسيين، مرشدين، ممرضين... وغير ذلك من أساليب الإتصال و الأخبار و التموين و حددت 45 يوما لإعداد الإطارات العسكرية، و قد تنقص المدة أو تزيد حسب الظروف و الاحتياجات إلى جانب مركز "غاو" نجد مركز كيدال و تاسيلي... وغيرها.

¹ — محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 177، 178.

و قد مهد للعلاقة بين قيادة الثورة بالمنطقة، و حكومة (مالي) الدكتور فرانتز فانون ¹Frantz Fanon هذه الشخصية البارزة، فقد عينته الحكومة المؤقتة ممثلاً دائماً في أكرافيا في مارس 1960، و من مقره في غانا قام بنشاط سياسي بارز، و من أهمها أنه في صيف 1960 قام بعملية إستطلاعية خطيرة في شمال (مالي) من أجل إنشاء قاعدة تسمح بإيصال الأسلحة بطريق (الصحراء الجزائرية)، و قد لخص مهمته بهذه الكلمات: " لنسافر فإن مهمتنا هي فتح الجبهة الجنوبية من بالماكو لنقل الأسلحة و الذخائر، و نثير الشعب الصحراوي و نتسلل إلى كل نواحي (إفريقيا)، و نصعد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، إلى (الجزائر) المدينة القارية أن ما أريد الحصول عليه هو خطوط كبرى، أفضلية كبيرة للإبحار عليها في الصحراء، و جمع (إفريقيا)، و خلق القارة، و ليأت إلينا على أرضنا في الجزائر ماليون و سنغاليون و غينيون، و من ساحل العاج و الغابون و أولئك الذين هم من نيجيريا و التوغو و ليتسلقوا جميعاً على منحدرات الصحراء، و ليقبلوا على الحصن الإستعماري، إن ما أريده هو التغلب على الصعب و المستحيل و إطلاق قارة بكاملها في هجوم على آخر حصون السلطة الإستعمارية".²

فقد ذكر فرانتز فانون Frantz Fanon، أن الرئيس مودي بوكايتة Mody Bokaita إستقبل الوفد الجزائري في باماكو، و أكد له إستعداد لتقديم كامل الدعم و

¹ — فرانتز فانون: ولد في جزر المارتينيك سنة 1925م، تم تجنيده ضمن القوات الفرنسية سنة 1943م، و عام بعد ذلك اتجه إلى الجزائر و تابع تكوينه العسكري بها. ثم التحق بعد ذلك بجبهة القتال و جرح في إحدى معارك الحرب العالمية الثانية على الحدود الفرنسية السويسرية، نال على إثرها ميدالية استحقاق و منحة للتسجيل في كلية الطب بليون الفرنسية حيث تخرج سنة 1952م و التحق بمستشفى البلدية للعمل في نوفمبر 1953م، اطلع فرانتز فانون على مأساة الشعب الجزائري و تعرف على العديد من قادة الثورة بالداخل أمثال عبان رمضان، و بن يوسف بن خدة فترك عمله و توجه إلى تونس مطلع عام 1957م ليكرس حياته لخدمة القضية الجزائرية، وهناك شرع في التعاون في تحرير مجلة (المقاومة الجزائرية) لسان حال جيش التحرير الوطني، و خلال صانفة 1958 كلف بإعادة تنظيم كل صحافة جبهة التحرير، و في ديسمبر تم تعيينه عضواً في الوفد الجزائري إلى المؤتمر الإفريقي بأكرا، تعرض فانون لمحاولات اغتيال من طرف المنظمة الإرهابية اليد الحمراء و نجا منها، استأنف عمله في تحرير مجلة المجاهد رغم الأخطار المحدقة به، ثم عين ممثلاً للحكومة الجزائرية المؤقتة في أكرافيا عاصمة غانا، توفي متأثراً بمرضه يوم 06 نوفمبر 1961 في الولايات المتحدة الأمريكية و دفن في الجزائر احتراماً لرغبته التي أبداهها قبل وفاته. أنظر: عبد المجيد رمضان، ثوار الجزائر، (ط1؛ غرداية، الجزائر: دار نزهة الألباب، 2005)، ص 94.

² — سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 483.

المؤازرة، و فعلا وجّه الأوامر لوزير الدفاع من أجل الإستجابة لطلبات الجزائريين¹، و بعد أن أرسلت قيادة الأركان بعثة بقيادة النقيب **عبد العزيز بوتفليقة**² لفتح هذه الجبهة و حصلت البعثة على مساعدات ثمينة.³

إلى جانب دور **فرانز فانون Frantz Fanon**، لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي لعبه مناضلو الحزب الديمقراطي الإفريقي، و حزب المؤتمر الإفريقي في تلاحم الشعبين المالي و الجزائري في السراء و الضراء ضد سياسة الإستعمار الفرنسي، و من جهة أخرى فكما جاء في تصريح **فرانز فانون Frantz Fanon**، فإن الثورة (الجزائرية) قامت بتدريب و تكوين بعض الإطارات السياسية و العسكرية الأفارقة على حرب العصابات و الأسلحة، و فنون القتال، و على التسيير و القيادة العسكرية و التموين و العلاج في مراكز جبهة و جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية أما بالنسبة للنيجر فكانت الجالية الجزائرية بها قليلة، و العلاقة و الإتصال كانت تقتصر على التبادل التجاري و الثقافي، و كان نشاط جبهة و جيش التحرير سياسيا و عسكريا أقل مقارنة (بمالي) لأسباب منها:

¹ – **عبد الله مقلاتي**، دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، (ط1؛ الجزائر: دار السبيل، 2009)،

ص 246.

² – **عبد العزيز بوتفليقة** : ولد يوم 02 مارس 1937م، بوجدة، إلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني ولم يتجاوز 19 من عمره، و في سنتي 1957م و 1958م عين مراقبا عاما بالولاية الخامسة، شغل عدة وظائف عسكرية من ضابط في المنطقتين الرابعة والسابعة في نفس الولاية، ثم عضوا في قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب، ثم عضوا في قيادة الأركان العامة، في سنة 1960م كلف بقيادة الحدود الجنوبية مع مالي بهدف إجهاض المحاولات الاستعمارية لفصل الصحراء عن الشمال، دخل في سرية إلى فرنسا للإتصال بزعماء الثورة المسجونين في أولنوي بعد الخلاف الذي نشب بين الأركان العامة والحكومة المؤقتة، بعد الاستقلال أصبح نائبا في أول مجلس تأسيسي قبل أن ينضم إلى أول حكومة للجزائر المستقلة بصفته وزير للشباب والرياضة والسياحة، وفي عام 1963م عين وزير للشؤون الخارجية إلى غاية سنة 1979م، كما عين عضوا في مجلس الثورة الذي ترأسه هواري بومدين. انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية يوم 15 أبريل 1999 وأعيد انتخابه لعهدة ثانية يوم 08 أبريل 2004م. أنظر: **عبد المجيد رمضان**، المرجع السابق، ص 62.

³ – **فرانس فانون**، من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، (ط2؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980)، ص 190. و بالتفصيل أنظر: **مقلاتي عبد الله**، الجبهة الجنوبية المالية النيجرية و دورها الإستراتيجي إبان الثورة التحريرية، (ط1؛ الجزائر: دار السبيل، 2009).

1- قلة الجالية الجزائرية (بالنيجر) على الحدود، و الحضور الفرنسي بها قوي خاصة في الإدارة، التي كان لا يزال يدير دواليبها عدد هام من الأوروبيين.

2- وجود القوات الفرنسية في بعض القواعد (بالنيجر) خاصة على الحدود (المالية) رغم إستقلال البلد.

كما أن إنسياق (النيجر) وراء المشروع الفرنسي بالمنطقة، و إنضمامه إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، قد زاد كل ذلك من تعميق الهوة بينه و بين الثورة (الجزائرية)¹، فإقتصرت نشاط الثورة بهذا البلد على تنظيم و هيكله العدد القليل من الجالية الجزائرية و تعبئتها خدمة للثورة و الوطن، فكانت هذه الجالية تقوم بجمع التبرعات، و نقل الأخبار و رصد حركات العدو و إطلاع القيادة عليها.²

و بعد أن تمكنت الثورة من فتح جبهة أقصى الجنوب الجزائري فكرت القيادة العسكرية للثورة (الجزائرية)، و في إطار اللامركزية و التوازن الولائي، و الجهوي و الثوري في التموين، و التسليح و شمولية الثورة على كل شبر من التراب (الجزائري) في إنشاء الولاية السابعة، و حددت هيكلتها كالآتي:

- المنطقة الأولى وتشمل نواحي (تندوف) وقائدها: **قمور أحمد**.

- المنطقة الثانية وتشمل نواحي أدرار وقائدها: **موفق بشير**.

- المنطقة الثالثة وتشمل نواحي (الهقار) وقائدها: **خليفة الحاج**.

إلا أن ظهور المفاوضات وإعلان وقف إطلاق النار أوقف المشروع.

و فيما يلي أبرز العمليات الحربية التي لا تحصى لجيش التحرير الوطني (بالولاية السادسة):

*. في 21 سبتمبر 1958م تم الهجوم على ناقلات النفط بالقرب من الحدود الليبية (الجزائرية)، وأسفر عن تحطيم ناقلتين للبتروول.³

¹ - محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 189، 190.

² - عبد الله منقلاتي و تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا، المرجع السابق،

ص 76.

³ - الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952 - 1962، المرجع السابق، ص 201.

* في يوم السبت 04 أبريل 1959 ليلا اقتحم كومندوس من جيش التحرير بلدة (الأغواط) فهاجم مركز ضباط الشؤون الأهلية ومخيما عسكريا، وفي نفس الوقت هاجم كومندوس آخر على حظيرة للبتروول وبئر للغاز الطبيعي على بعد 5 كلم من (بريان)، فخرّب عددا هاما من الأجهزة الفنية قدرتها المصالح الفرنسية بـ 15 مليون فرنك.¹

— وضعت الشركة الفرنسية للبتروول (الجزائري) (C.F.P.A) و الشركة الفرنسية للبحث و إستغلال البتروول (بالجزائر) (SNREPAL) مخططا لصنع أنبوب غاز يمتد من (حاسي الرمل) و يمر (بالأغواط)، (تيارت) و (غليزان) و أنبوب ثاني يمتد من (حاسي مسعود) إلى بجاية، و لقد حاولت الشركتان إنجاز هذين المشروعين في أقرب وقت ممكن إلا أن نشاط جيش التحرير حال دون ذلك، و توقف العمل و اضطرت الشركات البتروولية إلى طلب المزيد من الإمدادات العسكرية لحماية أشغال بناء الأنبوبين.²

* في 10 أبريل 1960 حصل إشتباك عنيف بين وحدات جيش التحرير الوطني و قوات العدو في جبل بوكحيل، و قد قتل من العدو أكثر من 40 جندي و جرح عدد كبير و أسقطت طائرتان، و دامت المعركة خمس ساعات إستشهد خلالها مجاهدان و جرح ثلاثة آخرون.

* في 29 ماي 1960 قامت وحدات من جيش التحرير بقذف أكبر مركز فرنسي في مدينة (بوسعادة) بمدفع الهاون 81 ملم، فكانت الخسائر مؤكدة، كما نصبت فرقة فدائية كميناً لقاطلة فرنسية، و كانت خسائر العدو معتبرة، و في نفس التاريخ رمى فدائي قنبلة يدوية على صندوق الإنتخاب في مركز العدو في عين أغراب ناحية بوسعادة، فقتل على إثرها جنديان فرنسيان و إثنان من الخونة.³

* في 02 سبتمبر 1960 إشتبكت قوات من جيش التحرير مع قوات العدو في جبل بوكحيل، حيث شاركت في هذا الإشتباك أكثر من 30 طائرة إلى جانب أنواع الأسلحة الأخرى و تكبد العدو في هذه المعركة خسائر فادحة من بينها طائرة من نوع جت6.

¹ — المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 62.

² — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952 — 1962، المرجع السابق، ص 202.

³ — مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، (ط1؛ دمشق، سوريا: طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،

* في 13 سبتمبر 1960 قام فوج من الدرك الفدائيين بقطع 750م من الأسلاك الهاتفية بين مدينتي (بسكرة) و البرانيس¹.

* في 19 نوفمبر 1960 وقع إشتباك بين قوات جيش التحرير و قوات الإستعمار في جبل القنطرة، أسقطت للعدو طائرة عمودية، و قتل 10 من جنوده، و إستشهد من المجاهدين ثلاثة.

* في 22 نوفمبر 1960 خاضت قوات من المجاهدين معركة عنيفة ضد قوات العدو شرقي بوسعادة في جبل بودرين وتكبد العدو في هذه المعركة بخسائر فادحة و إستشهد بعض المجاهدين و دامت المعركة يوما كاملا.

* في 19 جانفي 1961 نصب فوج فدائي كمينا لقافلة من قوات الليف الأجنبي في مدينة بوسعادة، و إصطدم المجاهدون أثناء إنسحابهم بدورية أخرى، فتبادلوا إطلاق النيران و قتلوا نقيبيا فرنسيا.

* في 10 أبريل 1961 قامت وحدة من جيش التحرير بنصب كمين بنواحي واد الشعير و شنت هجوما على مركز العدو في بوملال ببوسعادة، و قتلوا ثلاثة و جرحوا آخرين.
* في 19 ماي 1961 خاض المجاهدون معركة عنيفة ضد قوات الاحتلال في جبل بوكحيل إمتدت من الثامنة صباحا إلى منتصف الليل، و إشتربت فيها 54 طائرة و مئات الدبابات و السيارات المختلفة، و خلفت المعركة 80 قتيلًا و عدد من الجرحى من جانب العدو و إستشهد بعض المجاهدين.²

* في 10 جوان 1961 إشتبك العدو مع المجاهدين على بعد 10 كم شمال المغير ناحية (تقرت) لمدة 4 ساعات ونصف، قتل فيها 35 من العدو و جرح 18، كما إستشهد 3 مجاهدين و أسر إثنان.

* في 19 جويلية 1961 وقع اشتباك بين المجاهدين وقوات العدو في العطف قرب (غرداية) تكبد فيها العدو خسائر فادحة ولكنها لم تضبط، كما سقط عدد من المجاهدين في ميدان البطولة والشرف.³

¹ — البرانيس: بلدية تقع في دائرة الجمورة ولاية بسكرة. أنظر: محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 48، 49.

² — الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952 — 1962، المرجع السابق، ص 202.

³ — مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 631-639.

و بهذا فلقد كان رد فعل الثورة (الجزائرية) واضحا من قرار التقسيم و ذلك من خلال توعية الشعب بأن الصحراء جزء من (الجزائر)، و أنه لا يمكن التخلي عنها مهما كان الثمن، و من خلال قرار التقسيم عرفت (الجزائر) عمليات فدائية قوية هزت أقطار البلاد و خاصة في الصحراء.

المبحث الرابع: موقف الثورة من الجانب الإعلامي

إلى جانب الانتصارات العسكرية و الإنجازات السياسية و الدبلوماسية داخل (الجزائر) و خارجها، أبدت الثورة (الجزائرية) تفوقا ملحوظا في المجال الإعلامي و ذلك بفضل الحكومة المؤقتة و نشاطها في الخارج، ثم البرامج الإذاعية التي تذاغ من (تونس) و (المغرب) و غيرها و هذا ما أدى إلى إنتشار الوعي على نطاق واسع محليا و دوليا ضد المناورات الفرنسية في محاولة فصل الصحراء عن الشمال.¹ و من الأعمال التي أنجزتها الثورة من الجانب الدعائي، أن الحكومة المؤقتة فكرت في نشر كتاب أبيض² حول مسألة السيادة (الجزائرية) على الصحراء و تشكيل لجنة بهذا الغرض تهتم بجمع الوثائق و المعلومات التي تدعم هذا الطرح.³ و في هذا الإطار نجد أن جبهة التحرير الوطني قد ردت على إفتراءات وزير الصحراء ماكس لوجان **Max Legeune**، عندما حاول إيجاد مبررات تاريخية يثبت بها على أن الصحراء كانت ساحة خالية قبل اكتشافها من طرف (فرنسا)، و بالتالي إعطاء أحقية ملكية الصحراء (لفرنسا)، فكان الرد أن بينت الجبهة أن سكان الصحراء لا يختلفون عن سكان شمال (الجزائر) في عقيدتهم، أو لغتهم أو تاريخهم أو جنسهم، ثم كيف تكون (فرنسا) أول من اكتشف الصحراء و لا يوجد بين السكان من يتكلم اللغة الفرنسية أو يدين – بالديانة المسيحية –، ثم عدت الجبهة الثورات الشعبية التي قامت في وجه الغزو الفرنسي بالجنوب، و التي امتدت إلى بداية القرن العشرين.⁴

كما أصدر محمد بجاوي كتابا بعنوان الثورة (الجزائرية) و القانون باللغة الفرنسية ببروكسل عاصمة بلجيكا يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء، و في المدينة السويسرية جنيف أصدر مركز الإعلام العربي كتاب (الجزائر الصحراوية) يحتوي على قسمين؛ الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء و هو مقتبس من كتاب محمد بجاوي،

¹ – عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 82.

² – تقرر تكوين لجنة تشرف على إصداره، ليكون بمثابة وثيقة رسمية للدعاية و التعريف في متناول الدول الصديقة و الشقيقة، ليضمن دعما قويا لموقف الحكومة المؤقتة، لمواجهة المناورات الفرنسية حول فصل الصحراء.

أنظر: محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 233.

³ – الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952 – 1962، المرجع السابق، ص 211.

⁴ – محمد العربي الزبييري، ديغول ... و الصحراء، المرجع السابق، ص 194.

والقسم الثاني يشتمل على مجموعة من المقالات التي ظهرت في جريدة المجاهد وبعض آراء و أقوال الزعماء الجزائريين حول مسألة تجزئة الصحراء، و قد قدّم الكتاب **سعد دحلب**.¹

و من جهة أخرى فنجد أن جريدة (فرانس أبسرفاتور) لمحررها **بيار ستيب Pierre Stip** قد استجوب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية **سعد دحلب** فسأله المحرر عن رأيه في الصحراء: " هل تعتبرون أن إستثمارها يمكن أن يكون أحد الموضوعات الرئيسية للمفاوضات؟"، فأجابه **دحلب** قائلا: " إستثمارها، نعم، أما بالسيادة على الجزء (الجزائري) على الصحراء فلا، لقد قلت لكم في بداية حديثنا أن إحترام الوحدة الترابية الكاملة للقطر (الجزائري) هو بالنسبة إلينا الشرط الحيوي و الأساسي الذي لا يمكن بدونه أن يتحقق أي شيء...".²

كما إستغلت الثورة فرصة إنعقاد الندوة العالمية الخامسة للبتترول في (نيويورك) من 30 ماي إلى 05 جوان 1959 لتحديد موقف الحكومة المؤقتة، فقد سلم الوفد الجزائري للمشاركين ملفا بيّن فيه باختصار موقفه إزاء قضية البترول الصحراوي، و ذلك من خلال تصريح وزير الأخبار **محمد يزيد** يوم 27 جانفي 1959: " إن مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إستثمار الخيرات الطبيعية للبلاد (الجزائرية) لا يمكن أن يتصور إلا في نطاق جزائر مستقلة، و مغرب عربي موحد".

و بالتالي فإن الحكومة الجزائرية تعتبر أن المبادئ لا تقبل المساومة وترفض النقاش مع الفرنسيين في مبدأ وحدة التراب (الجزائري)، و مما يزيد من إنتصار القضية الصحراوية ذلك التضامن العالمي مع المسألة (الجزائرية)، و هذا الإعتبار كان يوم 05 جويلية 1961³ ليس يوما وطنيا، بل عالميا ضد التقسيم و يعد هذا الموقف مظهرا من مظاهر التأييد و علامات التشجيع التي تهاطلت من كل أنحاء العالم.

¹ - أصدر هذا الكتاب مركز الإعلام العربي بجنيف، بعنوان: الجزائر الصحراوية، يتكون من 52 صفحة بلا تاريخ و لا دار نشر. أنظر:

- L'Algerie Saharienne, "Publication du Centre D'information Arabe du Genève Sur La Question Algérienne", (ed 1 ; S pl : S d)

² - **جريدة المجاهد**، (نحن و الصحراء و البلاد المجاورة لنا.) ، مقال سابق، ص 3.

³ - أعلنته الحكومة المؤقتة يوما وطنيا ضد التقسيم، و ذلك بتنظيم إضراب يشمل كل القرى و المدن الجزائرية تحت شعار

" الصحراء جزائرية ". أنظر : الملحق رقم 16

و من نماذج التأييد العالمي يمكن ذكر ما نشرته الصحيفة البولونية (زيبي و أرسواكي) في مقال حول (الصحراء الجزائرية) ختمته بالخلاصة التالية: " لا وجود للصحراء بدون جزائر... إن الحل المنطقي الوحيد هو الاعتراف بأن الصحراء جزائرية...". وبهذه الضجة الإعلامية حول تأييد (الجزائر) في قضيتها العادلة، و التي أفلقت السلطات الإستعمارية لإحباط مؤامرتها الدنيئة، اضطرت الصحف الفرنسية إلى الاعتراف الضمني بالنجاح المطلق الذي حققه التضامن العالمي ضد التقسيم.¹

¹ – المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 65، 66.

الفصل الثالث

الصحراء الجزائرية في ملف المفاوضات الفرنسية
و الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 – 1962

المبحث الأول: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة
الأولى (1958-1959)

المبحث الثاني: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة
الثانية (1960-1961)

المبحث الثالث: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة
الثالثة (من سبتمبر 1961 إلى فيفري 1962م)

الفصل الثالث: الصحراء الجزائرية في ملف المفاوضات الفرنسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 – 1962.

المبحث الأول: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الأولى (1958-1959)

بتصاعد صيت الثورة (الجزائرية) سنة 1956 دوليا، أثبتت (فرنسا) أن ما يحدث في (الجزائر) هو مجرد عمليات لإستتباب الأمن، و أنه أمر داخلي، و لسد الطريق أمام الثورة بدأت بإجراء إتصالات أولية و سرية مع ممثلي جبهة التحرير.

في سنة 1955 جرى إتصالان هامان: أولهما في 16 فيفري 1955 بين الرائد **مونتاى Montai** الملحق بديوان الوالي العام على (الجزائر) مع **مصطفى بن بولعيد**، كان الحوار صعبا و قد نشرت بعض الجرائد الفرنسية مقتطفات منه.

أما الإتصال الثاني : في 02 سبتمبر حين إتصل الصحفي **روبير بارا Robert Barra** بالمناضل **عبان رمضان**، و تحاور حول قضايا مختلفة؛ كشروط إيقاف القتال، و الإعتراف بجبهة التحرير الوطني كمفاوض شرعي و رسمي من قبل الحكومة المؤقتة.¹ و يجدد اللقاء بين الطرفين الفرنسي و (الجزائري) في 12 أبريل 1956، تم اللقاء بين **جوزيف بيغارا J – Bégara** النائب الإشتراكي في مجلس الإتحاد الفرنسي، و السيد **محمد خيضر** ممثل الجبهة، و عرض **بيغارا** مثلث " **غي مولي Guy Molly** " كما هو معروف و تمثل في:

1/ إيقاف القتال.

2/ إجراءات الإنتخابات.

3/ التفاوض مع من أفرزتهم الإنتخابات.

¹ – محمود الواعي، مراحل الإتصالات و المحادثات و المفاوضات السرية و العلنية الرسمية بين قادة الثورة و الحكومة المؤقتة الفرنسية في الداخل و الخارج، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس، (ط1؛ د.م: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (1995)، ص 248، 249.

و إثر إنعقاد مؤتمر (بلغراد) سنة 1955 لدول عدم الإنحياز، حدثت إتصالات بين محمد يزيد و الدكتور أحمد فرانسيس عن جبهة التحرير الوطني و بيير كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الإشتراكي الفرنسي، إلا أن هذا اللقاء إنتهى بالفشل.

و في يومي 02 – 03 سبتمبر 1956 تجدد اللقاء (بروما) بين: محمد خيضر و محمد يزيد، و عبد الرحمان كيوان من جهة، و بين بيير كومين P – Commin ، و بيير هيربوت P – Herbout من جهة أخرى و إقترح الوفد الفرنسي وضع دستور جديد للجزائر مستوحى من لائحة الحزب الإشتراكي بمدينة (ليل)، و يتمثل في:

– إستقلالية (الجزائر) في تسيير شؤونها، و لكن محددة بالصلاحيات متفق عليها.

– إنشاء هيئة تشريعية و أخرى تنفيذية و أعضاءها يطبقون كل المواد المتعلقة بمجالات الصلاحيات المشتركة: الأمور العسكرية، و المالية، و الحقوق الفردية و الحريات العمومية.¹

و خلال جلسات بين (فرنسا)، و ممثلي الهيئة التنفيذية الجزائرية، سيتم دراسة مشاكل و قضايا أخرى حسب الصلاحيات المشتركة، و سيتم على تصور حقيقي إذا ما قبلت جبهة التحرير بـ:

- تصريح الحكومة الفرنسية بهذا التصور.
- موافقة جبهة التحرير على التصريح الفرنسي.
- سماح الحكومة الفرنسية بفتح مفاوضات و تعيين مفاوضين رسميين.
- موافقة الجبهة و إرسال ممثليها الرسميين.²

و خلال المرحلة الإنتقالية، التي تفصل بين المفاوضات و الإنتخابات ستتشأ سلطة تشرف و تسيير العملية، و هنا ألحت الجبهة على الإسراع إلى التفاوض الرسمي لأنه قريبا ستناقش القضية على منبر الأمم المتحدة، و فعلا عين الوفد الجزائري الأمين العام الأمين دباغين ممثلا عن جبهة التحرير الوطني، و عين هيربون Herbut ممثلا للحكومة الفرنسية.

¹ – محمد الأمين بنغيث، المرجع السابق، ص 229.

² – عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2010)، ص 83.

وتجددت الإتصالات (بروما) في 05 أكتوبر 1956 بين محمد يزيد و أحمد فرانسيس من جهة، و بيير كومين P – Commin ، و بيير هيربوت P – Herbout مندوب الحزب الإشتراكي الفرنسي من جهة أخرى لكن سرعان ما قطعت الإتصالات بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية، أين تم تحويل الطائرة المختطفة من قبل (فرنسا) التي كانت تقل زعماء الجبهة بالخارج و هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، و معهم مصطفى الأشرف، و تم نقل الزعماء الجزائريين المختطفين إلى مقرهم في سجون (فرنسا).¹

كانت تلك اللقاءات عبارة عن جس النبض، أو مناورات فرنسية تهدف إلى مواصلة الحرب، أو إجتيار مرحلة صعبة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن هذه اللقاءات لم تكن أبدا عمليات تمهيدية لأي عمل تفاوضي²، ذلك لأن الثورة (الجزائرية) قد حددت موقفها بوضوح أكثر في مؤتمر الصومام، و تولى ممثلوا جبهة التحرير شرح هذا الموقف في المحافل الدولية.³

و عندما تسلّم شارل ديغول Charle De Gaulle الحكم، كلف عبد الرحمان فارس و جان عمروش بالإتصال مع جبهة التحرير الوطني، و أنه مستعد ليبحث معها إيقاف القتال على أساس الإنتخابات، ثم المفاوضات، فكان الإجتماع ما بين 20 أوت إلى 20 أكتوبر 1958، لكن شارل ديغول Charle De Gaulle أعلن عن سلم الشجعان في

¹ – عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية و الإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج1، (ط1)؛ الجزائر: دار السبيل للنشر و التوزيع، (2009)، ص 431.

² – صرحت الحكومة المؤقتة في جوان 1956: " لقد أذعيت إشاعات مفادها أن إتصالات وقعت بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني، و هذه الأخبار لا أساس لها من الصحة، فمن الممكن أن تكون قد وقعت محاولات بدون أن تؤدي إلى نتيجة، و من هنا يجدر بنا أن نعيد إلى الأذهان أنه من المستحيل أن نقبل الشروع في أي مفاوضات قبل الإعراف بإستقلال الجزائر". أنظر: جريدة المجاهد، (الكل من أجل النصر.)، الجزء الأول، العدد 01، 19 (جوان) 1956، ص 14.

³ – عبد المجيد شيخي، إتفاقيات إيفيان أو ميثاق الإستعمار الجديد، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 90.

23 أكتوبر¹ من نفس السنة، و الذي كان بمثابة إدماج في ثوب جديد بإسم الإخاء: " أنه كفاح شجاعان، لأن الشجاعة لا تنقص أرض (الجزائر)، إلا أنه كفاح بين الأخوة ". لكن فرحات عباس رد بأن الشعب رفض الإدماج و هو في أشد حالات ضعفه، فكيف يقبله اليوم و ثورته في الرابع من عمرها، فقال : " أفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين "، و قد عرض عند إستعداده للإجتماع بديغول **Charle De Gaulle** أو أي مندوب يعينه الرئيس الفرنسي، على أن يتم ذلك في أرض محايدة أو شبه محايدة، و بذلك تأكد شارل ديغول **Charle De Gaulle** أن هذا الطريق غير نافع، فقطع إتصالاته السرية.²

إلى أن ألقى الجنرال شارل ديغول **Charle De Gaulle** خطابه التاريخي يوم 16 سبتمبر 1959، و الذي أعلن فيه عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، حيث قال في مذكراته: " و لكن بتاريخ 19 سبتمبر أشق الطريق السوي و الواضح، الذي يؤدي بنا نحو السلم، ... إن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد لمأساة معقدة و مألّمة"³ و يضيف قائلاً: " إنني أتوجه مرة أخرى بإسم (فرنسا) إلى زعماء الثورة، فنحن ننتظرهم هنا لنجد مخرجاً مشرفاً للقتال الذي مازال مستمراً"⁴، و يتضمن ثلاث

¹ - في 23 أكتوبر 1958 أعلن الجنرال ديغول خلال ندوة صحفية في باريس : " كنت قد تحدثت عن سلم الشجاعان، ماذا أعني بهذه الجملة؟، إنني أعني بأنه يجب على أولئك الذي أطلقوا النار أن يوقفوها، و أن يعودوا إلى ذويهم، و إلى عمالهم بدون خجل، قد يقول لي قائل: كيف يمكنهم أن يضعوا حد للمعارك، فأجيب: أن على رؤسائهم أن يتصلوا بالقيادة في الأماكن التي هم فيها منظمون، و عندما يكون هناك رغبة في إسكات السلاح، فما عليهم إلا أن يرفعوا راية التفاوض"، و كان خطابه بمثابة نقطة تحول. أنظر : شريط لخضر و آخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1956، المرجع السابق، ص 56.

² - محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 230.

³ - أحمد شقيري، قضية الثورة الجزائرية " من الثورة إلى الإستقلال"، (ط1؛ بيروت: دار الطبع، د.ت)، ص 68.

⁴ - شارل ديغول، مصدر سابق، ص 102.

إختيارات: الإستقلال أو المشاركة مع (فرنسا)، أو بقاء (الجزائر) فرنسية، رغم محاولته لخلق قوة ثالثة¹، و بعد إنشاء الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958 (بالقاهرة) صرحت الحكومة المؤقتة يوم 28 أكتوبر 1959 أنها مستعدة للتفاوض² على وقف إطلاق النار مقابل تخلي (فرنسا) عن فكرة تقرير المصير و إعلانها إستقلال (الجزائر)³، على أسس صحيحة، و شروط واضحة قبل إيقاف القتال، و تتمثل هذه الشروط في:

— الإعتراف بالأمة الجزائرية أمة واحدة غير مجزأة.

— الإعتراف بالوحدة الترابية للبلاد من غير تقسيم.

— الإعتراف بالسيادة الوطنية كاملة غير منقوصة، و رفض الإستقلال على مراحل.

— الإعتراف بجهة التحرير كمثل شرعي وحيد للشعب الجزائري.⁴

و موضوع الإستقلال أولاً قبل بدأ المفاوضات، قد أثار بعض القلق لدى الأشقاء المؤيدين للثورة، مثل (تونس) و (المغرب)، و الذين حاولوا إقناع الجبهة بإتباعها خطوة خطوة و كثيراً ما إتهمت الجبهة باللغو و التطرف بسبب هذا الشرط، و للإشارة فإن هذا الرأي لم يزعج قط آراء أعضاء الجبهة، بإعتبارها الوحيد الأدرى بالساحة التي تعمل عليها، و لهذا صرحت على التأكيد في هذا الشرط.⁵

¹ — إستغلت فرنسا بعض الشخصيات أمثال سي صالح، حيث بينت للوفد الجزائري المفاوضات أن هناك وفد آخر من المقاتلين الحقيقيين، و أظهرت بأن الحكومة المؤقتة ليست الوحيدة على الساحة، و ليست لها سلطة على كل المقاومين و يقصدون بذلك الجماعة التي ذهبت من ولاية رابعة للمفاوضة. أنظر: **مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر،** (ط1؛ د.م: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، د.ت)، ص 132.

² — رغم أن ديغول صرّح رافضاً التفاوض مع من هما خارج المعركة، و هو يريد التباحث مع من هم داخل المعركة، فردّت الحكومة المؤقتة بأن هذه مناورة و تهرب خاصة و أن فرنسا تفاوضت سابقاً مع الحبيب بورقيبة رغم أنه كان في السجن و مع السلطان محمد الخامس و هو في المنفى. أنظر: **محمود الواعي،** المرجع السابق، ص 256.

³ — **مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية،** (طبعة خاصة؛ دمشق: مكتبة دار طلاس، 2010)، ص 224.

⁴ — **عبد المجيد شبيخي، إتفاقيات إيفيان أو ميثاق الإستعمار الجديد، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962،** المرجع السابق، ص 92.

⁵ — **بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية،** (ط2؛ بيروت: دار النفائس، 1986)، ص 87.

المبحث الثاني: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الثانية (1960-1961)

سطرت الحكومة المؤقتة¹ مراحل المفاوضات في خطوط عريضة لموقفها:

— ينبغي مناقشة عمق المشكل (الجزائري) مع عدم إستبعاد مبدأ اللجوء إلى تقرير المصير، و جعلها كوسيلة ضغط، كلما وصلت المفاوضات إلى مأزق.

— إستعداد الحكومة المؤقتة على الصعيد الإقتصادي لتقديم كل التنازلات التي تحفظ سيادة الدولة.

— رفض لأي تعاون في المستقبل بين جيش التحرير، و الجيش الفرنسي في موضوع الدفاع².

في 14 جوان 1960 ألقى الجنرال ديغول **Charle De Gaulle** خطابا دعى فيه قادة الثورة للقدوم من أجل الدخول في مفاوضات في باريس قائلا: " أنني أتوجه بإسم (فرنسا) إلى قادة الإنتفاضة أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا لا عراق " ³.

و وافقت الحكومة المؤقتة للجمهورية (الجزائرية)، حيث عينت وفدا برئاسة فرحات عباس ليجتمع بديغول **Charle De Gaulle** ، و إرسال مبعوثها محمد بن يحيى، و أحمد بومنجل في 20 من نفس الشهر و حددت مدينة (مولان) الفرنسية لإجراء هذا اللقاء، و قد مثل الجانب الفرنسي روجي موريس **Roger Moris** الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية (بالجزائر) و الجنرال ميردي قاستين **Mirdi Gastines**، و إصطدم ممثلوا الحكومة المؤقتة لأنهم عوملوا على أساس متمردين، أما المحادثات فكانت تجري في برودة تامة، فغلقت المشاورات دون تحديد لموعد⁴ و بهذا فشلت المفاوضات بعد 09 أيام قضاها الوفد الجزائري في ظروف صعبة؛ حرما من الخروج للقاء الصحافة، مما

¹ — أنظر الملحق رقم 17.

² — محمد حربي، المصدر السابق، ص 226.

³ — يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، المرجع السابق، ص 337.

⁴ — صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، (ط1؛ الجزائر: دار الكتاب الحديث ، 2010)، ص 148.

دفع **فرحات عباس** بقوله في تصريح 05 جويلية 1960: " أن الإستقلال يؤخذ و لا يعطى و الحرب سوق تستمر طويلا "

رغم فشل مفاوضات (مولان)، إلا أن الحكومة (الجزائرية) في تقييمها خلُصت إلى نتيجة و هي أنها نجحت سياسيا في نقطتين:

أولاً: فاوضت الحكومة الفرنسية الوفد المبعوث عن الحكومة المؤقتة (الجزائرية) اللسان الرسمي لجبهة التحرير الوطني بعدما كانت (فرنسا) تريد خلق قوة ثالثة.

ثانياً: لبت الحكومة المؤقتة دعوة **الجنرال ديغول** **Charle De Gaulle** لفتح المفاوضات و هذه التلبية تعد نقطة إيجابية أمام جمعية الأمم المتحدة و الرأي العالمي و الشعب الفرنسي.¹

جرت لقاءات سرية مهدت لبدء المفاوضات في سويسرا يوم 20 فيفري 1961 بواسطة الحكومة الفدرالية السويسرية الممثلة أساسا في السيد **أوليفي لونغ** **Olivier Long** ، الذي إتصل بالسيد **الطيب بولحروف**، و عرض عليه رغبة الحكومة الفرنسية في تنظيم لقاء سري إجتماع الوفدين **الطيب بولحروف** و **أحمد بومنجل** من الجانب (الجزائري)، و **جورج بومبيدو** **George Pompidou** و **برونو دي لونس** **Bruno de Lousse**، و قد تناولت هذه المحادثات الجانب الجغرافي، حيث صرّح **بومبيدو** بأن: " الحكومة الفرنسية تسلم بإستقلال ما تسميه (الجزائر) أي بإستثناء الصحراء، فنحن خلقنا الصحراء و لا مجال لمنحكم إياها "، كما أكد أن قضية الصحراء لا نقاش فيها، و أن الصحراء بحر له سواحل لتسكنه شعوب ساحلية و (الجزائر) واحدة من تلك الشعوب.²

و النقاط التي أثارها الوفد الفرنسي: المؤسسات المؤقتة ضمانات لتقرير المصير، جنسية الأقلية الأوروبية، مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة.

و أراد **بومبيدو** من هذا اللقاء مناقشة الهدنة، و رفض المفاوضات تحت تهديد العمليات العسكرية، و إبقاء القاعدة العسكرية البحرية – المرسى الكبير – تحت السيادة

¹ – **عبد المجيد شيخي**، إتفاقيات إيفيان أو ميثاق الإستعمار الجديد، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، المرجع السابق، ص 93.

² – **رضا مالك**، (مفاوضات إيفيان)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة الفاتح نوفمبر 1954، العدد 05، 2001، ص 33.

الفرنسية، و كان رد الوفد الجزائري أنه لا يريد الفصل بين وقف إطلاق النار، و ضمانات تقرير المصير، كما رفض الهدنة، التي ما هي إلا وقف للعمليات العسكرية التي بين الطرفين كما رفض الوفد فكرة إشراك التيارات، التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف.¹ و القطرة التي أفاضت الكأس، و أبرزت الخلاف هي قضية (الصحراء الجزائرية) التي إعتبرها المفاوض الفرنسي أنها أوجدتها، و إكتسبت السيادة عليها، و التي ردت عنها الحكومة المؤقتة بواسطة **الطيب بولحروف** بكل لباقة و حزم قائلاً: " إذن كذبوا علينا في المدرسة بأن (الجزائر) تظهر على الخرائط مع الصحراء بلون واحد و هو الوردي ". و مما يدل على قوة الرد التي كان يتمتع بها المفاوض الجزائري، خاصة فيما يتعلق بأمر الوحدة الوطنية الترابية، حينما أكد على عدم التنازل عن الصحراء: " متى كانت (فرنسا) تمتد حتى (تمنراست) دون المرور على الصحراء ".² و يمكن تلخيص أهم ما أثير في لوسيران كالاتي :

1 – موقف ديغول Charle De Gaulle :

– الحكم الذاتي.

– فصل الصحراء عن (الجزائر).

– تجزئة (الجزائر) عرقياً.

– الطاولة المستديرة.

– الهدنة.

2 – موقف الحكومة المؤقتة:

– السيادة الكاملة

– وحدة التراب

– وحدة الأمة الجزائرية

– جبهة التحرير هي الممثل الشرعي و الوحيد

¹ – موريس ألي، الجزائر و إتفاقيات إيفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، (ط1؛ الجزائر: دار القصة للنشر و التوزيع، 2008)، ص 42.

² – منديز أندري، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، (ط1؛ الجزائر: منشورات ANEP، 2007)، ص187.

— وقف إطلاق النار

وهكذا كانت قضية الصحراء بداية حجر عثرة في مسار المفاوضات الفرنسية.¹
في 23 — 25 فيفري 1961 قام رئيس الحكومة ميشال دوبري الذي قام بزيارة إلى مناطق الجنوب برفقة كل من وزير الصحراء روبرت لوكو **Robert Loco** ، و مندوب المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء أوليفي قيشار **Olivier Guichard**، زاروا خلالها كل من (ورقلة) و (غرداية)، و (إيجلي) و (تمنراست)، ثم (بشار)، تم خلالها إلقاء سلسلة من الخطب، ففي (غرداية) مثلاً؛ صرح ميشال دوبري بما يلي: " أن الصحراء أرض متميزة و فريدة و لا تتماثل مع أي من البلدان المجاورة"، ثم يضيف: " أن مستقبل الصحراء لهو مستقبل عظيم، و (فرنسا) الحاضرة هنا لعازمة على البقاء لتعطي لهذه القارة الإفريقية الروح السخية التي تتمتع بها"، أما في (بشار) فقد ركز على: " إعلموا أن (فرنسا) حاضرة هنا و ستبقى و ما ذلك إلا لأنها الوحيدة القادرة على إتمام العمل، لذلك فمن يقل بالصحراء أمن و تقدم يقول (فرنسا)، و من يقل تطور و رقي إجتماعي يقل (فرنسا)، و من يقل أيضا أخوة و تعاون بين الجماعات السكانية يقل أيضا أنها (فرنسا)" ، و عقب هذه الخطب و التصريحات أصدرت الحكومة المؤقتة تصريحاً أكدت فيه: " أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من (الجزائر)، حيث يجب أن يمارس الشعب الجزائري سيادته بها مثلما في باقي المناطق، كما أن سكانها هم جزائريون و ليسوا موطنين فرنسيين"².

و حينها طلب الوفد الجزائري توقيف المفاوضات رسمياً، فقد أعلن كريم بلقاسم بأن وحدة التراب أهم من الإستقلال و قال: " إننا نرفض رفضاً باتاً كل حوار حول تجزئة التراب الجزائري"، و كان هذا القرار صعباً على الوفد الفرنسي.

¹ — بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 22.

² — محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 217.

و قبل إفتتاح المفاوضات بيوم حاول **الحبيب بورقيبة** إسترجاع القاعدة الجوية، و البحرية بنزرت بعدما أن طلب مقابلة **ديغول** **Charle De Gaulle** يوم 28 فيفري 1961 حول هذه القضية، غير أن الموضوع الأساسي لهذه الزيارة¹ كان حول ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية²، وتجلت مطالب الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة** من خلال تصريحه أمام المجلس الوطني التونسي بتاريخ 07 أفريل 1961: " على كل فإن الفضاء الصحراوي الذي نطالب به لن نتخلى عنه أبداً، هناك البترول، هناك (إيجلي)... ألا فليعلموا بأن هدفنا هو ليس وضع اليد على بترول (إيجلي)، فالملكية شيء و السيادة السياسية شيء آخر.³

و بمحاولة **الحبيب بورقيبة** إفتحام القاعدة، ردّ **ديغول** **Charle De Gaulle** بعنف كانت النتيجة مقتل 1000 مواطن تونسي، و ما يزيد عن 2000 جريح، و ما كان من الحكومة المؤقتة إلا أن أعلنت عن تضامنها مع (تونس)⁴، و بسبب موقف الثورة المشرف من قضية بنزرت، كان من المتوقع أن تنقطع هذه المفاوضات، إلا أن الوفد الفرنسي تجنب ذلك حتى لا تتسع المشاكل، كما أبدى الوفد الجزائري رغبته في الوصول لحل مشرف، فأراد الوفد الفرنسي إستغلال هذا بتقديم مذكرة تحدد فيها جدولاً للأعمال على أساس تكوين لجان فرعية تبحث كل منها على حدى⁵ و هكذا تبينت نوايا الفرنسيين الماكرة من الصحراء، فكانوا يريدون (الجزائر) من أجل:
— إستغلال ثروات الصحراء من معادن و بترول و غاز.
— إتخاذ الصحراء منطقة للتجارة النووية، مثل تجربة (رقان).

¹ — إلا أن ديغول تحفظ في إجابته له، و ذلك من ظهور المطامع المغربية في كولومب بشار و تنودف و موريتانيا، خصوصاً بعد المحاولات السابقة للمغرب لبسط نفوذها على إقليم توات مثلاً، وغيرها من الأقاليم الموجودة على الحدود الصحراوية للمغرب، و التي كانت سبباً في ظهور التوتر على العلاقات الفرنسية. أنظر: **الطاهر السعيداني**، **مذكرات الرائد طاهر سعيداني**، " القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض "، (ط1؛ الجزائر: دار الأمة، 2010)، ص 172.

² — شارل ديغول، المصدر السابق، ص 217.

³ — محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 226، 227.

⁴ — جريدة المجاهد، (الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت)، ج 4، عدد 101، ص 10.

⁵ — **Mohamed Harbi**, **Les Archives de la Revolution Algerienne**, Op. Cit, P 428.

— إتخاذ الصحراء ممر إلى مستعمراتها في (إفريقيا السوداء) بإقامة مطارات و شق الطرق.

— إتخاذ الصحراء مقراً للمخابرات الفرنسية بالنسبة للجزائر الشمالية، و الدول الإفريقية.¹ و من 05 إلى 25 مارس 1961 إستأنفت المفاوضات، حيث إتفق كل من رضا مالك و سعد دحلب، و الوسيط السويسري لونغ على أن هذا اللقاء يكون بنيو شاتيل في 06 مارس 1961، تم في 30 مارس 1961 نشر بلاغين رسميين في كل من باريس، و (تونس) يعلنان عن الشروع في المحادثات (الجزائرية) الفرنسية في 07 أفريل 1961 (بايفيان)، غير أن لويس جوكس Louis - Joxe صرّح أنه لن يتحدث مع جبهة التحرير فقط، بل كذلك مع الحركة الوطنية.

عمق هذا اللقاء الخلاف بين الطرفين، الذي طرح شروطه السابقة و المتمثلة في:

— الهدنة.

— بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت سيادة (فرنسا).

— الصحراء تحت سيادة (فرنسا) كذلك.

في حين تمسك الوفد الجزائري على رفض الهدنة حتى و إن دامت المفاوضات شهورا و سنين، و التأكيد على أن الصحراء جزء من التراب الوطني، و لا يمكن التفريط في أي شبر.²

و بعد الإنقلاب العسكري من طرف الجنرالات الأربعة³ على شارل ديغول Charle De Gaulle ، أدرك هذا الأخير ما تشكله حرب (الجزائر) من خطر على نظامه و بلاده هذا إلى جانب العرض التي تقدمت به (الولايات المتحدة) الأمريكية بشأن

¹ — جريدة المجاهد، (من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات)، ج 4، عدد 101، 31 — 07 — 1961، ص 05.

² — سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الإستقلال الجزائري، (ط1؛ الجزائر: منشورات دحلب، 1986)، ص 124.

³ — الجنرالات الأربعة: شال Challe ، جوهو Gouhou ، سالان Salan ، زيلير Zeller . أنظر: مصطفى مرادة، مذكرات مصطفى مرادة، إعداد و تحرير: مسعود فلوسي، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 2009)، ص 195.

القيام بوساطة بين الطرفين، فأبدت (فرنسا) إستعدادها للتفاوض¹، و تم ذلك في 20 ماي 1961.

و مثل الوفد الجزائري في محادثات (إيفيان) الأولى شخصيات ثقيلة الوزن: **كريم بلقاسم** نائب رئيس الحكومة المؤقتة، و وزير الشؤون الخارجية إلى جانب **أحمد فرانسيس المكلف** بوزارة المالية ، و **محمد الصديق بن يحي** مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة **الطيب بولحروف** ممثل الحكومة في (روما)، و **أحمد بومنجل** مدير في وزارة الإعلام، **سعد دحلب** أمين عام وزارة الشؤون الخارجية، و **الرائدان علي منجلي** و **سليمان** أعضاء قيادة الأركان الحربية في جيش التحرير، أما الوفد فقد كان مكون من : **لويس جوكس Louis - Joxe** رئيسا للوفد، **برونو دي لوس Bruno de Lousse** ، **برنارد تريكو B - Trico** ، **رولان كادي R - Cadit** ، **رولان بيكار Roland Bcar** ، **كلود شايي C - Chaillet** ، **الجنرال جون سيمون John Simon** و **الكولونال هوبير لويس Hoper Louis** ، و مع بادية المفاوضات قامت الحكومة الفرنسية بالقيام بمناورة مكشوفة حين أطلقت سراح ستة آلاف معتقل جزائري دون سابق إتفاق مع جبهة التحرير، و هذا لإيهام العالم بإخلاصها و صدق نيتها في التفاوض مع الحكومة المؤقتة، و جر الحكومة المؤقتة إلى إعلان إيقاف القتال لمدة شهر كامل في جميع أنحاء (الجزائر) و جلوسها للمفاوضات، و إلا فإنها ستكون المسؤولة عن مواصلة الحرب تعثرت المفاوضات نتيجة لبحث و تحديد مجال تطبيق الإستفتاء، الذي يعني في نفس الوقت بحث الحدود السياسية للدولة (الجزائرية) المستقلة، فجدد الطرف الفرنسي أطروحته السابقة في هذا الموضوع، حيث أشار إلى أن قصد **خطاب ديغول** في 16 سبتمبر 1956 أن العمالتين الصحراويتين لن تدخلا ضمن مجال الإستفتاء و عليه فمجال الإستفتاء يتحدد فقط (بالعمالات الشمالية)، و أضاف الطرف الفرنسي أن الصحراء مسألة قائمة بذاتها لا تعني الجزائريين لوحدهم بل تعني أيضا عدة دول أخرى و (فرنسا) مستعدة على بحث هذه المسألة معهم جميعا، و على رأسهم الدولة (الجزائرية) إن كتب لها أن توجد يوما، و

¹ – Ernest Lavisse, Histoire de France, Librairie Aemed Colin 103, (ed1 ; Paris : Boulevard Saint Michale, 1950), P 160 .

طلب الوفد الفرنسي من الوفد الجزائري عدم إثارة هذا الموضوع الآن و عدم ربطه بموضوع (الجزائر) الشمالية و إرجاعه إلى ما بعد الإستفتاء، فرفض الوفد الجزائري هذه الطروحات الفرنسية، فما كانوا ليقبلوا بمفاوضات تقوم على أساس (الجزائر) مبتورة من أربع أخماسها، لذلك حددوا إصرارهم و تمسكهم بمبدأ وحدة الشعب و التراب (الجزائري) على قاعدة الإستقلال و الشراكة، و على مسألة وقف إطلاق النار ما لم يتم الفصل نهائيا في قضية الصحراء.

فإقترح لويس جوكس **Louis - Joxe** أن يتم تقرير مصير الصحراء عن طريق إستفتاء خاص و مستقل كالآتي: في نهاية المفاوضات الحالية – أي مفاوضات (إيفيان) – تقبل (فرنسا) و بطريقة غير علنية الطبيعة (الجزائرية) للصحراء، و كونها تمثل جزء من الإقليم (الجزائري) بعدها يتم عقد مؤتمر ثاني مباشرة على إثر إنتهاء المؤتمر الحالي، يضم (الجزائر) و (فرنسا) دون مشاركة الدول الأخرى المحيطة بالصحراء، ينجم عن هذا المؤتمر تنظيم إستفتاء بالعمالتين الصحراويتين يتم إجراؤه في نفس اليوم الذي يتم فيه تنظيم إستفتاء تقرير المصير بالعملات الشمالية بإختلاف الأسئلة، ففي الشمال يكون الإستفتاء كالآتي:

– سيادة جزائرية و فرنسية، و إذا كان الإختيار لصالح السيادة (الجزائرية) يكون السؤال عندئذ شراكة أم قطيعة.

أما في العمالتين الصحراويتين فيتم دعوة السكان إلى الإختيار بين أن يكونوا جزائريين أو فرنسيين أو الإستقلال بتكوين إقليم مستقل ذاتي خاص بهم، فإذا ما قبلوا بأن يكونوا جزائريين – يقول لويس جوكس **Louis - Joxe** – أمكننا عندئذ إعطاء الدفع اللازم لعملية التسوية ، فرفض الوفد الجزائري هذا الإقتراح ، و شدد في ذلك ، بدا هذا واضحا أن المفاوضات تتعثر و تسير نحو الإنسداد، حيث أخذ موضوع الصحراء أبعاد عدة، فأضحى من المستحيل تحقيق أي تقدم حتى في الملفات الأخرى، فأصبح موضوع الصحراء موضع إشتباك مستمر يهدد المفاوضات بالإنسداد و الفشل.

و بتاريخ 29 ماي 1961 إقترح الوفد الجزائري على نظيره الفرنسي الإعراف بالوحدة الإقليمية للجزائر، غير أن هذا الإقتراح أدى مجدا إلى تفجير نقاش حول موضوع

الوحدة الإقليمية و الروابط التاريخية بين (الجزائر) و الصحراء، الذي سرعان ما تحول إلى جدل تاريخي.

قام أعضاء الوفد الفرنسي إلى تدعيم فكرته بعناصر تضمنت طابع تاريخي و جغرافي و إنساني، صبت كلها في اتجاه نفي كل وجود لأي رابطة كانت بين (الجزائر) و الصحراء هذه الحجج نوردها كالاتي:

1 – من الناحية التاريخية، زعم الفرنسيون بأن : " الجزائر عبر تاريخها الطويل لم تستطع أبدا فرض سلطتها السياسية على الصحراء، كما أن بايات الجزائر قلما تجاوز حكمهم (العمالات الشمالية)¹، و نادرا ما تعدت حدود (غرداية) – (ورقلة)، و هو ما يعني بالضرورة أن الصحراء كانت قبل مجيء الفرنسيين بلا سيادة، و أضاف الفرنسيون: " أما ما أوردتموه عن مقاومة سكان الجنوب للإحتلال الفرنسي، و عن إستماتتهم في الدفاع عن (الجزائر) جنبا إلى جنب مع سكان الشمال، فلا يعني شيئا و لا يبرهن على وجود وحدة بين سكان الشمال و سكان الجنوب، فمقاومة (المغرب)، و (تونس) و (إفريقيا السوداء) لا تعني آليا وجود وحدة لهذه البلدان مع (الجزائر)، و في نفس السياق فإن معركة وداي إسلي الكبيرة بين الفرنسيين و الجيش المغربي، و التي وقعت في (المغرب) عند تتبع الأمير عبد القادر لا تعني أن (المغرب) تابع إلى (الجزائر)".

2 – حاول الفرنسيون بالإعتماد على الإختلافات الجغرافية الطبيعية، و التضاريسية إقامة إختلافات بين الجزائر الشمالية – (التل) –، و الجزائر الجنوبية – الصحراء –، حيث قال الفرنسيون: " فالصحراء متميزة بوضوح عن (الجزائر)، فقد كانت تسمى من طرف الجغرافيين العرب أرض الخلاء، بينما (الجزائر) ليست خلاءً مثل الصحراء"، و بناءا على ذلك يقرر الفرنسيون : " أن التماثل و التشابه الطبيعي مع (الجزائر) قائم مع الشرق و الغرب و لكن ليس مع الجنوب".

¹ – أنظر الملحق رقم 18.

3 — حاولوا ضرب الوحدة الإنسانية للجزائريين بإعتقادهم أن التبادل الإنساني البشري ليس بالقوي، بدليل أن هناك صحراويين يذهبون إلى (التل)، و ليس هناك تليين يذهبون إلى الصحراء.¹

و ردا على ذلك قدّم الوفد الجزائري المفاوض بتاريخ 02 — 03 جوان من نفس العام عرضا موازيا لدحض الحجج الفرنسية كالاتي :

— عندما إحتل الفرنسيون (الجزائر) وجدوا الصحراء جزءا لا يتجزأ منها، كما تدل على ذلك المقاومة الصحراوية ، و حول الخصوصية السياسية للصحراء الرجوع إلى قانون 1902 للدلالة على أن كل ما أتخذ من إجراءات إدارية بهذا الإقليم لا يعد على أن يكون في ذاته إجراء من إجراءات التنظيم الداخلي، و التي لم ترقى أبدا إلى خلق كيان سياسي مستقل بالإضافة إلى قانون 1947 الذي إعتبر الصحراء جزء غير منفصل عن (الجزائر).

— المشاريع الإقتصادية التي خططتها الحكومة الفرنسية على أساس إستغلال ثروات الصحراء كان لها إمتداداتها في الشمال، مثل معامل (عنابة) و (أرزيو)، و مشروع (قسنطينة) الذي كان هو الآخر له إمتدادات في الصحراء، وفيه إعترف المفاوض الفرنسي جوكس، أن الصحراء لا يمكن أن تنفصل صناعيا و إقتصاديا عن شمال الجزائر.²

الشيء الذي دفع بالوفد الفرنسي لوقف المفاوضات و العودة إلى بلاده، و ذلك لأن شارل ديغول **Charle De Gaulle** كان يريد للجزائر في مفاوضات (إيفيان) الأولى إستقلالا شكليا مزيفا، محاطا بسلاسل و قيود تجعل منه مهزلة مضحكة، و تم تأجيل المفاوضات لأجل غير مسمى.³

و تجددت المفاوضات في 20 جويلية 1961 بقصر (لوغران) (بايفيان)، و التي رأى فيها رضا مالك سوى إعادة محتشمة (لإيفيان) الأولى، تركيزها الوحيد هو إبقاء المباحثات المنطلقة منذ شهرين سارية، و قد أضاف بن يوسف بن خدة أن الحكومة

¹ — محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 220، 221.

² — يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، المرجع السابق، ص 120.

³ — محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 235.

المؤقتة لم تكن تنتظر الشيء الكبير من هذا اللقاء، لكن خطتها واضحة، و هي قطع المفاوضات بسبب الصحراء.

إحتوت هذه المحادثات على 06 جلسات، 03 منها خصصت لدراسة المسائل المتنازع عليها، منها مشكلة الصحراء، و التي كان لها النصيب الأوفر من النقاش.¹

¹ — حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954 — 1962، (ط1؛ الجزائر: منشورات الحبر، 2007)، ص 203.

المبحث الثالث: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الثالثة (من سبتمبر 1961 إلى فيفري 1962م)

في الفترة من 09 إلى 27 أوت 1961، إجتمع المجلس الوطني للثورة في (طرابلس)، و عين خلالها حكومة مؤقتة جديدة¹ و خلف بن يوسف بن خدة، السيد فرحات عباس على الرئاسة² و يأتي هذا التحول التاريخي يوم عقد الجنرال ديغول **Charle De Gaulle** مؤتمرا صحافيا بتاريخ 05 سبتمبر 1961، أين رفع المشكلة الصحراوية عن الطريق، و وافق العدول عن مطامعه في الصحراء، إذ صرّح : " أما بالنسبة للصحراء فسياستنا المتبعة هي حماية مصالحنا التي تأخذ بعين الإعتبار، و التي تتمثل في الإستغلال المطلق للبتروال و الغاز الذين إكتشفناهما و سنكتشفهما في المستقبل، و في إعتقادي أنه ليس هناك جزائري واحد لا يعتقد بأن الصحراء يجب أن تكون جزء من (الجزائر)، و أخيرا إذا تأسست الدولة (الجزائرية) و كانت مرتبطة (بفرنسا)، فإن أغلبية سكان الصحراء سينطوون تحت لواء هذه الدولة "³.

و بهذا بدا للحكومة (الجزائرية) أن موقف الحكومة الفرنسية قد إقترب بشكل محسوس من الحكومة المؤقتة، حيث أذاع بن خدة بيانا في 24 أكتوبر 1961 في (تونس) أشار فيه عن إمكانية تأخير عملية الإستفتاء للقيام بالتفاوض على مبدأ الإستقلال. و جاء لقاء بال الأول من 28 إلى 29 أكتوبر 1961، أين التقى سريريا محمد الصديق بن يحي، و رضا مالك من وفد جزائري، و بورنو دو لوس و كلود شايي - **C Chaillet** ، أين التقى الطرفان في مدينة بال السويسرية.

تركزت المحادثات حول السيادة على الصحراء، فرفض الوفد الفرنسي أن يوضح موقفه حول إستفتاء شامل و يطبق على جميع أجزاء التراب الوطني، بما في ذلك الصحراء كما أثار الفرنسيون مسألة جديدة و هو إمتناع الدولة (الجزائرية) القادمة عن إصدار أي عقاب على الجزائريين الذين تعاونوا مع (فرنسا) (الحركى و القومية).

¹ - أنظر الملحق رقم 19.

² - علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، (ط1؛ الجزائر: دار القصة للنشر، 1999)، ص 46.

³ - محمد ملوح، لمحة عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة و بعد الإستقلال، " الدبلوماسية الجزائرية من 1830 -

1962 "، (ط2؛ د.م: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر

1954، دار هومة، 2007)، ص 116.

أما المستوى الإقتصادي، إستغلال ثروات الصحراء حيث أرادت (فرنسا) التأكيد على حقوقها المكتسبة، ومنحها رخص التنقيب سنويا و لمدة 10 سنوات، و إحلال التحكيم الدولي محل القانون الفرنسي¹.

و تكرر اللقاء في 06 نوفمبر 1961 في نفس المدينة و بنفس العناصر، حيث كلف كل من محمد بن يحي، و رضا مالك.

و أكد الوفد الفرنسي على مبدأ ضمان الحقوق المكتسبة الإقتصادية، و القضايا التي تطرق إليها الوفد الجزائري الأقلية الأوروبية بمنح الإختيار، و رفض إزدواجية الجنسية، مع خضوع تجمعاتهم للمراقبة، أما عن التواجد العسكري فسيأجر لهم المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد، و عدم إستعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة، مع إنهاء التحارب النووية، كما حدد الوفد مدة المرحلة الإنتقالية من وقف إطلاق النار إلى الإستقلال في مدة نصف عام، أنا عن البترول فمن صلاحيات الدولة (الجزائرية) وضع قانون خاص به، إلى جانب منح رخص التنقيب و الإستغلال، و مراقبة تنقيب الأموال، كما ردّ الوفد الفرنسي بالإيجاب مع مقترحهم بعدم الأخذ بالتأثر ضد من ساعد الحكومة الفرنسية.

لكن سرعان ما توقفت المفاوضات على إثر إعلان الوزراء الجزائريين المعتقلين : بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، الإضراب عن الطعام، و لما أراد الوفد الفرنسي مواصلة الحوار، كان يوم 15 نوفمبر 1961 الجواب هو: " إنتظروا إلى أن يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام"²، و أضاف رضا مالك في كتابه (الجزائر في إيفيان) : " لقد سجل جوانب الإيجابي على مبدأ عدم الإنتقام من الأشخاص المستهدفين بسبب تعاونهم مع (فرنسا) على أنه بداية إذابة الجليد من جهتنا، و قد أعقب ذلك قيام المعتقلين في السجون الفرنسية بإضراب عن الطعام، و الذي كان سببا في تعطيل المحادثات مما أدى إلى فشلها"³.

¹ — محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 241.

² — محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، (الجزائر: طبعة خاصة بوزارة الثقافة، 2007)، ص 166.

³ — صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 408.

وما أن إنتهى هذا الإضراب، حتى إنتقى الطرفان في 09 ديسمبر 1961، و بقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات، بحيث أصبحت مسألة الإستفتاء معلقة لأن لويس جوكس **Louis - Joxe** إقترح فكرة إستفتاء منفصل يخص قبائل التوارق¹، غير أنه تم إعتراف الطرفين بإجراء إستفتاء موحد في (الجزائر) شمالا و جنوبا، حيث صمد المفاوضات الجزائري حتى 27 جانفي 1962 أين تمكّن من إفتكاك إعتراف رسمي بتوحيد عملية الفرز، و في نفس الفترة جرى لقاء أكد الجانب الفرنسي على مواصلة التجارب النووية في الصحراء و إحتفاظها بقاعدتي (رقان) و (بشار) لمدة 5 – 10 سنوات، كما تحتفظ (فرنسا) بمطارات (رقان) (بشار)، (إن إيكر) تستعمل للمدة نفسها، بالإضافة إلى منح تراخيص لطائراتها بالهبوط في (بسكرة)، (ورقلة)، (تندوف).

وبعد ذلك من 11 إلى 19 فيفري 1962 إستؤنفت المفاوضات بمدينة (لي روس) على الحدود الفرنسية السويسرية، حيث تم المراجعة و الإمضاء على نص الإتفاقية.

كان الوفدان يلتقيان في شاليه أي بيت خشبي لمصلحة الطرقات (بلي روس)، و تم دراسة كل الوسائل بعناية، و المتعلقة بوقف إطلاق النار، و رغم أن (فرنسا) لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية، إلا أن لويس جوكس **Louis - Joxe** كان قويا في إنتزاع بعض النقاط مثل الإستغلال المشترك للثروات الطبيعية و المعدنية، و في مقدمتها البترول و الغاز و بقاء القاعدة العسكرية النووية (رقان) تحت الحكم.²

كانت مفاوضات (لي روس) صعبة للغاية بالنسبة للوفدين، أما فيما يخص الوفد الجزائري كانت ظروف العمل متعبة للغاية من أجل الحفاظ على سرية المباحثات و ضمان أمن المشاركين فيها، كان على السويسريين أن يجدوا لهم كل يوم مقر إقامة جديد بعد قطع مسافات طويلة أحيانا، يضاف إلى ذلك الجو النفسي الذي كان سائدا لديهم ، و هو الشعور بأنهم بصدد تقرير مصير مستقبل (الجزائر)، هذا ما ضاعف حذرهم و تخوفهم من التسرع و حرصهم على مناقشة المواضيع المطروحة بالدقة و التفصيل ،

¹ - **لحسن بومالي**، (أدوات دبلوماسية)، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و

ثورة أول نوفمبر 1954، عدد 16، 2007، ص 60.

² - **سعد دحلب**، المصدر السابق، ص 143.

وبعد ثمانية أيام من العمل المتواصل تم التوقيع أخيراً على إتفاق بما في النصوص على شرط موافقة الحكومة المؤقتة المجلس الوطني للثورة.

و كان الإجتماع الأخير (بترابلس) من 22 – 27 فيفري 1962¹، بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة، و هناك قدّم سعد دحلب ملف المفاوضات إلى أعضاء المجلس بصفته مقرر للوفد المفاوضات، ثم عرض مشروع الإتفاقية² للتصويت، فكان الإجماع بالموافقة ماعدا أربعة³ كما وافق على مشروع الخمسة المعتقلين بأولنري حيث أرسلوا رسالة بتاريخ 25 فيفري 1962 إلى المجلس الوطني، كما فوضوا بن يوسف بن خدة حق التصويت بإسمهم كما أرسل إليه أعضاء الولاية الثانية (قسنطينة) وكالتهم.

و عموما النتائج المحققة في النقاش تتلخص في:

- 1- **ملف التعاون:** لم يكن هذا من المجالات الصعبة، إذ تم الإتفاق المبدئي للتعاون الإقتصادي و الثقافي، حسب الملف الذي أداه الجانب الفرنسي، و أكبر صعوبة في هذا الميدان تمثلت في رفض الفرنسيين تقديم إلتزامات محددة حول حجم المساعدة الفرنسية للجزائر و مدتها، أراد الفرنسيون من خلالها أن تكون هذه المساعدة ورقة ضغط لديها.⁴
- 2- **الصحراء:** المزعج بالنسبة للجزائريين الأحكام التي أعدّها الفرنسيون حول شروط إستغلال ثروات الصحراء، ما سيتم منها بطابع سياسي واضح مقيّد لسلطة الدولة (الجزائرية) المقبلة، في هذه الندوة ثار نقاش صعب تعلق بإستعمال الأرباح الناتجة من إستغلال النفط للصحراء، حسب الوفد الفرنسي كان جزءا من هذه الأرباح يستعمل لتحسين ظروف معيشة السكان الصحراوي، و إقترح جوكس أن يستمر العمل بهذه الصيغة، قوبل هذه الإقتراح برفض مطلق من مندوبي الجبهة، و قالوا ليس هناك سكان صحراويون متميزون عن بقية السكان، و أن الدولة (الجزائرية) في إطار سيادتها الشاملة

¹ – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 37.

² – أشار رضا مالك إلى نتائج إتفاقية ليروس : " هي بمثابة نجاح الوفد الجزائري"، حيث عدد دحلب التنازلات التي إنتزعاها من الوفد الفرنسي فيما يلي: " سقطت أسطورة الجزائر فرنسية، و سقطت أسطورة الصحراء بحر إفريقي، كما سقط أيضا خطر التقسيم عن الشمال. أنظر: محمود الواعي، المرجع السابق، ص 271.

³ – و هؤلاء الأربعة هم من القيادة العامة للجيش، و هم: هواري بومدين، قايد أحمد، و علي منجلي، الرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة (وهران)، معتبرين أن الإتفاقيات كانت تتضمن تنازلات من الحكومة المؤقتة للطرف الفرنسي، و ما لم يهضمه هؤلاء الممتنعون هو القبول بمبدأ الإستفتاء. أنظر: مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص 193.

⁴ – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 36، 37.

هي صاحبة الإختصاص في تقرير التدابير الخاصة المحتملة لفائدة منطقة أو مناطق معينة، لن تكون بالضرورة صحراوية.

3 – **البنود العسكرية:** كانت المسائل العسكرية مع مسألة الأقلية الأوروبية المواضيع التي أخذت أكبر حجم من النقاش، حيث جاء الفرنسيون إلى مدينة (لي روس) بنية التشدد في هاتين الحالتين، ولو إقتضى ذلك التنازل على حد تعبيرهم في المجالات الأخرى.¹

المبحث الرابع: الصحراء الجزائرية في إيفيان الثانية (07-18 مارس 1962)

إفتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس 1962 بصفة رسمية، بحيث لم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الإتفاقية ، و بعد موافقة المجلس الوطني للثورة أو الحكومة المؤقتة على ما جاء في لقاء ليروس، لم يبقى إلا إنهاء المفاوضات،² ف جاء لقاء (إيفيان) الثاني بعد مفاوضات (إيفيان) ماي 1961 بين الوفدين الجزائري و الفرنسي، ممثل الجانب (الجزائري): كريم بلقاسم، الأخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفى و مصطفى بن عودة و من الجانب الفرنسي: لويس جوكس، روبير برونو **Robert Bruno** ، جان دو بروفيلي **Jean De Brivili** ، برونو دي لوس **Bruno de Lousse** ، كلود شايلى **C - Chaillet** رولان بيكار، دي كماس **De kamas**، و أضيف إليهم برنار تريكو ملحق بديوان جوكس و مستشار برئاسة الجمهورية، فانسان لبوري **Vincent Le Puri** مستشار قانوني في الشؤون (الجزائرية)، و العقيد سوقين دي باريس، فيليب ثيبو الناطق الرسمي بإسم الوفد الفرنسي و بليزان **Blizan** مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات.³

كانت بمثابة تأكيد على ما جاء في ليروس، و مع ذلك إمتدت إثنا عشر يوم تميزت بالمناقشة الحادة للوصول إلى التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار، فحدد تاريخ 19 مارس 1962 على الساعة 12 زوالا لوقف إطلاق النار، و تم إطلاق سراح المعتقلين، و إعطاء المهلة اللازمة لإستفتاء تقرير المصير و حددت مهلة جلاء الجيوش الفرنسية، و

¹ – سعد دحلب، المصدر السابق، ص 143.

² – Mahfoud Kaddache, *L'Algérie Se Libéra 1954 – 1962*, (ed 1; Paris : Méditerranée, 2003), P 125.

³ – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 42.

الجلاء على مراكز التجارب النووية، و في هذا إعترفت (فرنسا) بوحدة الوطن (الجزائري)، و إستقلاله في نطاق التعاون مع (فرنسا)، إضافة إلى أن هذه الإتفاقية شملت على موضوع الصحراء و هذا لن يأتي إلا بعد الإستفتاء المقرر إجراؤه لتقرير المصير .

تألفت إتفاقية (إيفيان) الثانية من ثلاث عشر محور كالاتي:

- التصريح العام و فيه خمسة فصول.
- إتفاقية وقف إطلاق النار وفيها 11 مادة.
- الفترة الإنتقالية و فيها سبعة أبواب.
- شروط الإستفتاء بشأن تقرير المصير، و فيه أربعة أبواب و ثمانية فصول و أحكام ختامية و ست و أربعين مادة.
- إنشاء محكمة للقانون العام.
- إعلان الضمانات و فيه ثلاثة أجزاء و أربعة فصول.
- إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الإقتصادي و المالي و فيه مقدمة و أربعة أبواب و عشرون مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل إستثمار الثروات الباطنية و فيه أربعة أبواب و ثمانية عشر مادة .
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي و فيه ثلاث أبواب و إثنا عشر مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني، و فيه سبعة مواد.
- إعلان الإتفاق الخاص بالمسائل العشرية، و فيه ثمانية مواد.
- ملحق خاص بالمرسى الكبير، و فيه أربعة و ثلاثون مادة.
- إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات.¹

خصصت المحور الثامن (إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل إستثمار الثروات الباطنية في الصحراء) للتعاون المشترك لمواصلة الجهود في مجال إستثمار الثروات الصحراوية الباطنية مع حلول (الجزائر) محل (فرنسا) في حقوقها.

¹ — صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 417، 418. أنظر أيضا: جريدة المجاهد، (بيان وفد التفاوض)، ج 4، العدد 117، 20 مارس 1962، ص 7، 8.

أما المحور الحادي عشر خصص للمسائل العسكرية، فقد منحت (فرنسا) متابعة التجارب النووية و استخدام تجهيزات إن إكر، رقان و (كولومب بشار) لمدة خمسة سنوات.¹

و يبرز هوارى بومدين ذلك من خلال: " أن إتفاقية (إيفيان) المبرمة في 18 مارس 1962، قد أقرت الإعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر، و وحدتها الترابية، و لكن نصت هذه الإتفاقية – في مقابل الإستقلال – على سياسة التعاون بين (الجزائر) و (فرنسا)، و هذا التعاون يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدان الإقتصادي و الثقافي، و من الواضح أن التعاون بهذا المفهوم يمثل أصدق تعبير عن سياسة الإستعمار الجديد التي تتوخاها (فرنسا)، و يتصل بظاهرة تحويل الإستعمار القديم إلى إستعمار من نوع جديد ".²

كما يبرز القيود العسكرية على الإستقلال (الجزائري) الوليد: " إن إتفاقية (إيفيان) تنص على أن الحكومة الفرنسية سوف تبقى لمدة معينة قواتها العسكرية في (الجزائر)، و تحتفظ بقاعدة المرسى الكبير، و المطارات العسكرية و المنشآت الذرية في جنوب البلاد ".²

و ما تميز به هذا الوضع، هو ظهور الأطماع من قبل بعض الدول بهدف الإحتلال، أو ضم جزء من الصحراء، لكن حلم فصل الصحراء عن الوطن الأم تبحر بعدة مناورات قامت بها (فرنسا).

إن إتفاقية (إيفيان) قد وضعت حدا لحرب إبادية مكنت الشعب الجزائري من إسترداد سيادته الكاملة، مع الحفاظ على وحدته و سلامة التراب الوطني رغم كل المناورات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد و فصل الصحراء عنها، و شكلت إنتصارا سياسيا أهم نتائجه التخلص من الهيمنة الأجنبية التي دامت 132 سنة.³

¹ – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2، المرجع السابق، ص 355، 356.

² – نظفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، (ط1؛ قسنطينة: منشورات دار الهدى للنشر، د.ت)،

ص 16، 17.

³ – محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 168.

خاتمة

خاتمة

إنطلاقاً من الصورة المعالجة للمخطط الإستعماري من خلال فصل الجنوب الجزائري عن شماله، و النجاح الدبلوماسي في صد ذلك، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

كان إهتمام الإدارة الفرنسية بالصحراء الجزائرية منذ بداية الإحتلال، و ذلك لربط مستعمراتها في شمال إفريقيا بغربها، فأولوا إهتمامهم بموضوع المواصلات لتسهيل عملية تنقل قواتهم العسكرية، و خدمة التجارة الفرنسية، و تزايد الإهتمام بالصحراء الجزائرية تزايداً ملحوظاً في الإهتمام؛ متمثلاً في النفقات على المشروعات الإقتصادية في الصحراء.

إن قوة الثورة الجزائرية و فعاليتها أثرت بشكل بليغ على الأنظمة السياسية الفرنسية كان آخرها قدوم **ديغول** إلى الحكم، محاولاً بمشاريعه تعويض ما فات فرنسا خلال هذه المرحلة، و رغبة منه في جعل الصحراء رهان آخر في يدها، أو مناورة للحفاظ على ما سمّته "بالحقوق المكتسبة"، بمعنى إعطاءها لنفسها حقاً مشروعاً في إكتساب و إقتطاع هذه المنطقة، و تجنيد كل ما يملكون من قدرات علمية، و تسخيرها للحاق بالركب، و الانخراط في النادي النووي، كما فتحت الأبواب أمام الإستثمارات و الشركات الأجنبية لتجنيد الغرب وراءها و المحافظة على الصحراء كقاعدة عسكرية تمول أورها الغربية، و تحمي ظهرها في نفس الوقت من ناحية الجنوب ضد المد الشيوعي.

مقاومة الجزائريين للمناورات الفرنسية الهادفة إلى فصل الصحراء عن الجزائر و رفضهم كل محاولة للتجزئة الترابية بشكل صريح و علني، و طرحهم لكل الإغراءات المعروضة من قبل سلطات الإحتلال، و هذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا للموقف المشرف **للشيخ بيوض**، الذي كان بمثابة حجر عثر أمام سياسة الفصل الفرنسية باعتراف من الإدارة الإستعمارية الفرنسية نفسها، و كانت المعارضة البيوضية للسياسة الفرنسية منذ الخمسينيات من خلال خطبه، و رسائله، و رفضه للإغراءات، و المساومات الفرنسية و توطيد علاقته بالقيادة الثورية بإبلاغها بكل جديد حول القضية، حتى نال الإعتراف من قبلها.

و من دون شك سيلاحظ الميزة التي إتسم بها الشعب الجزائري ككل، و هي روح المقاومة اللامتناهية، و السعي إلى تحقيق الأهداف دون كلل أو تعب حتى آخر ساعات الإحتلال، و الإيمان القوي بالوحدة الترابية في كل المجالات.

لقد كرست الحكومة المؤقتة كل الجهود من أجل إفشال سياسة ديغول حول الصحراء، فقد إستغلت الفرص في مختلف المحافل الدولية لتعريف الرأي العام العالمي بقضية الجزائر و أحقيتها بالصحراء.

نلاحظ قناعة فرنسا بأن الصحراء أرض جزائرية، و لكن رغم ذلك لم تخرج صفر اليدين، بل وقعت في إتفاقيات إيفيان على عقود شراكة و تعاون في مجال النفط.

إن الإنتقادات التي وجهت للجبهة بأنها إستبدلت الإستعمار العسكري و السياسي المباشر باستعمار إقتصادي من خلال إتفاقيات إيفيان، قد تم تجاوزها بمؤتمر طرابلس المنعقد في 27 ماي - 07 جوان 1962، الذي وضع آليات الدولة الجديدة، بدءاً بتأميم الثروات الجزائرية، و خلق إقتصاد جزائري محض بعيداً عن التبعية للدولة المستعمرة سابقاً أو الدول الأخرى.

مهما تحدثنا و بحثنا عن الحقيقة في تاريخ الجزائر، و تاريخ مواجهة شعبها للسياسة الإستعمارية التعسفية، لن نجد إلا الرغبة الجامحة لفرنسا، و تشبثها الأعمى بالجزائر، لكن التاريخ يشهد على صمود الجزائريين حتى تحقيق النصر، و المحافظة على مقومات الأمة و على وحدة ترابها.

و في الأخير نتمنى أن نكون بهذا العرض الوجيز قد فتحنا المجال أمام زملائنا الطلاب في قسم التاريخ لمواصلة البحث في مسألة محاولات فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر و إتمامه.

الملاحق



René Caillié

— عثمان حساني، البيئة الإجتماعية و الإقتصادية للصحراء، تقارير الأجنب خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، المرجع السابق، ص 157.





صورة الرحالة والمكتشف هنري نوفيري (Henri Duveyrier)

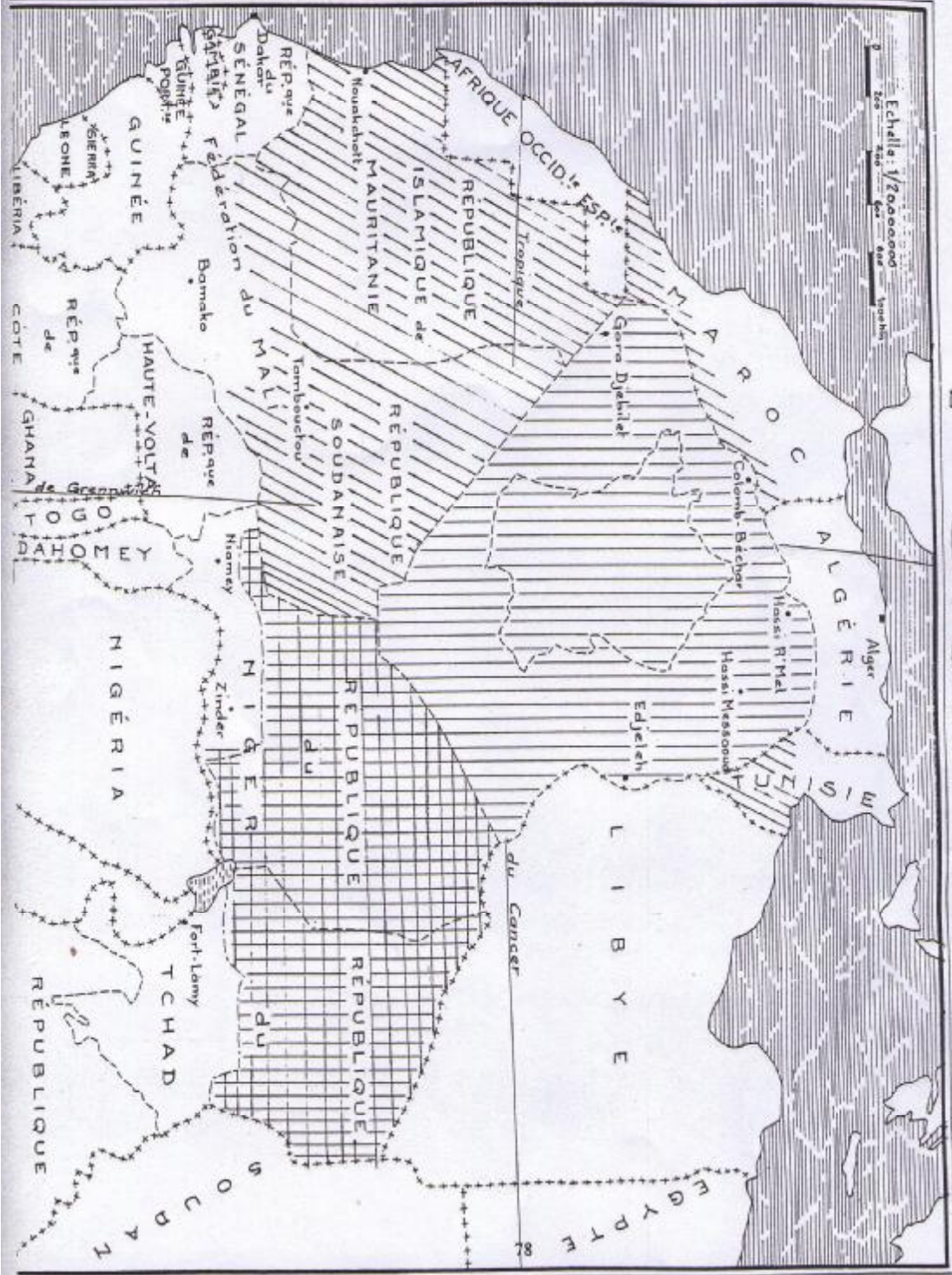
— عثمان حساني، البيئة الاجتماعية و الاقتصادية للصحراء، تقارير الأجنب خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، المرجع السابق، ص 153.



CHARLES DE FOUCAULD

— عثمان حساني، البيئة الإجتماعية و الإقتصادية للصحراء، تقارير الأجنب خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، المرجع السابق، ص 156.

المجال الأساسي للمنظمة:  مجال تدخل المنظمة في الدول المتعاقدة معها:  المجال النهائي الذي من المقرر أن تبلغه المنظمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكشافة العامة لحفظة
الشعب والوطن إلى الشعب الجزائري في أول ديسمبر 1954

أيتها الشعب الجزائري،
أيتها الفاضلون من أجل القضية الوطنية.

استأثرنا حين ستمتد زون حكمكم بشأننا، فنبغ الشعب بصيغة عامة، ولناضلين بصيغة خاصة. فندمكم أن نرضنا من نشر هذا الإعلان حولنا ونسبح لكم
الاستجاب القيمة التي دعتنا إلى العمل، بأن وضع لكم مشرعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار
الشأن الجزائري، وبعثنا أيضا هواننا بحسبكم لاكتساب الذي لكي أن نؤتمك فيه الامتيازات وعلاوة الإذابة، ونفس تحف في السياسة الانهزامية.
فحين نتميز قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التصويب النهائية، فأما كان هدف أي حركة قومية، في الواقع، هو خلق
عبي الطموح والفرصة للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أرضه الناضجة مستعدا لحول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوساط
الشعبية فإن الاندفاع الذي يمتدح لثورة الشعب الجزائري، من بينها قضية التي تحددت منذ البداية، وعلمة من مؤيدو جبهتنا العرب والمسلمين،
إن أحداث الغرب وكونها دلائلها في هذا الصدد هي نطل بعين ناضجة من مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، وما يلاحظ في هذا الشأن أنها منذ
منذ غلبة أول الناصيين إلى الحقبة في العمل هذه الحدة التي لم يبع لها ثم الأمت الحقيقية أيضا بين الأقطار الثلاثة.
إن كل واحد منها أنته في اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين نعيش في الوطن والحرية، فإننا نتميز في مصر من مجازاة الأحداث، ويمكن أن نركبنا
الوطنية قد نجدت فتنها عظيمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجحود والرؤوس، نبع منها من محررونا من الأري العاصم الصوري، قد تجاوزنا التنا
الامر الذي جعلنا الاستعمار يظلمنا فربما قلنا مشانه قد اخترنا استعمارنا في كفاه منذ الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة حاصلة.

أما هذه الرؤية التي نحسب أن أصبح علاجها مستحسلا، رأيت مجموعة من الشباب المسلمون والناضلين الذين اجتمعت حولهم القلب الناصر التي
لا تزال سليمة وبعثت، إن الوقت قد حان لإخراج الأمة الوطنية من المارق الذي وقعها فيه صدام الأشخاص والديورات لفتحها إلى الحركة الحقيقية التي هي في جانب حركاتنا وتاريخنا
وعند الصدد فإننا نؤمن بالثبات المستقر من الظروف التي يتلذذ بها السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الذاتية والمصلحة
لصحة الأشخاص والشعب، وإذ لا فيهم وجهة قطع هذا الاستعمار الذي هو العدو الإجمالي، الذي رفض أن يتركنا نعيش أذن حرة،
ونظرا عن هذه الأسباب كافة تجعل حركتنا الجديدة تطل من تحت اسم «جبهة التحرير الوطني»
وهكذا نتخلص من جميع الشكوك المحتملة، ونسبح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية،
أن تجتمع إلى الكفاح التحريري دون أي استثناء.

ولكن لئلا يمتدح هذا فإنا نستل فيها إلى الخطوط العربية لإزاحة الشكوك.

- الهدف: الاستقلال الوطني بأسلمة.
- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار السيادة الإسلامية.
- اختراع جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

- تجميع وتعلم جميع الطبقات الشابة لدى الشعب الجزائري الحقيقية النظام الاستعماري.
- الاهداف الخارجية: 1- شدة هذا القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شعبنا في أرضنا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمت المتحدة، وذلك عن طريق العمل تجاه جميع الأمت التي تتألف قسما من الشعب الجزائري.

وسائل الكفاح:

- استخدامنا في الثورة، والتمسك بالاصلاح الداخلي والتمسك بالوحدة، فإنا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى نحقق هدفنا.
- إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تخرج مهمتها الأساسية في وقت واحد، وهما: الفصل التام بين الميثاق السياسي وبين ميثاق العمل في الخارج، والعمل في الخارج يجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساعدة كل خلفنا القليلين.
- إن هذه مهمة شاقة عظيمة العرب، وتطلب كل القوى وتحت كل الموارد الوطنية، وحقيقة في الكفاح سيكون سبلا ولكن الشعب محتفون.
- وفي الأخير، ونحاشد الأوقات الحاسمة والشدائد لنعمل بجدنا الحقيقية في السلم، وبالتحديد للخت الأثيرة وأربعة الأيام، فقد أعدنا السلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للكتابة، إذ كانت هذه السلطات تحرمها الشبهة الملية، وتقول فإن الشعوب التي تستعمرها تحتها في مرمى مسيرها نفسها.
- 1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية وجماعية، بما في ذلك كل الأقاليم والقرارات، والقوانين التي جعلت من الجزائر أيضا
قضية وعنه التاريخ ونحتم أيضا اللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
- 2- فتح محادثات مع القضاة المسلمين من مختلف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدها.
- 3- خلق جيون السلطة وذلك بإطلاق نزاع جميع المعتقلين السياسيين ووضع كل الإجراءات الحاسمة وإيقاف كل مصادرة من القوات المكافحة.
- 1- فإن المصالح الفرنسية، ونفاة كانت اقتصادية والتحصن عليها بنزاهة، مستحقرم وكذلك الأمن النسبة للأشخاص والعائلات.
- 2- جميع السياسيين الذين يؤيدون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويحسبون بذلك كاتجيب تجاه القوانين الحالية.
- 3- تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر ويكون موضوع اتفاق بين القوتين اللتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيتها الجزائري، إننا ندعوك لتشارك هذه الوثيقة، وواجبنا هو أن نمنعها إلى الأبد، بلنا والعمل على أن ننتزع له حقه من جبهة التحرير
الوطني في جبهتنا، ونعتنا بها ولننصارك.

أنا نحن، الغارمون على مواصلة الكفاح، والواقفون من مشاركتنا للأمة الإسلامية للأمة التي، فإننا قد قدم للوطن أنفسنا ما نملك.

تاريخه 1954
الاصحاحية



إعداد: المتحف الوطني للحمام، وزارة المجاهدين، مطبوع ونشر في: رجب 1375 هـ

REDACTION -
- ADMINISTRATION -
- PUBLICITE -
26, R. Dupetit-Thouars
1^{re} ANNEE - N° 1
- C.C.P. : 1045-73 -

LE SAHARIEN

MENSUEL DE DOCUMENTATION ET D'ACTION SOCIALE

AVRIL 1953

Directeur de la publication : KHELIL AHMED

30 Frs

Notre raison d'être

« LE SAHARIEN » vient de paraître, c'est un modeste journal fait par quelques jeunes gens qui n'ont d'autre ambition que de développer au moins leurs idées tout en demandant à tous, la plus grande indulgence et une aide morale ou matérielle.

Si « LE SAHARIEN » vit, il le doit certes à de gros efforts et à de réelles bonnes volontés, mais il serait inexact de parler d'un travail surhumain ou de sacrifices incalculables. Il a été également le fruit d'une haute compréhension désintéressée de la part de tous ceux qui ont directement ou indirectement contribué par divers moyens à lui donner vie.

L'un des principaux buts de notre journal est de rappeler autant de fois qu'il le faudra à tous les habitants de ce pays qu'il existe en dehors des plaines magnifiques de l'Oranie et du Constantinois, ou des vallées florissantes de la Kabylie et de la Mitidja, une autre terre, algérienne également, mais combien pauvre, combien désertifiée et aussi combien incomprise.

Un million d'êtres humains, un peuple identique par ses coutumes, ses mœurs, sa religion. Une autre partie de l'Algérie vit au delà de l'Atlas saharien.

Il serait de mauvaise foi de dire que rien n'a été fait dans ces régions, car un réel effort a été accompli dans tous les domaines, particulièrement dans le domaine médico-social par les services officiels et même par des initiatives privées. Mais un autre grand effort, de notre part celui-là, reste indispensable pour aider à faire disparaître les nombreux maux dont nous souffrons.

Nous mettons tous nos espoirs dans notre confiance en l'avenir, car lui seul compte à présent pour nous, jeunes de cette terre ingrate. Notre seul désir reste notre sincère volonté d'œuvrer avec toutes nos forces et nos moyens pour arriver à unir nos cœurs et nos esprits au sein de notre même Pays auquel nous sommes profondément attachés.

« LE SAHARIEN »

L'avenir des Territoires du Sud...

LE SAHARA DOIT RESTER ALGÉRIEN

La loi du 20 septembre 1947, portant statut organique de l'Algérie, supprime par son article 50 le régime spécial des Territoires du Sud. Ces territoires sont considérés comme départements, et une loi devait être prise après l'avis de l'Assemblée Algérienne, pour fixer les conditions dans lesquelles ces territoires seront constitués, en tout ou partie : en départements distincts ou intégrés dans les départements existants ou à créer.

Le décret du 30 décembre 1903 fut donc abrogé, et le budget des Territoires du Sud compris dans celui de l'Algérie à compter du 1^{er} janvier 1948.

Pour l'application de cet article, l'Assemblée Algérienne a été saisie de trois documents :

1^o Un projet de décision présenté par M. le D^r Francis au nom de l'U.D.M.A., tendant au rattachement total des anciens Territoires du Sud aux trois départements correspondants et à la transformation de certaines communes mixtes en communes de plein exercice.

2^o Un projet de loi présenté à l'Assemblée Nationale par M^{rs} Sportisse, au nom du Parti communiste algérien, projet tendant également à l'intégration pure et simple de l'ensemble des Territoires du Sud aux départements.

3^o Une proposition de loi par l'Administration et soumise à l'Assemblée pour avis. Cette proposition qui envisage le rattachement aux trois départements existants de la partie Nord des Territoires du Sud, ainsi que la création d'un nouveau département dans le Constantinois, a été préalablement examinée par les trois Conseils Généraux d'Alger, d'Oran et de Constantine par l'application des dispositions de l'ordonnance du 2 novembre 1945.

Nous avons assisté d'autre part, le 5 juillet 1952, à un débat passionnant sur cette question soulevée à l'Assemblée Algérienne par une proposition de résolution présentée par MM. Léhureau, Bensoua, Lahèche, Cheikh Beyoud, Tidjani, Bengana, s'élevant contre le projet de dépôt à l'Assemblée Nationale d'une proposition de loi tendant

à l'intégration du Sahara Algérien dans une organisation territoriale qui comprendrait l'ensemble du Sahara directement rattaché à la France métropolitaine. Ce projet était vivement soutenu par M. Emile Belime, président de la délégation du « Comité du Sahara français » et appuyé par M. Paul Reynaud, ancien président du Conseil.

Nous comprenons ainsi l'unanimité et logique réaction de l'Assemblée Algérienne, qui estimait — à juste titre — que personne n'a le droit de violer l'intégrité du territoire algérien, y compris son Sahara.

Nous n'aurons sans doute aucun mérite à vous rappeler comment notre plus haute assemblée a réagi ; nous tenons simplement à la remercier pour son attitude à ce sujet.

Cette affaire en était donc restée là, ou, plus exactement, un temps de répit nous a été accordé, car le premier but des

partisans de ce projet était atteint. Ils avaient probablement prévu notre réaction ; c'est à quelque sorte une préparation psychologique.

Je ne veux, par cet article servir aucun intérêt personnel, j'exprime simplement ma conviction, ma réelle pensée de Saharien authentique, car, malgré tout, personne d'autre qu'un Saharien ne peut ressentir cette angoisse, créée par une éventuelle séparation du Sahara de l'Algérie.

Que les défenseurs du rattachement du Sahara sachent que les Sahariens, dans leur grande majorité, n'ont jamais cherché à se séparer de leurs frères du Nord. En tout temps, nous avons vécu côte à côte. Nous ne voyons vraiment pas pourquoi on voudrait nous imposer une idée qui nous repoussons de toutes ses forces.

(Suite en page 6)

Pèlerinage aux lieux saints de l'ISLAM



Une interview
de Si El Hadj Ahmed
S O U F I

Dans le but d'informer nos lecteurs, nous avons cru bon de demander à Si El-Hadj Ahmed Soufi, quelques renseignements concernant le pèlerinage à La Mecque par voie terrestre.

Nous savons tous que les Transports Soufi ont organisé en 1952 le premier voyage Alger-Le Caire en car.

Nous considérons Monsieur Soufi comme hautement qualifié dans ce domaine. Par conséquent, ses éclaircissements et ses conseils à ce sujet nous semblent des plus précieux.

(Suite en page 4)

SAHARA

(Suite de la première page.)

ses conditions climatiques, ses richesses végétales et sa faune se trouvent cantonnées dans la zone périphérique, tandis que sa partie centrale, loin d'être un foyer de rayonnement ou un pôle d'attraction pour les hommes, semble au contraire de nature à les éloigner, eu égard aux facteurs géographiques et, partant, aux traditions sociologiques, historiques et aux phénomènes économiques et sociaux qui président habituellement à la formation et au développement d'une communauté nettement caractérisée.

Déjà l'impossibilité scientifique de parler d'une population saharienne « sui generis », attendu que les éléments ethniques qui y vivent appartiennent en général les Touareg mis à part, aux territoires qui limitent son périmètre (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Soudan, Sénégal, Maroc). Déjà l'impossibilité aussi de former une communauté avec des éléments séparés dans l'espace et dans le temps par des milliers de kilomètres et des millénaires d'histoire.

4° A la lumière de ces faits, on conçoit aisément le côté artificiel de ce projet, qui tient davantage compte de la cartographie que des particularités et des tribulations de la vie humaine dans cette région de l'Afrique lointaine. Or, les différences fondamentales qui séparent les populations sahariennes et qui excluent toute homogénéité présente ou future, excluent en même temps toute possibilité d'uniformiser, parmi des éléments aussi disparates, les normes juridiques, administratives, sociales et économiques. Séparés par la race, les systèmes juridico-religieux antagoniques, les langues, les traditions, les niveaux de vie, les degrés et les variétés de culture, ils formeraient, si elles étaient administrativement réunies, une mosaïque invraisemblable, condamnée d'avance par la géographie, l'histoire, la sociologie et la linguistique, l'hétérogénéité des techniques agricoles et artisanales, des costumes, de la nourriture, etc.

5° A ces observations s'ajoutent d'autres considérations d'ordre scientifique non moins probantes. Et c'est d'abord, en ce qui concerne tout spécialement le Sahara algérien, la morphologie ethnographique et l'enchevêtrement social et économique qu'il est aisé de constater depuis les confins tunisiens jusqu'aux frontières de la Mauritanie. Depuis des siècles, s'est opéré un brassage des populations limitrophes du Sahara et du Tell, qui se traduit sur tous les plans de la vie et qui a fait de ces populations une partie intégrante de la population algérienne dont l'ensemble forme, malgré des différences négligeables, une unité frappante ; ce brassage n'est pas

un fait accidentel, mais le lent résultat d'une série de facteurs fondamentaux : religion (malékisme, confréries religieuses, pèlerinages), histoire (conséquence des dynasties rostémides, almohades, almohades, Banu-Nilal, zyanides), échanges économiques (dattes, céréales, produits de l'élevage, etc.), tribulations des nomades (transhumance), mariages, traditions sociales, commerce (organismes prêteurs, ports, grandes villes de l'Algérie du Nord, etc.). Pour ces raisons mêmes, la vie des populations algériennes vivant sur la portion nord-saharienne est axée sur le Tell, le littoral et la Méditerranée.

6° Pour ces considérations essentiellement objectives, la Confédération des Ouled - Sidi - Cheikh, qui forme une communauté religieuse de 170.000 familles rapatriées à travers toute l'Afrique du Nord (Aghout de Lourmel, Béni-Snassen de Marania, Abadiah de Béni-Abbès et Magenta, Hassasna de Saïda, Rezalna et Namyra de Méchéria, Amours d'Ain-Séfra, Ouled-Sidi-Sliman de Béni-Ounif, Trafi et Aghout-Ksel de Géryville, Kheznaf du Gouroura, Meharza du Touat ; Zous d'In-Salah, Aoulef, Agadès, Djanet ; Ouled-Zid d'El-Goléa, Chambas de Metlili, Ouled-Mahdi de Ghardaïa, Mekhadma d'Ouargla, Mogan de Reibell, Nouroura de Djendel et Affréville, etc.), me mandate pour vous exprimer leur hostilité irrédoublable et leur opposition formelle à toute ablation opérée sur la chair vive de la population algérienne et tendant à la séparer de ses frères de l'Afrique du Nord pour l'intégrer dans une communauté créée artificiellement.

7° Me charge de vous exprimer les réserves relatives au Ministère de la France d'Outre-Mer. En raison de l'esprit particulier de son cadre administratif, de la non-citoyenneté de ses ressortissants, progrès politiques acquis par les Algériens depuis 1947, de son système fiscal, de l'inexistence de tout système de prévoyance sociale (sécurité sociale, assurances sociales), de l'application du code du travail voté par le Parlement et entravé par des oligarchies économiques et financières.

8° Au sujet de l'amélioration du standard de vie des Sahariens, de l'exploitation des ressources du Sahara (mines, carburants, etc.), des investissements de capitaux destinés à élargir les surfaces de vie et à résoudre le problème de la main-d'œuvre inemployée, au sujet enfin de l'obligation de donner à l'inquiétant problème de la poussée démographique dont nous sommes actuellement les témoins angoissés, on pourrait revenir à l'ancienne au-

LE RAMADHAN EST - IL DEVENU UNE ENTREPRISE D'HYPOCRISIE ?

Il n'y a pas meilleure école, pour ceux que l'on de la comédie intéressée, que les rues de nos villes ou villages pendant le mois de Ramadhan.

Partout, nous voyons des mines altérées, des visages ravagés par « la laim et la soif », si que d'illures pitoyables : c'est le Carême !

La rentabilité au point de vue travail est presque nulle, et combien de patrons se plaignent avec, cependant, cette bienveillante indulgence : « Impossible de demander quelque chose à Fatma, en ce moment. » « Je ne peux pas vous promettre votre commande pour demain : vous savez, elle font leur Ramadhan. » « Je n'arrive plus ! Vivement que ce Carême finisse ! » « Non, chéchi, nous n'inviterons pas le... que le mois prochain ! Ahmed est capable de tout gâcher, avec son carême. » Etc...

Pauvre carême ! De grâce, pitié pour lui.

Parce qu'en réalité, la vérité est toute autre. Le Ramadhan n'y est, dans certains cas, pour rien : seule l'imagination en est responsable, car ceux qui ne pratiquent pas le carême sont justement les plus lointains et font de l'auto-suggestion en sens inverse, pour paraître aux yeux de tous le monde comme d'authentiques et fervents musulmans.

A mon avis, ces « faux frères » sont condamnables, puisqu'ils n'ont même pas le courage de dire leur opinion ou de montrer leur véritable conception de la religion. Et aussi parce que cela puisse paraître, l'accroissement — éventuellement — volontiers une meilleure compréhension à un musulman qui ne cache pas son jeu dans cette absurde comédie.

Pourquoi, justement, cette comédie ? Cette opinion (cinématique) d'un employé d... résume à peu près le réponse : « Jusqu'à présent, j'ai toujours reconnu notre religion, et l'âme Mohamed (Que le Salut soit sur lui) croit que n'importe quel bon musulman. Cependant, l'estime être libre de pratiquer la religion à son guise, et je n'admets pas d'autre juge en dehors de Dieu à ce sujet. Je ne veux pas dire par là que c'est bien ou mal ; l'exprime tout simplement mon opinion.

tonomie financière des Territoires du Nord, tout en maintenant le Sahara algérien dans son cadre algérien. Les Territoires du Sud algérien étaient, en effet, dotés d'un budget spécial rattaché au Ministère de l'Intérieur, élaboré par la Direction des Territoires du Sud sous la responsabilité de M. le Gouverneur Général.

En conclusion, la Confédération des Ouled-Sidi-Cheikh :

1° souhaite son maintien dans les zones d'administration militaire du Sud algérien ;

2° se déclare formellement hostile à son détachement de l'Algérie et à son intégration dans une unité territoriale en dehors de l'Algérie.

Veillez agréer, etc. (à suivre.)

« Ainsi, voyez-vous, il me serait maintenant agréable d'aller prendre un bon café. Mais si par malheur, ou si ma volé sentir d'un café, je suis sûr d'aller passer une bonne semaine à l'hôpital Mustapha, et ce n'est pas pour l'éternité au cimetière d'El-Kabot ! »

« J'aime mieux vous dire que je prière n'en tien laire apparemment, et c'est ce qui me révolte : alors qu'on ne broncherait même pas si, par exemple, il y avait devant nos yeux deux musulmans en train de s'entretuer ; nous voyons un voleur, nous ne demandons pas lui reprocher ses mauvaises actions ; ou encore, notre lâcheté sera tellement grande que nous n'oserons pas défendre une pauvre femme contre un des nombreux rois de la société. »

Voilà donc toute la question. Ces « messieurs » font semblant de jeûner, non pas parce qu'ils croient que c'est leur devoir de musulmans de le faire réellement, mais uniquement pour sauver les apparences.

Que nos savants en théologie trouvent une solution à ce drame, qui risque non seulement de déshonorer notre religion, mais aussi toute la personnalité morale dont nous étions si fiers.

OULD REG.

Curiosités

(Suite de la dixième page.)

Les avis sont assez différents et certains relèvent de la plus haute fantaisie. Aussi ne retiendrons-nous que le plus sérieux.

Il semble que l'on soit en présence d'un phénomène de nature ondulatoire. Le passage des véhicules, du camion à la voiture légère, créerait une vibration qui ébranlerait la dalle calcaire ou gréseuse sous-jacente.

Des géologues se sont intéressés à ce phénomène et ont remarqué que des terrains durs, comme par exemple ceux qui supportent la piste de Biskra à Touggourt étaient plus favorables à la formation de la « tôle ondulée » que les terrains mous (1) que ceux que l'on rencontre dans certaines parties du Tanezrouft. Cet essai d'explication est d'ailleurs très discuté.

Je me souviens avoir vu sur la piste de Beni-Abbès à Adrar des Légionnaires qui, avec des pelles, détruisaient ces vaguelettes et nivelait. Mais le passage répété des véhicules reconstruit la tôle ondulée.

On semble embarrassé pour combattre cette formation d'origine mystérieuse d'autant plus que le problème de la création de la « tôle ondulée » qui date d'une vingtaine d'années, c'est-à-dire depuis que des camions ont fait leur apparition au Sahara, n'est pas encore éclairci.

Maurice CHEVALON.

- Le Saharien, (L'Avenir Du Territoire Du Sud), " Le Projet De Remembrement du Sahara Est Condamné Clame La Voie du Sud ", N° 2, (Mai - Juin), Année 1953, P 3, 4.

SARHA
DEPARTEMENT DES OASIS
ARRONDISSEMENT
DE
GHARDAIA

REPUBLIQUE FRANCAISE

GHARDAIA, LE 12 OCTOBRE 1961

L'ADMINISTRATEUR CHARGÉ DES FONCTIONS DE SOUS-PRÉFET
DE L'ARRONDISSEMENT DE GHARDAIA.

Monsieur le Préfet du Département des Oasias
Cabinet à

GHARDAIA

OBJET : Opération de fouille à GUERRARA, du 28 au
30 octobre 1961.

REQUIS : Mes comptes-rendus n° 235/3 et 241/3 du
6/11/1961 - n° 246/C du 9/11/1961 - n° 232/0
du 17/11/1961.

P. JOINT : Une.-

PRÉFECTURE

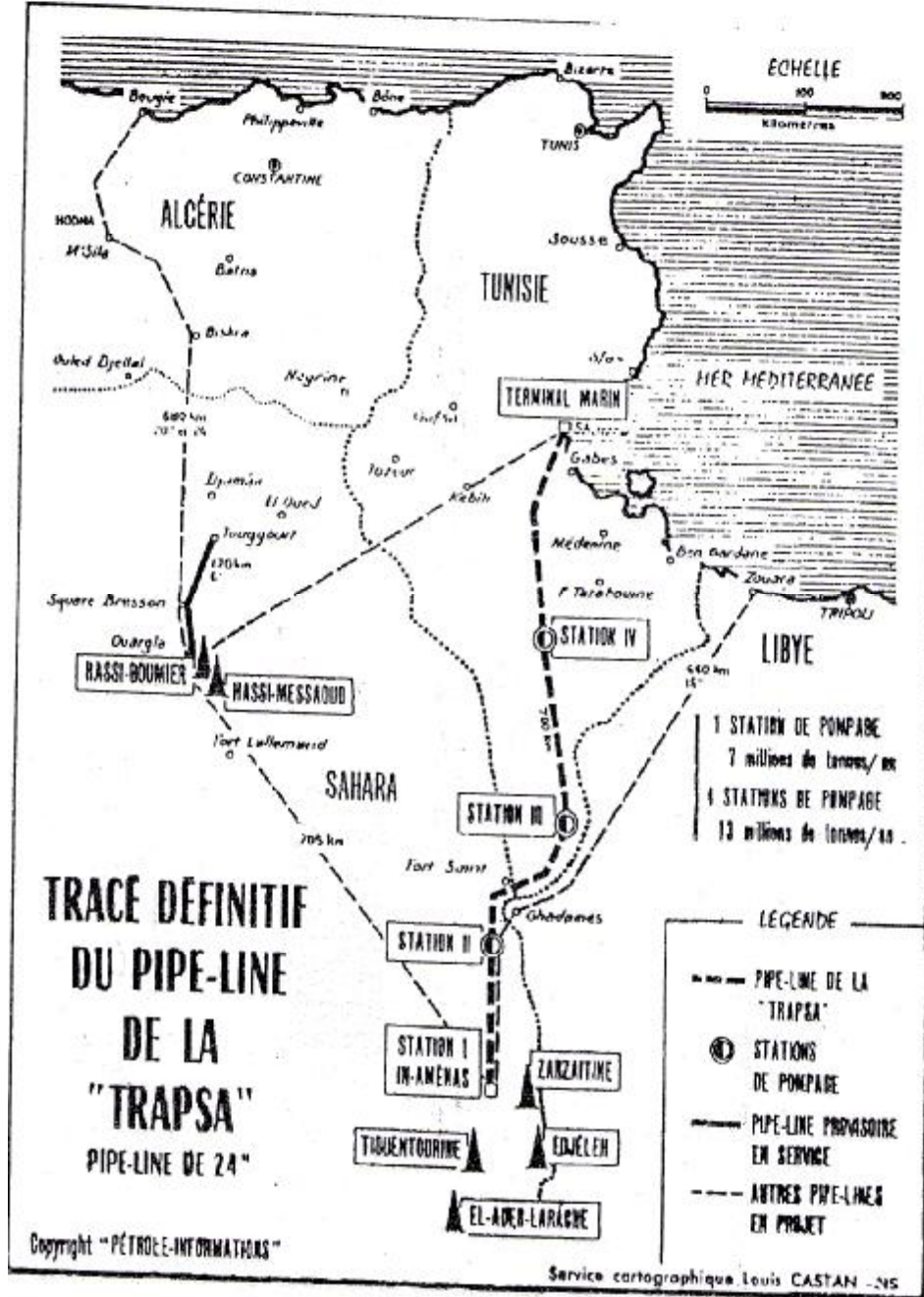
- A.P.O.V.

J'ai l'honneur de vous transmettre à toutes
fins utiles une requête du nommé [REDACTED]
de GUERRARA lequel sollicite un dédommagement pour
des vols dont il aurait été victime lors des opérations
de fouille de la ville de GUERRARA en octobre dernier par
des unités militaires.

Ces fouilles qui ont fait l'objet de mes
comptes-rendus visés en référence ont donné lieu à
de multiples réclamations du même genre, malheureusement
en partie accolées.

Je ne vois pas dans quelle mesure un dédomme-
ment quelconque pourrait être attribué aux victimes de
cette opération.

RECEVU
LE 12 OCTOBRE 1961
A GHARDAIA
[Signature]



— الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 – 1962)، المرجع السابق، ص 95.

خطاب الجنرال ديفول في توقيت

في 05 ديسمبر 1958

- DISCOURS DU GÉNÉRAL DE GAULLE -

à TOUCOULT le 5 Décembre 1958

"Le Sahara doit conserver son caractère et ses traditions.
Il faut que les Sahariens participent à faire jaillir le pétrole.
Il faut aussi qu'ils restent attachés à ce pays. Il y a à développer
non seulement le pétrole, mais aussi l'agriculture".

Le Sahara doit être le grand territoire d'union entre le monde
arabe et celui de l'Europe. Il faut que les Sahariens
restent attachés à ce pays et qu'ils participent à son développement.

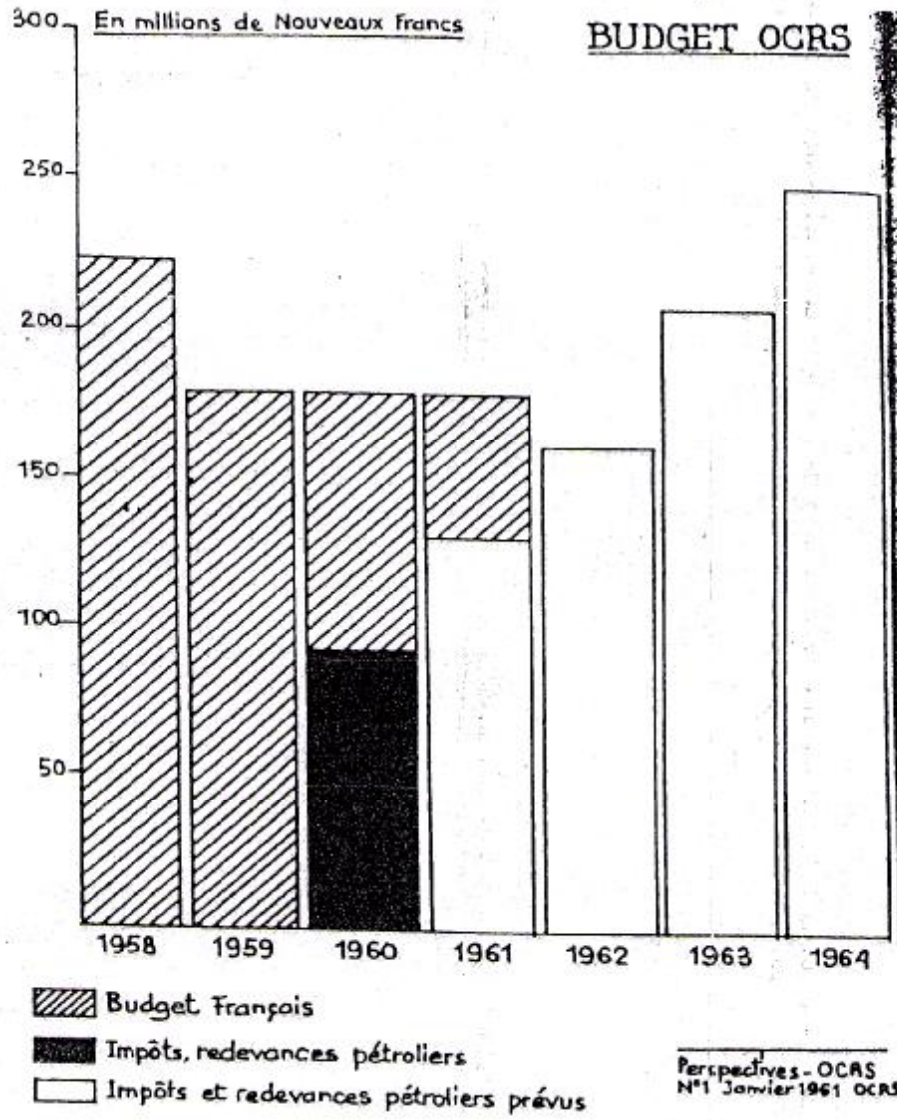
"A cet immense travail, la France est directement intéressée. Elle veut la c
elle prend cette œuvre-là dans sa main. Elle veut la c
France.

"Elle a besoin pour cela du concours de tous et notamment du
concours des Sahariens.

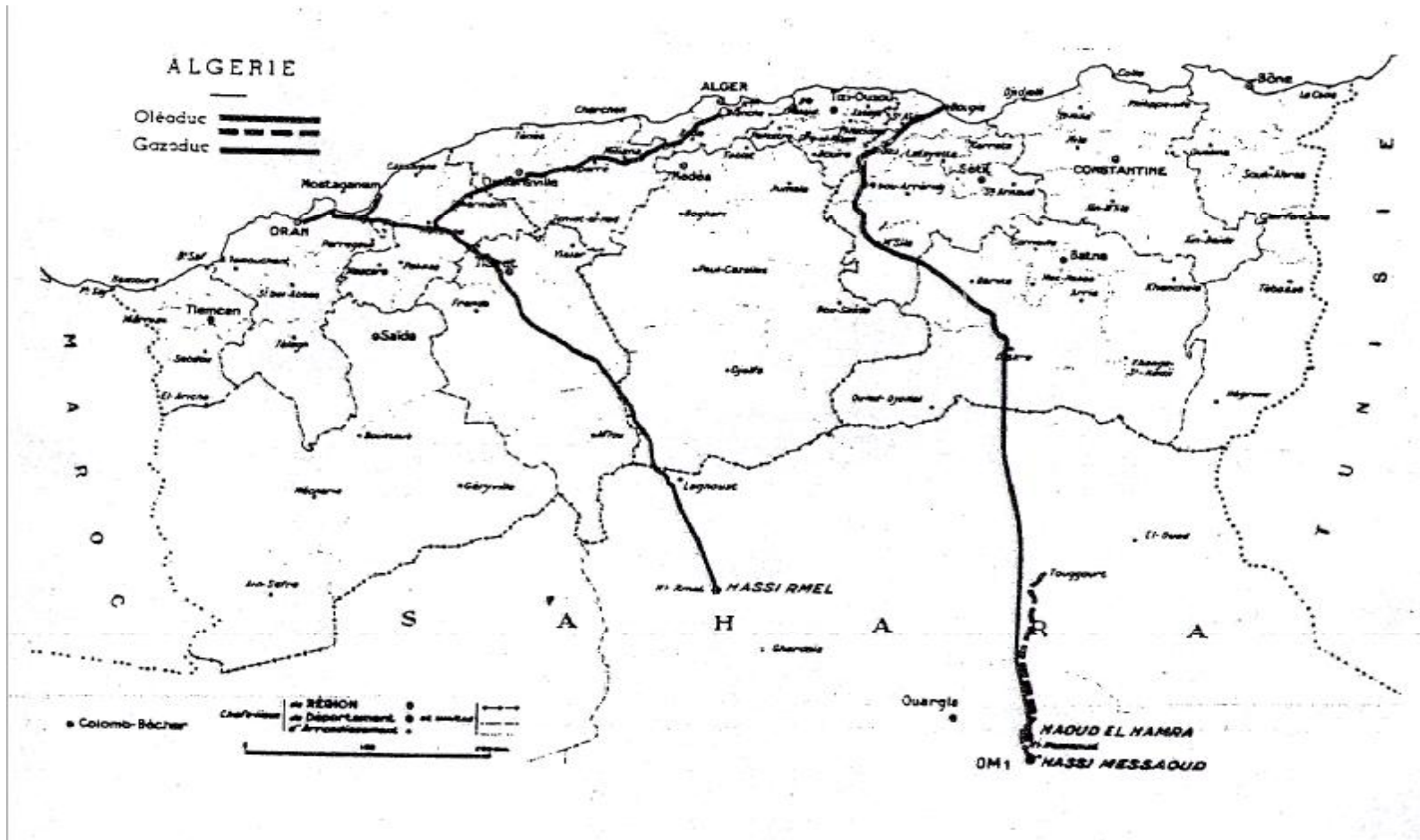
"Ah, les attardés de la guerre civile, qu'ils comprennent à
la fin des fins, que la page des combats est tournée et maintenant
que c'est la page du progrès de la civilisation et de la fraternité
retrouvée. Que c'est la page des hommes.

"Vive notre Sahara, vive la France".

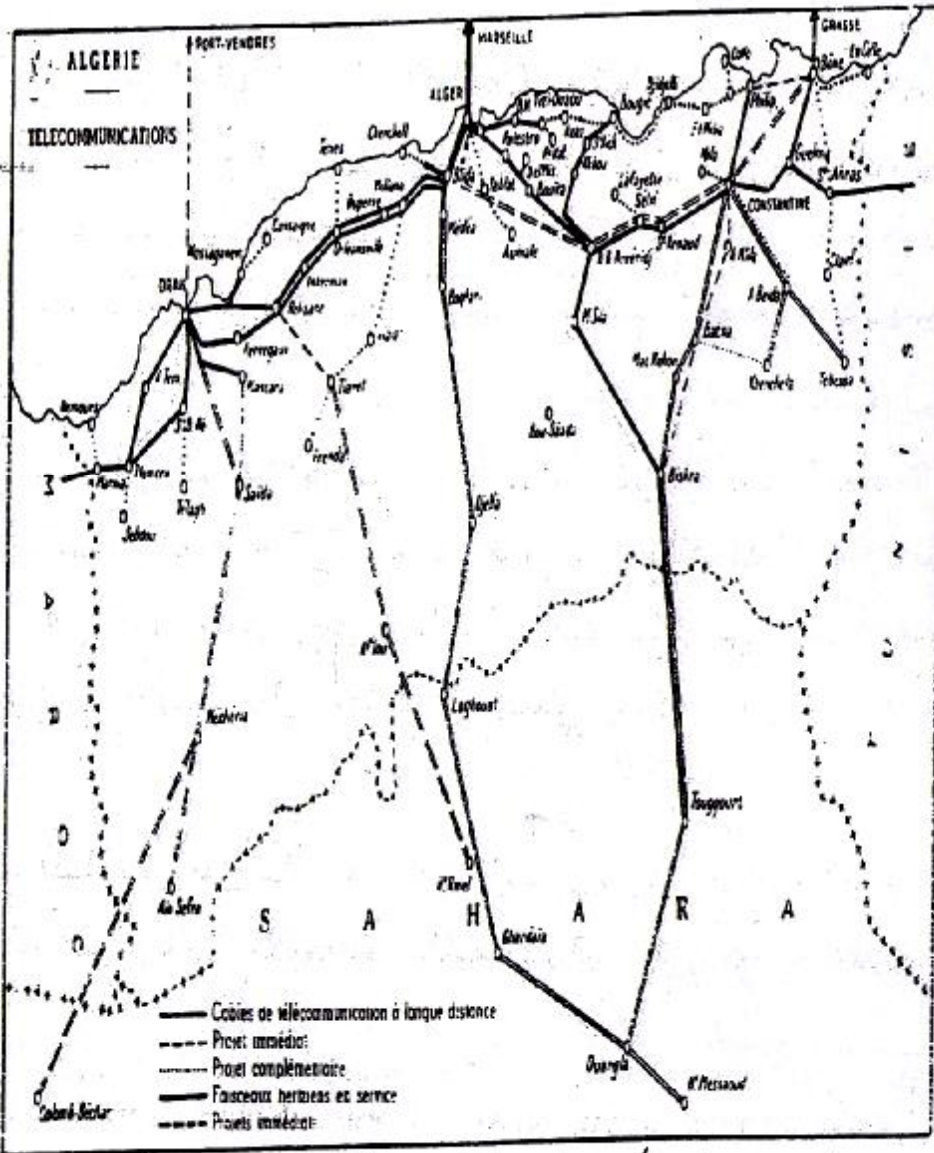
— الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر، المرجع
السابق، ص 295.



— الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 – 1962)، المرجع السابق، ص 120.



— الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 — 1962)، المرجع السابق، ص 93.



— الحاج موسى بن عمر، بتزول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر، المرجع السابق، ص 68.

MALHEUR AUX REBELLES QUI S'AVENTURENT AU SAHARA FRANÇAIS

LA BANDE DE DJERRAYA EL HABIB,
QUI SE CROYAIT INVINCIBLE, A ÉTÉ
PRATIQUEMENT ANÉANTIE
LE 1^{er} NOVEMBRE, DATE ANNIVERSAIRE
DE LA RÉBELLION

Elle a perdu : 40 TUÉS,
119 CHAMEAUX ABATTUS,
1 MITRAILLEUSE LOURDE,
1 MORTIER DE 81,
6 F.M.,
DES MUNITIONS NOMBREUSES.

QUE PEUVENT
LEURS CHAMEAUX
DEVANT NOS AVIONS ?

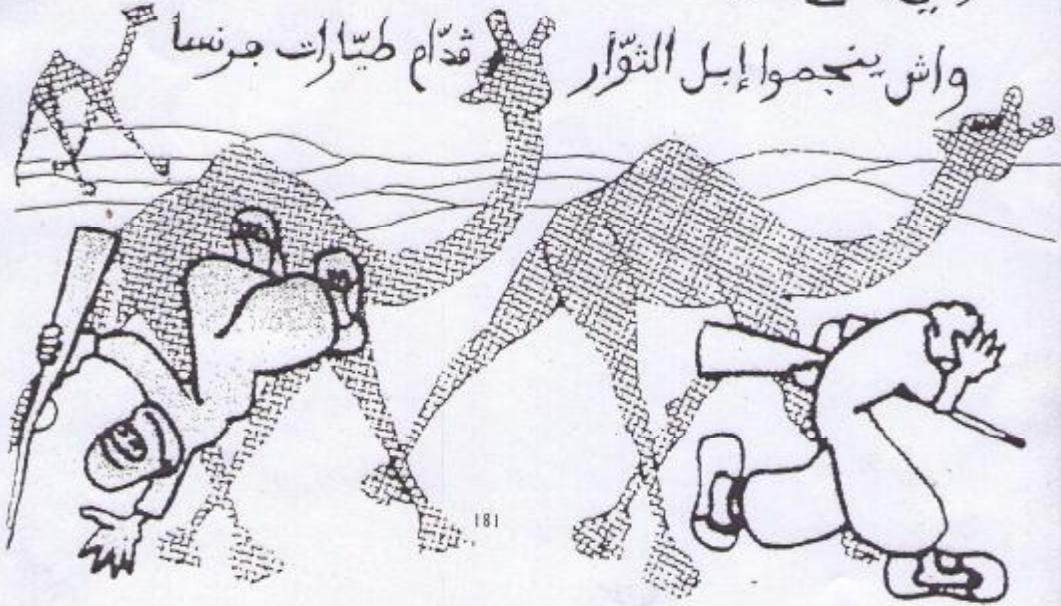


الويل على الثوّار
اللي يهملوا
في الصحراء الفرنسية

الجماعة متاع جواية الحبيب الي
كانت تظنّ بالي ما تنغلب شي آخريت
خراب قريب يكون كامل في أول نوفمبر
وهذا التاريخ هو عيد الثورة السنوي
خلات الجماعة:

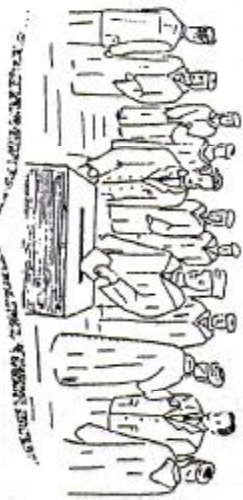
٤٠ مقتول و ١١٩ بعير و واحد الرشاشة ثقيلة و واحد
المرطبي متاع ٨١ و ٦ مكاحل مترايوز و قرطاس عديده

واش ينجموا ايل الثوّار
قدام طيارات فرنسا



VOTEZ

VOTER



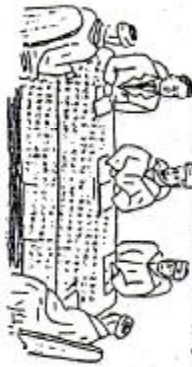
pour élire

les Conseillers



14

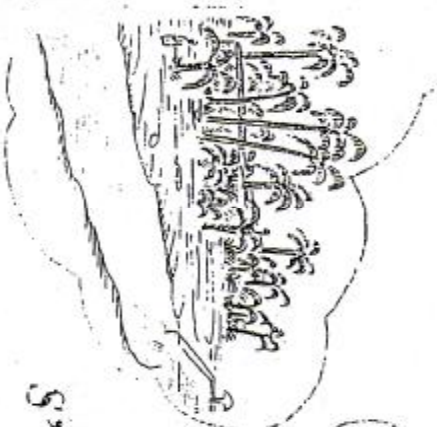
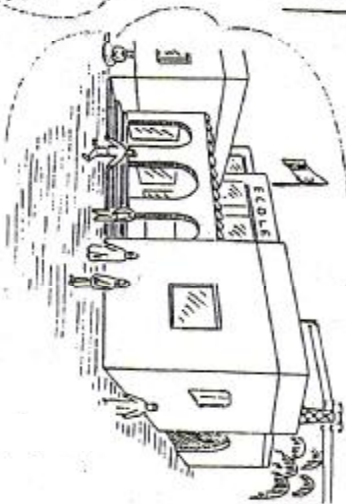
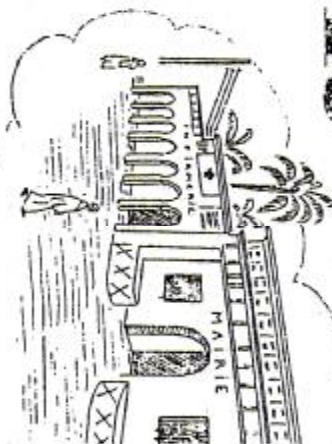
qui s'occuperont
de



pour les dépenses



pour les dépenses



C'EST

S'INTERESSER

A SES PROPRES AFFAIRES

LE BUT DE LA CONSULTATION DE MARS 1959

عباس فرحات رئيس المجلس
كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة
بن بلة أحمد نائب الرئيس
آيت أحمد حسين وزير دولة
بيطاط رايح وزير دولة
بوضياف محمد وزير دولة
خيضر محمد وزير دولة
دباغين محمد لين شؤون خارجية
الشريف محمد تسليح وتكوين
بن طبال لخضر داخلية
بوصوف عيد الحفيظ اتصالات عامة ومواصلات

مهري عبد الحميد شؤون شمال افريقية
فرنسيس أحمد اقتصاد ومالية
يزيد أمحمد إعلام
بن خدة بن يوسف شؤون اجتماعية
المدني توفيق شؤون ثقافية
خان لين أمين دولة في الداخلية
أوصديق عمار أمين دولة في الداخلية
اصطبرولي مصطفى أمين دولة في الداخلية

تؤكد السلطات الفرنسية العليا بالحاج منذ بضعة أيام
نواياها القائلة بأنها ستشرع في تقسيم الجزائر واتخاذ هذه
المواقف الرسمية خطير.

إنه يتم في وقت اعربت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية بوضوح عن رغبتها في استئناف المحادثات
الجزائرية الفرنسية في أقرب وقت، والمضي في منهج
إيجابي.

إن التهديد بالتقسيم الذي شهره المسؤولون الفرنسيون
يشكل خطرا حقيقيا على الجزائر والمغرب وإفريقيا بأسرها،
ويهدف إلى خلق مناطق للسيادة الفرنسية في بلادنا بدعوى
الدفاع وضمن مصالح أوروبيي الجزائر.

إن تقسيم الجزائر الذي هو إنكار شريح لحق تقرير
المصير وتصفية الاستعمار يعني الزيادة في خطورة النزاع
وإطالة أمد الحرب إلى ما لا نهاية له.

إن ذلك التقسيم الذي هو أبعد ما يكون عن تحقيق أي ضمان لأوروبيي الجزائر سيؤدي إلى إفساد مستقبل هؤلاء الأوروبيين بصورة نهائية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد الحق المقدس الذي يملكه الشعب الجزائري في وحدة ترابه الوطني، كما تؤكد بكل قوة عزمها على مناهضة تقسيم التراب الوطني بجميع الوسائل.

إن الشعب الجزائري وجيشه الوطني سيجند بمساعدة ومساندة الشعوب الشقيقة والصديقة كل طاقاته لأحياط خطر التقسيم.

وسيعرف الشعب الجزائري كيف يعمل على دحر هؤلاء الذين يريدون بواسطة التقسيم تخريب استقلال الجزائر في وقت يوشك فيه الشعب الجزائري بعد كفاح دام سبع سنوات على استرجاع سيادته.

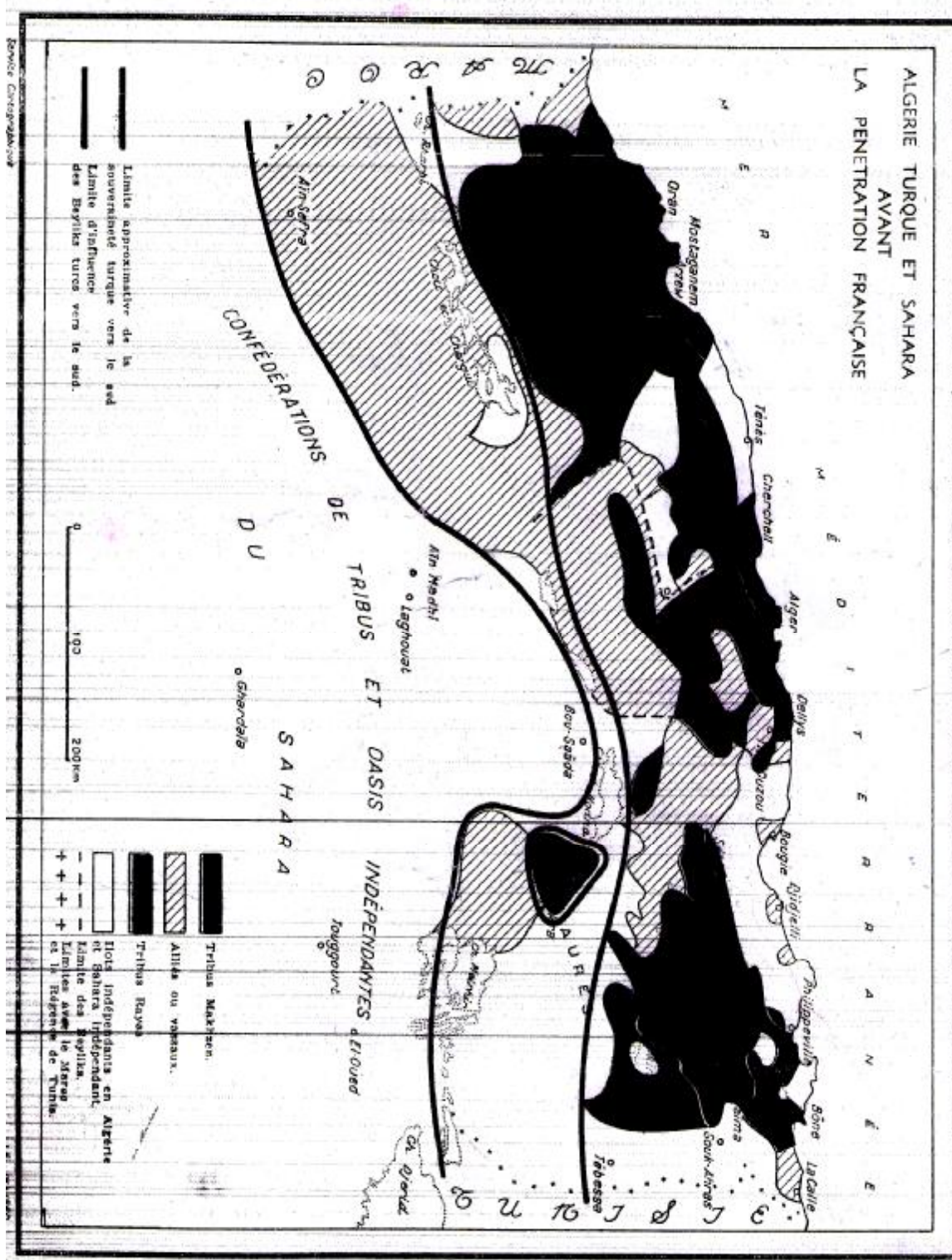
وتعلن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن يوم 5 جويلية 1961 هو يوم وطني ضد التقسيم (ويصادف هذا التاريخ يوم 5 جويلية 1830 يوم ذكرى احتلال عاصمة الجزائر).

وتوجه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نداء لشعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم

بصورة ايجابية عن مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه، أجل استقلاله الوطني ووحدة ترابه.

إن الشعب الجزائري والشعوب الشقيقة والصديقة ستحب بفضل عملها سياسة التقسيم وستعمل من أجل استئناء المحادثات الجزائرية الفرنسية فورا لإجراء تفاوض حقيقي.

عباس فرحات رئيس
كريم بلقاسم نائب الرئيس وشؤون خارجية
بن بلة أحمد نائب الرئيس
آيت أحمد حوسين وزير دولة
بيطاط رابع وزير دولة
بوضياف محمد وزير دولة
خضير محمد وزير دولة
محمدي السعيد وزير دولة
بن طبال لخضر وزير الداخلية
بوصوف عبد الحفيظ تسليح واتصالات عامة
مهري عبد الحفيظ شؤون اجتماعية وثقافية
فرنسيس أحمد اقتصاد ومالية
يزيد أمحمد اعلام



– Délégation général du gouvernement en Algérie , (Le Sahara Creation Française.),
la semaine en Algérie , Société National Des Entreprises De Presse 06 A Venue
 Pasteur , Alger, Vol 81, 18-24 (Avril) 1960, P33.

بن خدة بن يوسف رئيس
كريم بلقاسم نائب الرئيس وداخلية
بن بلة أحمد نائب الرئيس
بوضياف محمد نائب الرئيس
آيت أحمد الحسين وزير دولة
بن طبال الحضر وزير دولة
بيطاط رابع وزير دولة
محمدي السعيد وزير دولة
بوصوف عبد الحفيظ تسليح واتصالات عتمة
يزيد أمحمد اعلام
سعد دحلب شؤون خارجية



LA DELEGATION ALGERIENNE AU DEPART POUR EVIAN
AHMED BOUMENDJEL, SAAD DAHLAB, KRIM BELKACEM
AHMED FRANCIS, ALI MENDJELI, TAYEB BOU AHROUCHE

– **Saad dahlab**, Pour L'indépendance De L'Algérie, Mission Accomplie, (Ed 2 ; Alger : Dahlab, 2001), S.d.

هذه مقتطفات موجزة جدا لهؤلاء الرجال الذين أنجبتهم الجزائر وكرسوا حياتهم في نضال السياسي والعسكري لخدمة وطنهم في ظل الحركة الوطنية وهم شباب يتقنون بوية ووطنية غير مبالين بالمخاطر، قاموا بالتنظيم والتكوين في إطار الوحدة الوطنية أعلنوها ثورة تحريرية سنة 1954 فاحتضنها الشعب وتحولت إلى حرب ضروس ضد ستعمار فأرغموه على الجلوس حول طاولة المفاوضات بعد المراوغات المتعددة، وفيها نوا ندا لند حيث توصلت المفاوضات إلى توقيف القتال وإلى إستفتاء شعبي تتوج استقلال التام.

فهذه نبذة موجزة أعتذر فيها مسبقا عن كل سهو أو نسيان أو نقص في ومات الذاتية لكل شخص. وبإحباطا لرب يتولى كتاب السير والتراجم كتابه هذا ث التاريخي للأمة والأجيال لعل الخلف من أبنائنا يقتدي بسيرة السلف الصالح، ذلك على الوطن والثورة وأجيالنا بعزير.

1- بن حدة بن يوسف رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
وُلد في (12/20/1923)، بالبرواقية، تعلم بمسقط رأسه ثم إنتقل إلى البلدة
ة التعليم الثانوي «بالكوليج» ناضل في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية
ة، وانخرط في حزب الشعب مع دحلح ساعد، وبعد تحصيله على الباكالوريا
إلى جامعة الجزائر لمواصلة التعليم العالي فرع الصيدلية، وفي هذه الأثناء شارك
بن إتحاد الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وبرز نضاله في حزب الشعب بالجامعة
دراسته فتح محل الصيدلية بالبلدة وواصل عمله السياسي في حزب الشعب
، أُلقت عليه الشرطة القبض في أبريل 1943 بدعوى أنه قام بدعاية (ضد

التعبئة أثناء الحرب) ومكث 8 أشهر في السجن ثم أطلق سراحه. شارك في ندوة
إطارات حزب الشعب التي انعقدت سنة 1948، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة
إنتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 وتكفل بتسيير "الجريدة الحرة"، وفي 1953
تصبح كاتباً عاماً لحركة الإنتصار أثناء الأزمة داخل هذه الحركة، وهذا بعد زيارته
تصالي الحاج في مدينته (نيور) بفرنسا في 13، 14 / جويلية / 1953
وفي 21، 22 أوت 1953.

وبعد إستفحال الخلاف تجسمت الأزمة داخل الحزب وانشق إلى قسمين، قسم من
الإطارات تابعة لمصالي الحاج، وقسم أطلق عليه اسم المركزيين كان بن خدة بن يوسف
رئيساً لهذه الفئة.

وبعد الإعلان عن الثورة التحريرية قامت السلطة الفرنسية بإلقاء القبض على
المركزيين ومنهم رئيسهم ابن خدة، ثم أطلق سراحه في أبريل 1955. التحق بالثورة مع
بعضه وكان يعملان مع بعضيهما البعض والتحق بهما سعد دحلب ثم العربي بن
مهيدي، حيث رجع من المنطقة 05، الغربية وبدأوا يحضرون للمؤتمر وتسهيل العمليات
بالعاصمة وتقوية النظام والتجنيد، ولما انعقد مؤتمر الصومام في 2 أوت 1956 عين بن
خدة بن يوسف عضواً دائماً في المجلس الوطني للثورة وعضواً في لجنة التنسيق
والتنفيذ، وأسندت له مسؤولية المسؤول السياسي العسكري لمنطقة العاصمة المستقلة
عن القيادة الرابعة عن الإتصالات بين الولايات والقيادة والوفد الخارجي. وأثناء معركة
الجزائر 1957 ألقى القبض على العربي بن مهيدي وقرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ
مغادرة العاصمة إلى تونس فتوجه بن خدة بن يوسف صحبة كريم بلقاسم عن طريق
شمال قسنطينة وذلك في مارس 1957، وبعد وصوله إلى تونس أسندت له مهمة رئاسة
وقد جبهة التحرير الوطني المقيم بلندن. وحذف اسمه من لجنة التنسيق والتنفيذ التي
إنبثقت من إجتماع المجلس الوطني للثورة الذي انعقد في أوت 1957، وحذف أيضاً
إسم سعد دحلب.

ولما تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 في القاهرة أسندت له حقيبة وزارة الشؤون الإجتماعية، وفي إجتماع المجلس الوطني للشورة في أوت 1961، تقرر القيام بتعديل في الحكومة المؤقتة وفي 14/09/1961، عين بن خدة بن يوسف رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واستمر إلى 1962، وأثناء الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان بقي بن خدة بدافع عن موقف الحكومة المؤقتة.

وبعد الإستقلال وأثناء الأزمة القائمة آنذاك بين أعضاء المجلس الوطني للشورة وقيادة الولايات وقيادة الأركان انسحب بن خدة بن يوسف من المعركة ومن السياسة في صيف 1962.

وفي 1976 وضع بومدين (بن خدة بن يوسف) تحت الإقامة الجبرية بالصحراء، لإمضائه عريضة ضد سياسة بومدين بالجزائر وأمم صيدليته ثم أطلق سراحه. وبعد إعلان التعددية السياسية في الجزائر أسس حزبا سباب باسم (حركة الأمة).

2 - كريم بلقاسم رئيس الوفد ونائب رئيس الحكومة ووزير

الداخلية

ولد في: 14 ديسمبر 1922 من عائلة متواضعة من أعيان القرية في منطقة ذراع الميزان والده كان ينوب عن قائد الدوار أثناء تغيبه.

دخل في المدرسة وواصل تعليمه باللغة الفرنسية حتى الشهادة الابتدائية، تجند في الجيش الفرنسي قسم المشاة ونال رتبة (كابورال)، وانخرط في صفوف حزب الشعب في خريف سنة 1945، ثم في حركة الإنتصار للحرية الديمقراطية سنة 1946، بعد أن قام بعملية قتل لأحد الخونة وبعدها لجأ إلى العمل السري في 21 مارس 1947 وقاد تمردا مسلحا في جبال القبائل وحكمت عليه المحكمة الفرنسية مرتين بالإعدام غيابيا. انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 وحضر مع أعضاء الأمانة لجنة الثورية للوحدة والعمل عدة إجتماعات تحضيرية للشورة.

انفصل عن المصاليين في أوت 1954، كان أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وعضوا في قيادتها العليا حتى عام 1962، كما كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ولما تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/9/1958 بالقباهرة عين نائبا لرئيس الدولة ووزيرا للقوات المسلحة في سبتمبر 1958 ثم وزيرا للشؤون الخارجية ووزيرا للداخلية سنة 1961، وترأس الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان وتولى التوقيع على إتفاقيات إيفيان باسم جبهة التحرير الوطني في 18 مارس 1962 وقام بمناورات مع بعض الأعضاء، حيث كونوا كتلة تيزي وزو ضد كتلة تلمسان ولم ينجح.

وانتخب نائبا في المجلس الوطني الأول ثم إستقال وابتعد عن الساحة السياسية سنة 1962 م، لمدة وعاد إليها في 1965، فاتهمته السلطة الجزائرية بالتآمر عليها مع قوة أجنبية وحكم عليه بالإعدام في 07 أبريل 1969 م، وبعد خيانة بعض أقرابه له لقي مصرعه مقتولا في فندق « أنتركو نيتيتال » « بفرانكفورت » في 20 أكتوبر 1970 بسبب الإتحادية ونقل جثمانه إلى الجزائر، حيث دُفن بعد وفاة بومدين.

3- بن طوبال الأخضر المعروف عبد الله وزير الدولة.

ولد سنة 1923 بميلة إنخرط في حزب الشعب سنة 1938 ثم أصبح عضوا في المنظمة السرية سنة 1950 وعاش مدة في منطقة أريس بالأوراس مع جماعة أخرى من الإخوة الذين كانوا في السرية ينشطون الحركة والخارجين عن القانون على حد تعبير وصف الإستعمار من سكان منطقة أريس. من المؤيدين لإقتراحات القيام بالكفاح المسلح وكان عضوا في لجنة 22 وبعد إندلاع الثورة عين عضوا في قيادة المنطقة (2) شمال قسنطينة، ولما تولى زيفوت يوسف قيادة المنطقة (2) أصبح بن طوبال نائبا له، وهو من الذين حضروا هجوم (20) أوت 1955 وحضر مؤتمر الصومام الذي عقد في 20/8/56 عين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة. وبعد إستشهاد زيفوت يوسف تولى قيادة الولاية الثانية سنة 1956 كما عين عضوا في لجنة التنسيق

والتنفيذ في 1957 مكلف بالشؤون الداخلية.

ولما تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/09/1958 بالقاهرة عين وزيرا للداخلية من 1958 إلى 1960 ولما وقع التحوير في الحكومة عين وزيرا للدولة من 1961 إلى 1962 وانتخب عضوا في المجلس الوطني الجزائري ثم رئيسا للشركة الوطنية للحديد والصلب.

ثم أنتخب رئيسا للمعهد العربي للحديد والصلب وبعد هذا النشاط الدؤوب تقاعد حديثا.

4 - عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات العامة ولد سنة 1926 بميلة. تربي وترعرع بها والتحق بمقاعد الدراسة حتى وصل الأهلية بالفرنسية ثم باشر التعليم وانخرط في حزب الشعب وترك التعليم واهتم بالتنظيم الحزبي وعين مسؤولا في دائرة سكيكدة سنة 1952 ثم نقل إلى دائرة تلمسان سنة 1954 وبقي ينشط في السرية بصفته عضوا في المنظمة السرية وهو عضو في لجنة (22) ثم عين عضوا في قيادة المنطقة الخامسة مع العربي بن مهيدي ولما إستشهد عبد المالك رمضان نائب بن مهيدي أصبح بوصوف نائبا له من 1954 إلى 1956 ولما إنتقل العربي بن مهيدي من المنطقة الخامسة إلى العاصمة تولى عبد الحفيظ بوصوف قيادة المنطقة من 1956 إلى 1957 وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ التي إنشقت من مؤتمر الصرمام الذي إنعقد في 20 أوت 1956. وكان عضوا في المجلس الوطني للشورة من 1957 إلى 1958. ولما تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/09/1958 بالقاهرة عين وزيرا للأخبار والاتصال من 1958 إلى 1959 وبعد التحوير الذي وقع داخل الحكومة أضيف إليه أيضا التسليح والتموين من سنة 1960 إلى 1962 وبعد الإستقلال شهد الوضع السائد المرزقي بين أعضاء القيادة والإطارات العليا في الجيش توقف عن العمل السياسي واشتغل بأموره الخاصة .

5 - محمد يزيد وزير الأخبار

ولد بالبيدة سنة 1923 بها تعلم إلى أن نال شهادة البكالوريا، إنتقل إلى بار سنة 1945 لمواصلة دراسته بمعهد اللغات الشرقية، وهذا ما سمح له من التمكن من لغات إنخرط في حزب الشعب وهو طالب سنة 1942 ثم إنتقل إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وكان عضوا في اللجنة المركزية من سنة 1950 إلى 1954م.

وانتخب كاتبا عاما لجمعية المسلمين لشمال إفريقيا 46، 47 ومسؤول فريا (LACTION) حزب الشعب في الجامعة بباريس.

وفي سنة 1948 ألقى عليه القبض وحكم عليه بستتين (02) سجنا مخيأته على نشاطات سرية، ونظم مع الطبيب بولحروف إضرابا بسجن بربروس (سركاجي).
وحيثما أطلق سراحه رجع إلى فرنسا، وهناك كان ممثلا لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

وقبل اندلاع الثورة التحريرية كان على علم بنشاط حركة اللجنة الثورية للوحدة والعمل وكان يتتبع نشاطها.

كلفته اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالاتصال مع اللجنة الخارجية بالقاهرة وصل إلى هناك في 27/10/1954م، وانظم إلى جبهة التحرير الوطني حين اندلاع الثورة التحريرية كان عضوا في اللجنة الخارجية مع حسين خول.
مثل الجزائر في مؤتمر باندونف، وهناك تحدث باسم الشعب الجزائري مع حسين أيت أحمد.

وعين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في أمريكا من 1955 إلى الإستقلال شارك بفعالية في دورات الأمم المتحدة (12/11/10) التي سجلت القضية الجزائرية وأدرجتها في جدول أعمالها.

وحيثما تأسس انجلس الوطني للثورة سنة 1956 صار عضوا فيه كما عين عضوا

في تشكيلة الحكومة المؤقتة كوزير للأخبار والناطق الرسمي لها من 1958/9/19 إلى 1962م بالقاهرة.

انتخب عضوا في المجلس الوطني وعضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وكان من ضمن أعضاء اللجنة المكلفة بتحضير الميثاق الوطني الأول. عين سفيراً للجزائر في بيروت وممثلاً لها لدى الحركات الفلسطينية.

6- سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية

ولد سنة 1919 بقصر الشلالة ودرس التعليم الابتدائي بمسقط رأسه ثم إنتقل إلى المدينة ثم البليدة ليواصل دراسته الثانوية وتحصل على شهادة البكالوريا سنة 1939 - 1940. وتوقف عن التعليم ودخل في الوظيفة بمصلحة الضرائب المباشرة وأثناء وجوده بالبليدة إنخرط في حزب الشعب مع جماعة من الطلبة سنة 1944م. ظهر دوره السياسي ابتداء من 1945. كعضو في قسمة حزب الشعب وفي فرع أحباب البيان والحرية بقطر الشلالة حيث يوجد مصالي 'خاج تحت الإقامة الجبرية.

في 07 أبريل 1945م. قام سعد دحلب بعقد مهرجان بالशलالة. وكان يوم السوق الأسبوعي ليشرح أمام المواطنين نتائج مؤتمر أحباب البيان والحرية.

وفي 18 أبريل 1945، وقعت حوادث الشلالة، كلفه مصالي الحاج بمهمة تسليم عريضة إلى والي الجزائر (الوي بيريلي Louis Perrillier) وكان آنذاك كاتباً لمصالي الحاج. وفي ذلك اليوم على الساعة الثانية بعد الزوال ألقى عليه القبض مع أصحابه أثناء سير الشاحنة التي تنقلهم قفز منها فارا. وبقي مختفياً مع أصحابه، ونظراً لمحصار المضروب على المدينة والضغط المسلط على الشعب سلم نفسه مع أصحابه في 2 أبريل 1945 ثم حول إلى محتشد «بوسوي» قرب سيدي بلعباس جنوباً صباح يوم 01 ماي 1945. وسمى اليوم معتقل الضاية.

أطلق سراحه في أوت 1946 واتصل بمسؤولي "الجريدة الحرة" التابعة للحركة وكان شارك في تحرير مواضعها. ثم عين مديراً للشركة الجزائرية للمطبوعات التي كونت

مطبوعة بالعاصمة. واستمر في عمله السياسي بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية
وأصبح عضواً في اللجنة المركزية 1953م.

وأثناء الأزمات الداخلية في الحزب إنضم إلى المركزيين، وشارك في اللجنة التي
تكونت للصلح بين المركزيين ومصالي الحاج وهم (خول حسين - أسويح الهواري -
منصف بن بوعبيد - سيد علي عبد الحميد)، ولم ينجحوا في مساعيهم.

بعد اندلاع الثورة أتي عليه القبض في 1954/12/28، وأطلق سراحه في مارس
1955م. وانضم إلى الثورة، وبعد مؤتمر الصومام عين عضواً في المجلس الوطني للثورة
واعتصموا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وأثناء إحصار المنيروب على العاصمة توجه مع
سائر رمضان إلى الخارج عن طريق الجهة الغربية ولما وصل إلى القاهرة كلف بمهمة
تتمثل في شمال المغرب لإيجاد مكان يصلح لتكوين جهاز إذاعي للدعاية ونشر
الأخبار، وفي المغرب أيضاً نظم مكاتب جزائرية للدعاية، ثم قام بمهمات أخرى سياسية.
ثم تكونت الحركة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، وعين
مكتب وزير الأخبار محمد يزيد، ثم عين كاتباً عاماً لوزارة الدفاع، وفي 1961
عين وزيراً للخارجية.

وكان من بين أعضاء الوفد الجزائري في المفاوضات منذ ابتدائها إلى نهايتها في
1962، مارس سنة 1962، وقد شارك في الاتصالات السرية والعلانية، وكان من بين
النشطين والمفاوضين الرئيسيين بكل حكمة ورياسة ودهاء في مفاوضات إيفيان.
وبعد الاستقلال عين سفيراً للجزائر في المغرب ثم مديراً عاماً لشركة (بيبرتي -
الجزائر) ثم تخلى عن السياسة والوظيفة واشتغل في الأعمال الحرة.

7 - الحبيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني بروما

ولد في 10 أبريل 1923م بواد أزنتاتي وتثاً بمدينة عنابة حيث درس التعليم
الإبتدائي وجزءاً من الثانوي فيها وطرده من التعليم، بسبب إهتمامه بالسياسة والدعاية
لدى الطلبة.

مناضل في الحركة الوطنية خاصة حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم إنتقل إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية وعضو في اللجنة المركزية من سنة 1949م إلى 1951، وفي سنة 1951 عين عضوا في اللجنة الفدرالية بفرنسا ولما إندلعت الثورة إنضم إليها وشارك في تكوين مكتب الفدرالية بباريس وأصبح عضوا فيها يمثل جبهة التحرير الوطني بفرنسا من 1955 إلى 1958م.

مثل جبهة التحرير الوطني بسوسوا 1958، ثم مثل جبهة التحرير الوطني بروما من 1959 إلى 1962، ويعد من مهندسي الإتصالات السرية مع الشخصيات والأطراف السياسية الفرنسية وغيرها وكان لنشاطه هذا أثر كبير في شق طريق المفاوضات الرسمية.

ونظرا لخنكته وخبرته وسعة رصيده تجاربه في النقاش والحوار إستطاع أن يؤثر في سير المفاوضات ويزود الوفد الجزائري بملاحظات هامة عن نوايا الوفد الفرنسي وإستراتيجيته.

وبعد الإستقلال عين سفيرا للجزائر بروما ثم بلقراء عاصمة بوغسلافيا، ثم بيونس - أير Buenos Aires ثم ليما Lima وهو الآن متقاعد.

8 - عمار بن عودة بن مصطفى عقيدي في صفوف جيش

التحرير الوطني

ولد في 27 سبتمبر 1925 بعنابة، وبها تعلم إلى الشهادة الابتدائية، ونظرا لظروف الحياة إنقطع عن التعليم إنخرط في الكشافة الإسلامية، ثم إنخرط في حزب الشعب 1943، وفي المنظمة السرية 1948، مع ابن أزعيم عضو المجلس البلدي لمدينة عنابة وعين مسؤولا على المنظمة السرية المكونة حضريا بالمدينة.

وقد شارك في إختطاف أخباري عبد الرحيم الذي كان في المنظمة السرية بتبسة في 18 مارس 1950م ولم ينجح مع رفاقه في العملية وسبب هذه العملية إكتشفت الشرطة المنظمة وتوصلت إلى تفكيكها بإلقاء القبض على بعض المناضلين ومنهم عمار

بن عودة بن مصطفى في 19 مارس 1950، وقدم إلى المحاكمة بمحكمة عنابة في 14 مارس 1951م.

وفر من سجن عنابة مع زيروت يوسف في 20 أبريل 1951 والتحقا بجبال الأوراس، ومكثا مدة مع الذين كانوا قبلهم في هذه المنطقة. ومن الأوراس إنتقل إلى دوار بني البشير قرب سكيكدة، ثم إلى بلاد القبائل وفي 1954م، عاد إلى شمال قسنطينة ليشارك في تحضير الثورة.

عضو جماعة 22 حضر الاجتماع، وحضر الاجتماع النهائي الذي إنعقد في 23 أكتوبر 1954م وعين عضوا في قيادة المنطقة (02) وأسندت له مهمة القيام بالعمليات ليلة نوفمبر 54 بعنابة وسهلها إلى قالم.

شارك في الاجتماع الذي إنعقد تحت قيادة زيروت يوسف من 25 جوان إلى أول جويلية 1955 بمكان يدعى (زمان) لتحضير هجوم 20 أوت 1955م، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر الصومام.

أرسل إلى تونس مع الرائد إبراهيم مزهودي في مهمة التسليح وتمثيل قيادة جبهة التحرير الوطني في تونس، وتسلم هذه المهمة من عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي، العقيد أوعمران عمر وبعد وصول أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس كونوا قيادة العمليات العسكرية بتاريخ 19 أبريل 1958 وهو عضو في هذه القيادة الشرقية.

وفي 14 جويلية 1958 إستدعت لجنة التنسيق والتنفيذ أعضاء هذه القيادة إلى تونس وأصدرت تعليمات بعزل أعضاء هذه القيادة وأرسل عمار بن عودة إلى بيروت كعقوبة، ثم رجع وأرسل إلى مصلحة التسليح والتموين.

وأثناء مفاوضات إيفيان عين ضمن الوفد الجزائري بمثل جيش التحرير الوطني وبعد الإستقلال عين ملحقا عسكريا بالقاهرة في باريس في نفس المهمة ثم بتونس ثم سفيرا للجزائر بليبيا.

ولما رجع إلى الجزائر وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ورئيس لجنة الإنضباط أسندت له مهمة تقليد الأوسمة ومستشار برئاسة الجمهورية.

9 - أحمد بومنجل مستشار

ولد سنة 1920 في "بني ونيف" ولاية تيزي وزو. تحصل على شهادة اللسانس في الحقوق ومارس مهنة محامي بالجزائر. إنخرط في حزب الشعب الجزائري تولى الدفاع عن مصالي الحاج من 1938 إلى 1939 وانسحب من حزب الشعب وانظم إلى عباس فرحات وأسس حزبا (الأحباب البيان والحرية 1944 و 1945 وبعد حوادث 1945 أسس فرحات عباس وبومنجل وأفرانسييس أحمد وإبن خليل السعيد) حزب البيان الجزائري من 1946 إلى 1954 وجريدة الجمهورية الناطقة باسم الحزب. وانتقل بومنجل من الجزائر إلى فرنسا وأصبح عضوا في إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا سنة 1957 وعضوا في المجلس الوطني للثورة من 1957 إلى 1962 وكان يشرف على جريدة المجاهد بتونس الصادرة بالفرنسية وهو صاحب المقال المعروف (الخبر المسموم) الذي أحدث ضجة بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية أثناء الثورة. وأثناء الأزمة الداخلية بعد الإستقلال إنظم بومنجل إلى كتلة بن بلة مع فرحات عباس.

وعين في الحكومة الأولى بعد الإستقلال وزيرا للأشغال العمومية من 62 إلى 1963 وبعد هذا التاريخ عين في لجنة الأمم المتحدة بجنيف المكلفة بالشؤون الإفريقية.

10 - أحمد أفرانسييس مستشار

ولد سنة 1912 م، بغيليزان أبوه من أغنياء المنطقة، تعلم بمسقط رأسه حتى تحصل على شهادة البكالوريا ثم إنتقل إلى فرنسا وتابع دراسته في الجامعة بباريس القسم الطبي، وتخرج بشهادة (طبيب بتفوق) عرف بنشاطه النضالي العملي في (AEMAN)، عاد إلى وطنه سنة (1939) لم

يمارس مهنة الطب، نتيجة ميله للنضال الوطني والنشاط السياسي.
إنظم إلى فرحات عباس وانساق في إتجاهه سياسيا، وشارك في تأسيس أحباب
البيان والحرية سنة 1944

ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه إثر حوادث 08 ماي 1945، وزجت به في
السجن، وبعد أن أطلقت سراحه وسراح فرحات عباس ومناضلي حركتهما إجتمعا
وأسسوا حزبا أطلقوا عليه إسم "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"

شارك في الإنتخابات للمجلس الجزائري سنة (1948) ونجح وانتخبه نواب حزب
البيان رئيسا لكتلتهم، ويتابع عن قرب وباهتمام الخط السياسي الذي سطره عباس
فرحات لحزبه، إنظم إلى جبهة التحرير الوطني مع عباس فرحات سنة (1956) وفي
1956 إنظم إلى الوفد الخارجي بالقاهرة وكلف بعدة مهمات لدى الدول الإسكندنافية
ونجح فيها وكذلك في أمريكا اللاتينية، وانتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة كما
عين عضوا في السكرتارية الدائمة للمغرب العربي الموحد في أجوان 1958م.

ولما تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في 19/09/1958 بالقاهرة عين
وزيرا للإقتصاد والمالية، عندما أبعده عباس فرحات من رئاسة الحكومة سنة 1961م،
إنسحب أيضا أحمد أفرانيس من الحكومة وأنظم أثناء الخلافات الواقعة في القيادة
مع بن بلة أحمد وقيادة الأركان. وبعد الإستقلال عين وزيرا للمالية في الحكومة الأولى
في 27/09/1962م

توفي رحمه الله سنة 1968م.

11 - رضا مالك

من مواليد 1931/12/21 بباتنة وكان أبوه أنذاك قاضيا بباتنة تعلم فيها ثم
بقسنطينة ولما تحصل على شهادة البكالوريا إلتحق بجامعة الجزائر قسم الفلسفة ثم
إنتقل إلى جامعة باريس وتحصل على شهادة الليسانس في الفلسفة.

محب لحزب الشعب وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. من مؤسسي إتحاد

الطلبة الجزائريين المسلمين سنة 1956 إلتحق بجبهة التحرير الوطني في تونس وعين مديرا لجريدة المجاهد بالفرنسية لسان الحال لجبهة التحرير الوطني في 1957. كما قام بعدة مهام إلى آسيا بأمر من قيادة الثورة.

وكان من بين أعضاء الوفد الجزائري البارزين أثناء مفاوضات إيفيان طيلة مراحلها شارك في تحضير ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1976.

عين وزيرا للأخبار والثقافة 1977 - 1979 وعضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني.

كما شغل منصب سفير الجزائر لدى و . م . أ ثم في لندن وتولى مهمة تمثيل الجزائر لدى الأمم المتحدة.

عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة ثم رئيسا للحكومة.
رضا مالك سياسي ومفكر وكاتب متمكن.

الفهارس

1- فهرس الأعلام

أ - الأعلام العربية

ا

إبراهيم حليلو: 32.

إين جلول: 31.

إين حجر العسقلاني: 72.

أبي يقظان: 73.

أحمد التليلي: 41.

أحمد بلفريج: 41.

أحمد بن بلة: 96، 111.

أحمد بومنجل: 99، 100، 105.

أحمد طالبي: 78.

أحمد فرانسيس: 95، 96، 105.

أولاد عيسى: 12.

أولاد نايل: 12.

ال

الإباضي المذهب: 65، 72، 79.

الأخضر بن طوبال: 74، 76، 114.

الأرباع: 12.

الأرقبيات: 83.

الأشراف: 83.

الأمير عبد القادر: 15.

الإموهاق: 11.

- الباهي الأدغم: 41.
التارقية: 11، 18.
التوارق: 15، 17، 83.
التيجانية: 15.
الحاج باي أخاموك: 39.
الحاج عمر بن يحيى: 72.
الحاج محمد عمر: 65.
الحبيب بورقبيبة: 42، 103.
السنوسية: 15، 18.
الشعانية: 11، 31، 75.
الشيخ أحمد التيجاني: 76.
الشيخ بيوض: 72، 73، 74، 75، 76
77، 78، 79، 80.
الصادق المقدم: 41.
الصغير مصطفىاوي: 114.
الطوارق: 11، 17.
الطيب بولحروف: 100، 101، 105،
114.
العماري: 31.
القائد العيد: 76.
الواهج يحيى بن حمو: 76.
الزنوج: 83.
ب
بسام العسلي: 80.

بلحاج بكير: 73.

بلحاج عيسى: 73.

بلونيس: 34، 35.

بن يوسف بن خدة: 74، 109، 110،

113.

بنو ميزاب: 12.

بوشريط: 31.

بوعمامة: 17.

ج

جان عمروش: 96.

ح

حامدي عثمان: 32.

حسين آيت أحمد: 96، 111.

حمزة بوبكر: 38، 43، 75.

خ

خليفة الحاج: 86.

خياط صالح: 76.

د

دباغين: 95.

رشيد الصارم: 78.

رضا مالك: 104، 109، 110، 111،

114.

ز

زيان عاشور: 30، 31.

س

سعد دحلب: 91، 104، 105، 113،

.114

سعيد عبادو: 78.

سليمان: 105.

سي الحواس: 32.

ص

صالح بليدي: 75.

ع

عبان رمضان: 94.

عبد الحفيظ بوصوف: 41.

عبد الرحمان الهادي: 31.

عبد الرحمان فارس: 96.

عبد الرحمان كيوان: 95.

عبد الرحيم بوعبيد: 41.

عبد العزيز بوتفليقة: 85.

علي بن فرحات : 10.

علي مراد: 37.

علي منجلي: 105.

ف

فرحات عباس: 41، 97، 99، 100،

ق

قمور أحمد: 86.

ك

كريم بلقاسم: 41، 103، 105، 114.

م

محمد بجاوي: 90، 91.

محمد بن باحمد بابا: 65،

محمد بن يحيى: 99، 111.

محمد بوضياف: 96، 111.

محمد جغاية: 32.

محمد خيضر: 94.

محمد رويينة: 32.

محمد ولد الحاج: 30.

محمد يزيد: 69، 91، 95، 96، 114.

مزيان صندل: 32.

مصطفى الأشرف: 96.

مصطفى بن بولعيد: 31، 94.

مصطفى بن عودة: 114.

موسى (مفتي ميزاب): 65.

موفق بشير: 86.

ن

ناصرى على : 75.

نور الدين السالمى : 72.

هـ

هوارى بومدين : 116.

ب – الأعلام الأجنبية

B

B – Trico : 105.

Biaggi : 43.

Blizan : 115.

Bruno de Lousse : 100, 105,

114.

C

C – Chaillet : 105, 110, 114.

Challe : 40.

Charle De Gaulle : 30, 36, 38,
39, 41, 42, 43,
46
47, 51, 67, 75,
77
79, 96, 97, 99,
100
101, 103, 105,
108,
110.

Choizi : 20.

D

De Foucauld : 16, 17.

De Kamas : 114.

Dorien

F

Frantz Fanon : 84, 85.

G

George : 100.

Guy Molly : 94.

H

H.Diori : 39, 43.

Henri Barthe : 14.

Henri Duveyrier : 15.

Herbun : 95.

Hoper Louis : 105.

J

J – Bégara : 94.

Jake Sostal : 37, 79.

Jean De Brivili : 114.

John Simon : 105.

Jul Card : 26.

K

K- Klech : 37, 75.

Kapani : 19.

Killian : 21.

L

Louis – Joxe : 104, 105, 106,
112.

M

M – Debré : 36, 37.

Max Legeune : 39, 52.

Mirdi Gastines : 99.

Modu Bokaita : 85.

Montai : 94.

Mourise Clovel : 36.

O

Odolf De Bonchel : 19.

Olivier Guicherd : 37.

Olivier Long : 100.

P

P – Commin : 95, 96.

P – Herbout : 95, 96.

Paul De Livrie : 52.

Pierre Julie : 38.

Pierre Stip : 91.

Pompidou : 100.

Poylot : 43.

R

R – Cadit : 105.

R – Lacost : 52.

René caille : 14.

Robert Barra : 94.

Robert Bruno : 100, 105, 114.

Robert Loco : 102.

Roger Moris : 99.

Roland Bcar : 105.

S

Salan : 35.

T

Tobana : 40.

V

Vincent Le Puri : 115.

2 – فهرس الأماكن

ا

أجار: 33.

أرزيو: 108.

إفران: 32، 65.

إفريقيا السوداء: 44، 104، 107.

إفريقيا: 13، 16، 18، 22، 38، 42،

43، 44، 46، 55، 56، 57،

84.

آفلو: 31، 65.

أمريكا الشمالية: 13.

إن إيكور: 47، 112.

إنفوسة: 12.

أودية الهقار: 09.

أوروبا: 17، 46، 53.

إيجلي: 22، 41، 49، 58، 67، 102،

103.

إيفيان: 104، 105، 106، 108، 109،

111، 114، 115، 116، 117.

ال

الإسبان: 16.

الأطلس الصحراوي: 09، 12، 22، 47،

82.

الأغواط: 11، 37، 39، 49، 56، 59،
75، 87.

الألمان: 16.

الإنجليز: 13، 16.

الانهار الإفريقية: 13.

الأودية الصحراوية: 09.

البليدة: 20.

التشاد: 16، 28.

التل: 07، 34، 47، 107، 108.

الجزائر: 07، 08، 10، 11، 14، 15،

16، 17، 18، 19، 20، 21،

22، 23، 25، 26، 27، 30،

32، 33، 34، 35، 36، 37،

38، 39، 40، 41، 42، 67،

68، 69، 70، 71، 73، 74،

75، 76، 78، 79، 80، 81،

82، 83، 85، 86، 87، 89،

90، 91، 92، 94، 95، 96،

97، 98، 99، 100، 101،

102، 104، 105، 106،

107، 108، 110، 111،

112، 113، 114، 115.

الجلفة: 11، 20.

الجمهورية الصحراوية المستقلة: 37،

39، 43، 75.

الحمادة: 07.
الرباط: 64.
الرق: 08.
السلسلة الأطلسية: 08.
السهول الرملية: 08.
الصحراء الكبرى: 13، 56، 70.
الطاسيلي: 08.
العاصمة: 39.
العرق: 07.
العمالات الشمالية: 25.
العمالات: 25، 38، 59.
القاهرة: 64، 69، 98.
القرم: 19.
الكونغو: 38.
المحمدية: 21.
المدية: 20.
المعبر التونسي: 58.
المغرب العربي: 13.
المغرب: 07، 33، 41، 42، 46،
67، 68، 90، 98.
107.
المنيعة: 07.

النيجر: 16، 28، 39، 43، 82، 83.
الهضاب الصحراوية: 08.
الهضاب العليا: 12.
الهقار: 08، 19، 23، 83، 86.
الواحات: 21، 26.
الولايات المتحدة: 24، 105.
الولاية السادسة: 32، 78، 82، 87.
الصحراء الجزائرية: 07، 10، 13، 14،
15، 16، 21، 25، 28، 33،
26، 42، 45، 46، 50، 52،
53، 55، 58، 69، 74، 81،
84، 92، 94، 101، 102،
114.

ب

بارووا: 16.
بريان: 32، 79، 87.
بريطانيا: 16.
بسكرة: 11، 20.
بشار: 21، 23، 102، 112.
بلجيك: 23.
بلغراد: 95.
بني عباس: 07، 17، 21، 33، 59.
بوسعادة: 11، 12، 19.

بولوغين: 39.

ت

تافيلالت: 14.

تانزروفت: 10.

تشاد: 14، 16، 28.

تقرت: 10، 11، 12، 26، 43، 56، 59،

89.

تمنراست: 11، 17، 32، 46، 101،

102.

تندوف: 23، 86، 112.

توات: 14، 19، 20.

تونس: 07، 19، 33، 40، 41، 42، 46،

49، 58، 64، 67، 68، 69، 76،

89، 90، 98، 103، 104، 107،

110.

تيارت: 24.

تيديكلت: 14

تيميمون: 33، 59.

ج

جانت: 11، 18.

جبال الأوراس: 47.

جبال القصور: 20.

جبل القعدة: 31.

جبل برغة: 22.

جبل عمور: 47.

جيني: 13.

ح

حاسي الرمل: 58، 60، 87.

حاسي القاسي: 58، 60.

حاسي مسعود: 22، 53، 58، 59، 60.

حوض الترسي: 10.

خ

خليج قابس: 58.

د

رقان: 46.

ر

روما: 95، 96، 105.

س

ساحة لابريش: 52.

ساحل البحر المتوسط: 58.

سانت أوجان: 39.

ساي: 16.

سطيف: 24.

سعيدة: 21.

ط

طرابلس: 14، 19.

طنجة: 67، 69.

ع

عنابة: 108.

عين الصفراء: 26.

عين أمناس: 59.

عين صالح: 31، 32، 59.

عين ماضي: 15.

غ

غاوا: 13.

غرداية: 17، 22، 26، 32، 37، 56،

59، 60، 75، 89، 102، 107.

غليزان: 58.

ف

فرنسا: 14، 15، 16، 17، 19، 22، 23،

24، 30، 32، 33، 34، 35، 36،

37، 38، 39، 40، 41، 42، 43،

44، 45، 46، 47، 48، 54، 55،

58، 59، 61، 62، 64، 65، 67،

68، 69، 70، 71، 72، 78، 79،

94، 95، 97، 98، 99، 100،

101، 102، 104، 105، 106،

110، 111، 112، 115، 116،

117.

فلسطين: 72

فور سان: 58.

فور فلاتر: 59.

ق

قابس: 41.

قرارة: 32، 40، 72، 76، 79.

قسطنطينة: 20، 26، 52، 53، 58، 59.

قصر بلدية غرداية: 37.

قعدة القمامته: 31.

ك

كلومب بشار: 46.

ل

لوگران (قصر): 109.

لي روس: 112، 114.

ليبيا: 32، 68.

ليل: 95.

م

مالي: 46.

متليلي: 11، 32.

مسيلة: 11.

مقاطعة الكاطانغة: 38.

مولان: 99، 100.

ميزاب: 12.

ميناء السخيرة: 41.

ن

نيقرين: 49.

نيويورك: 69، 91.

هـ

هضبة تادميت: 08.

و

واد ريغ: 08.

واد سوف: 30.

وادي الصومام: 31.

وادي جدي: 09.

وادي ميزاب: 31.

ورقلة: 11، 12، 19، 20، 22، 39، 40،

59، 60.

وهران: 20، 26، 58، 59.

الصفحة	العنوان	الرقم
أ ب ج د ه	مقدمة	01
06	الفصل التمهيدي: جغرافية الصحراء الجزائرية و السياسة الفرنسية قبل 1958	02
07	المبحث الأول : جغرافية الصحراء الجزائرية	03
13	المبحث الثاني : المشاريع الإستكشافية و الدينية	04
19	المبحث الثالث: المشاريع الإقتصادية	05
25	المبحث الرابع: المشاريع الإدارية	06
29	الفصل الأول: سياسة ديغول تجاه مسألة فصل الصحراء عن الشمال 1958- 1961	07
30	المبحث الأول: النشاط الثوري في الصحراء قبل مجيء شارل ديغول 1954 – 1958	08
36	المبحث الثاني: سياسة ديغول من الجانب السياسي والإعلامي	09
46	المبحث الثالث: سياسة ديغول من الجانب العسكري	10
52	المبحث الرابع: سياسة ديغول من الجانب الإقتصادي	11
61	المبحث الخامس: سياسة ديغول من الجانب الإجتماعي	12
66	الفصل الثاني: الثورة الجزائرية في مواجهة مخطط فصل الصحراء	13
67	المبحث الأول: موقف الثورة من الجانب الدبلوماسي	14
72	المبحث الثاني: موقف الثورة من الجانب السياسي (الشيخ بيوض أنموذجا)	15
81	المبحث الثالث: موقف الثورة من الجانب العسكري	16
90	المبحث الرابع: موقف الثورة من الجانب الإعلامي	17
93	الفصل الثالث: الصحراء الجزائرية في ملف المفاوضات الفرنسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 . – 1962.	18
94	المبحث الأول: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الأولى (1958-1959)	19
99	المبحث الثاني: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الثانية (1960-1961)	20

الصفحة	العنوان	الرقم
110	المبحث الثالث: الصحراء في ملف المفاوضات الفرنسية والحكومة المؤقتة الثالثة (من سبتمبر 1961 إلى فيفري 1962م)	21
118	خاتمة	22
121	الملاحق	23
158	البيبلوغرافيا	24
173	الفهارس	25
174	1- فهرس الأعلام	26
179	2 - فهرس الأماكن	27
184	فهرس المحتويات	28

البيليو جرافيا

قائمة الببليوغرافيا

1 – المصادر

أ – باللغة العربية

- 01). البجاوي، محمد. الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، (تر: علي الخش)، (ط1؛ 1961).
- الجزائر: دار الرائد للكتاب، (2007).
- 02) الخولي، لطفي. عن الثورة في الثورة و بالثورة، (ط1؛ قسنطينة: منشورات دار الهدى للنشر، د.ت).
- 03) السعيداني، الطاهر. مذكرات الرائد طاهر سعيداني، " القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"، (ط1؛ الجزائر: دار الأمة، 2010).
- 04) العنتري، محمد صالح. تاريخ قسنطينة، (تقديم: يحي بوعزيز)، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، د.ت).
- 05) آلي، موريس. الجزائر و إتفاقيات إيفيان، (تر: أحمد بن محمد بكلي)، (ط1؛ الجزائر: دار القصبة للنشر و التوزيع، 2008).
- 06) أندري، منديز. الثورة الجزائرية عبر النصوص، (تر: ميشال سطوف)، (ط1؛ الجزائر: منشورات ANEP، 2007).
- 07) بن خدة، بن يوسف. إتفاقيات إيفيان، (تع: لحسن زغدار، محل العين جبايلي)، (ط1؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987).
- 08) بورقعة، لخضر. شاهد على إغتيال الثورة، (ط1؛ الجزائر: دار الحكمة، 1990).
- 09) بيوض، ابراهيم، أعمال في الثورة، (ط1؛ القرارة، غرداية: نشر جمعية التراث، 1990).
- 10) جودي، الأخضر بوطمين. لمحات من ثورة الجزائر، (ط1؛ الجزائر: دار البعث للطباعة و النشر، 1981).

- (11) حربي، محمد. الثورة التحريرية سنوات المخاض، (تر: نجيب عباد و صالح المتلوثي)، (ط1؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1994).
- (12) دحلب، سعد. المهمة المنجزة من أجل الإستقلال الجزائري، (ط1؛ الجزائر: منشورات دحلب، 1986).
- (13) ديغول، شارل. مذكرات الأمل 1958-1962، (تر: سموحي فوق العادة)، (ط1؛ بيروت: منشورات عويدات، 1971).
- (14) صايكي، محمد. مذكرات نائبة من قلب الجزائر، (تر: محفوظ يزيري)، (ط2؛ الجزائر: دار هومة، 2003).
- (15) فانون، فرانس. من أجل إفريقيا، (تر: محمد الميلي)، (ط2؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980).
- (16) كافي، علي. من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، (ط1؛ الجزائر: دار القصبية للنشر، 1999).
- (17) مراردة، مصطفى. مذكرات مصطفى مراردة، (إعداد و تحرير: مسعود فلوسي)، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 2009).
- (18) ولد الحسين، محمد الشريف. من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال 1830 - 1962، (ط1؛ الجزائر: دار القصبية، 2010).

ب - باللغة الأجنبية

"، Les Deux Mission Du Colon Et Flatters En Afrique ، 01). Flatters
Recit
Membre De La premier Maission Historique et Critique par Un
Premiere Mission D'Après Des Note De Voyage , Les De La

(01). إحدادن، زهير. المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، (ط1؛ الجزائر: مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع، د.ت).

02) Barth, Henri , Voyage Et Découvertes Dans L'Afrique Septentrionale Et Centrale Pendant Les Années 1849 – 1855, (Traduit De L'Allemand Par Paul Lthier), Paris, 1860.

03) dahlab,Saad. Pour L'indépendance De L'Algérie, Mission Accomplie, (Ed 2 ; Alger : Dahlab, 2001).

04) Harbi, Mohamed , Les Archives de la Revolution Algerienne, (ed :2, Dahlab, 2010).

05) Kaddache, Mahfoud , L'algérie Se Libéra 1954 – 1962, (ed1 ; Paris : Méditerranée, 2003).

06) L'algerie Saharienne, "Publication du Centre D'information Arabe

du Genève Sur La Question Algérienne", (ed 1 ; S pl : S d).

07) Lavisse, Ernest , Histoire de France, " Libirairie Aemed Colin 103", (ed1 ; Paris : Boulevard Saint Michale, 1950).

- (02) أحمد مسعود، سيد علي. التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 – 1961، (ط1؛ الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010).
- (03) البخاري، جمانة. فلسفة الثورة الجزائرية، (ط1؛ الجزائر: دار العرب، 2005)
الدرعي، محمد. التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، (ط1؛ الجزائر: دار مدني للطبع و النشر و التوزيع، 1995).
- (04) الزبيري، محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، (الجزائر: طبعة خاصة بوزارة الثقافة، 2007).
- (05) الزبيري، محمد العربي. مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، (ط1؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1972).
- (06) الشيخ، سليمان. الجزائر تحمل السلاح. (تر: محمد الحافظ الجمالي)، (ط1؛ الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002).
- (07) الصغير، مريم. مواقف الدول العربية من لقضية الجزائرية 1954 – 1962، (ط1؛ الجزائر: دار الحكمة، 2009).
- (08) العربي، إسماعيل. الصحراء الكبرى و شواطئها، (ط1؛ الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985).
- (09) العسلي، بسام. الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، (ط1؛ بيروت: دار النفائس، 2001).
- (10) العسلي، بسام. عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، (ط2؛ بيروت، لبنان: دار النفائس، 1986).
- (11) العسلي، بسام. نهج الثورة الجزائرية، (ط2؛ بيروت: دار النفائس، 1986)
الميلي، محمد مبارك. المغرب العربي بين حسابات الدول ومصالح الشعوب، (ط1؛ بيروت، لبنان: دار الكلمة للنشر، 1983).
- (12) ميلي، محمد. مواقف جزائرية، (ط1؛ الجزائر: المنشورات الوطنية للكتاب، 1984)

- النوري، حمود محمد عيسى. نبذة من حياة الميزابيين الدينية والسياسية والعلمية (1505-1962)، ج1، (ط1؛ باريس، فرنسا: دار الكروان، جانفي 1984).
- (13) النوري، حمود محمد عيسى. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، مج2، (ط1؛ باريس: دار الكروان، 1984).
- (14) الواعي، محمود. مراحل الإتصالات و المحادثات و المفاوضات السرية و العلنية الرسمية بين قادة الثورة و الحكومة المؤقتة الفرنسية في الداخل و الخارج، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، " جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس"، (ط1؛ د.م: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995).
- (15) بديدة، لزهرة. دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها التاريخية، (ط1؛ الجزائر: دار السبيل، 2009).
- (16) بلاح، بشير. تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 – 1989، ج2، (ط1؛ الجزائر: دار المعرفة، 1998).
- (17) بلحاج، صالح. تاريخ الثورة الجزائرية، (ط1؛ الجزائر: دار الكتاب الحديث ، 2010).
- (18) بلحميسي، مولاي. الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، (ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1981).
- (19) بلغيث، محمد الأمين. تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق الجزائر، (ط1؛ الجزائر: دار مدني للنشر و الطباعة، 2008).
- (20) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952 – 1962)، (ط1؛ غرداية الجزائر: المطبعة العربية، 2004).
- (21) بن عمر، الحاج موسى. بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، (ط1؛ الجزائر: Bloutou Communication، 2008).
- (22) بوحجام، محمد قاسم ناصر. الشيخ بيوض و العمل السياسي، (ط1؛ غرداية: المطبعة العربية، 1412هـ/1991م).

- (23) ()، () . الشيخ بيوض وقضية فصل الصحراء عن الشمال، (ط1؛
غرداية: المطبعة العربية، 1412هـ/1991م).
- (24) بوشارب، عبد السلام. الهقار أمجاد و أنجاد ، (ط1؛ رويبة: المؤسسة الوطنية
للاتصال و النشر، 1995).
- (25) بوعزيز، يحيى. الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و النخبة المركزية و جبهة
التحرير الوطني 1946 – 1968 ، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، د.ت).
- (26) ()، () . ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، (ط2؛
الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996).
- (27) ()، () . ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، (طبعة
خاصة؛ الجزائر: عالم المعرفة للنشر و التوزيع، د.ت).
- (28) ()، () . مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية ، (ط1؛ الجزائر:
دار البصائر للنشر و التوزيع، 2009).
- (29) بومالي، حسن. إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد و التعبئة الجماهيرية، "
الإعلام و مهامه أثناء الثورة" ، (ط1؛ الجزائر، منشورات المركز الوطني
للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 1998).
- (30) حلومي، عبد القادر. جغرافية الجزائر الطبيعية " بشرية و اقتصادية " ، (ط1؛ الجزائر:
دار الإنشاء، 1968).
- (31) حماميد، حسينة. المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954 – 1962،
(ط1؛ الجزائر: منشورات الحبر، 2007).
- (32) دبش، إسماعيل. السياسة العربية و المواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954 –
1962 ، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2009).
- (33) درواز، الهادي. العقيد محمد شعباني الأمل ... الأمل، (ط1؛ الجزائر: دار هومة
للطبع، 2003).
- (34) ()، () . الولاية السادسة التاريخية تنظيم و وقائع 1954 – 1962، (ط1؛
الجزائر: دار هومة، 2002).

- (35) رمضان، عبد المجيد. ثوار الجزائر، (ط1؛ غرداية، الجزائر: دار نزهة الألباب، 2005).
- (36) زوزو، عبد الحميد. محطات في تاريخ الجزائر، "دراسات في الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية"، (ط1؛ الجزائر، دار هومة، 2002).
- (37) سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، (ط6؛ الجزائر: دار البصائر، 2009).
- (38) سعيد، الحاج. تاريخ بني ميزاب، (ط1؛ الجزائر: المطبعة العربية، 1991).
- (39) سعيدان، الحاج التومي. سكان تيديكالت القدماء و الإتكال على النفس، (ط1؛ الجزائر: مطبعة دار هومة، 2005).
- (40) شريط، عبد الله. الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2010).
- (41) شقيري، أحمد. قضية الثورة الجزائرية " من الثورة إلى الإستقلال"، (ط1؛ بيروت: دار الطبع، د.ت).
- (42) طقوش، محمد سهيل. العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، (ط1؛ بيروت: دار النفائس، 1995).
- (43) طلاس، مصطفى. العسلي، بسام. الثورة الجزائرية، (ط1؛ دمشق، سوريا: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1404 هـ / 1984).
- (44) طلاس، مصطفى. العسلي، بسام. الثورة الجزائرية، (طبعة خاصة؛ دمشق: مكتبة دار طلاس، 2010).
- (45) عباس، محمد. نصر بلا ثمن، (ط1؛ الجزائر، دار القصبية، 2007).
- (46) عبد الله، مقالاتي. الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية و دورها الإستراتيجي إبان الثورة التحريرية، (ط1؛ الجزائر: دار السبيل، 2009).
- (47) عزوي، محمد الطاهر. الغزو الثقافي و الفكري للعالم الإسلامي، (ط1؛ الجزائر، دار الهدى، 1999).
- (48) عمراني، عبد المجيد. جان بول سارتر و الثورة الجزائرية 1954 – 1962. (تقديم: محمد العربي ولد خليفة)، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 2007).

- (49) عمير اوي ، أحميدة. بحوث تاريخية ، (ط1؛ الجزائر: دار البعث، 2001).
- (50) () ، () ، زاوية، سليم، قاصري، محمد. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 - 1916 ، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009).
- (51) فايق، محمد. عبد الناصر و الثورة الإفريقية، (ط 4؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، 2002).
- (52) فرج، فرج محمود. إقليم توات خلال القرنين 18 ، 19 ميلاديين الجزائر، (ط1؛ د.م: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997).
- (53) فركوس، صالح. تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال " المراحل الكبرى" ، (ط1؛ الجزائر: دار المعارف للنشر و التوزيع، 2005).
- (54) قنان، جمال. قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (ط1؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994).
- (55) لزغدي، محمد لحسن. مؤتمر الصومام و ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956 - 1962 ، (ط1؛ الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2009).
- (56) لونيبي، إبراهيم. مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2007).
- (57) مطمر، محمد العيد. حامي الصحراء، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى، 1990).
- (58) مقالاتي، عبد الله. دور المغرب العربي و إفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، (ط1؛ الجزائر: دار السبيل، 2009).
- (59) () ، () . العلاقات الجزائرية المغربية و الإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج1، (ط1 ؛ الجزائر: دار السبيل للنشر و التوزيع، 2009).
- (60) ملح، محمد. لمحة عن الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة و بعد الإستقلال، " الدبلوماسية الجزائرية من 1830 - 1962 " ، (ط2؛ د.م: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، 2007).

- (61) منقلاتي، عبد الله. دحمان، تواتي ، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية و دور الجزائر في تحرير إفريقيا، (ط1؛ الجزائر: الشروق، 2009).
- (62) مياسي، إبراهيم. الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837 - 1994 ، (ط1؛ الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009).
- (63) مياسي، إبراهيم. توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881 - 1912، (ط1؛ الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1996).
- (64) هشماوي، مصطفى. جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، (ط1؛ د.م: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، د.ت).
- (65) ودوع، محمد، الدعم الليبي للثورة الجزائرية، (ط1؛ الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، 2008).

3 – الملتقيات

- (01). (إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة)، منشورات وزارة المجاهدين، " أعمال الملتقى الوطني المنعقد بولاية البليدة يومي 24 – 25 أبريل 2005"، الجزائر، سنة 2007.
- (02) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية ، (ط1؛ الجزائر: دار القصبية للنشر، 2009)
- (03) المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، (ط1؛ الجزائر: دار هومة، 2010)

4 – الدوريات

1 – الجرائد

أ – باللغة العربية

- 01) جريدة المجاهد، (بيان وفد التفاوض)، ج 4، العدد 117، 20 (مارس) 1962.
- 02) جريدة المجاهد، (الخبز المسموم)، العدد 27، 22 (جويلية) 1958.
- 03) جريدة المجاهد، (الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول)، ج 4، عدد 93، 10 (أفريل) 1961.
- 04) جريدة المجاهد، (نحن و الصحراء و البلاد المجاورة لنا)، ج 4، عدد 100، 17 (07) 1961.
- 05) جريدة المجاهد، (الجزائر تؤكد تضامنها مع تونس في معركة بنزرت)، ج 4، عدد 101، 31 (07) 1961.
- 06) جريدة المجاهد، (الكل من أجل النصر.)، الجزء الأول، العدد 01، 19 (جوان) 1956.
- 07) جريدة المجاهد، (مشاريع استعمارية في الصحراء)، عدد 14، سنة 1957.
- 08) جريدة المجاهد، (من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات)، ج 4، عدد 101، 31 (07) 1961.

ب – باللغة الأجنبية

- 01).Délégation général du gouvernement en Algérie , (Le Sahara Creation Française.), la semaine en Algérie , Société National Des Entreprises De Presse 06 A Venue Pasteur , Alger, Vol 81, 18-24 (Avril) 1960.
- 02) Délégation Général Du Gouvernement En Algérie, (Les Limites Entre L'Algerie Et Le Sahara Limites Géographiques), La Semaine En Algérie, Société National Des Entreprises De Presse 06 A

Venue Pasteur , Alger, Vol 80, 11 – 18 (Avril) 1960.

03) Le Saharien, (L'Avenir Du Territoir Du Sud), " Le Projet De Remembrement du Sahara Est Condanné Clame La Voie du Sud "

N° 2, (Mai – Juin), Anneé 1953.

2 – المجالات

- (01). العبودي، عبد الكاظم، (التجارب النووية الفرنسية و مخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة و البيئة في المدى القريب و البعيد) ، مجلة المصادر، عدد 1، سنة 1999.
- (02) بن عمر، الحاج موسى ، (تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890 -1956) ، مجلة المصادر ، " المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 " ، عدد 08 ، سنة 2003.
- (03) بوعزيز، يحي، (إهتمامات الفرنسيين بجنوب الصحراء)، مجلة الثقافة، عدد 58، سنة 1980.
- (04) بومالي، لحسن ، (أدوات دبلوماسية)، مجلة المصادر، " المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 "، عدد 16، سنة 2007.
- (05) دهاش، الصادق ، (تغلغل الاستعمار الفرنسي في الصحراء و دوافعه الحقيقية)، " دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية " ، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، العدد 04 ، سنة 2003.
- (06) شيخي، عبد المجيد ، (إتفاقيات إيفيان أو ميثاق الإستعمار الجديد، المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- (07) شيخي، عبد المجيد ، (القنبلة الذرية الفرنسية الأولى جريمة ضد الإنسانية و الشعب الجزائري)، مجلة الرؤية ، عدد 1، الجزائر، سنة 1996.
- (08) قاسي، أحمد ، (البترول الجزائري قصة كفاح ورمز و إنعتاق)، مجلة الجيش، عدد

343، سنة 1992.

- (09) مالك، رضا ، (مفاوضات إيفيان) ، مجلة المصادر ، " المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة الفاتح نوفمبر 1954 "، العدد 05، سنة 2001.
- (10) مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الرابع، السنة الثالثة، 1996.
- (11) مريوش، أحمد ، (التوسع الفرنسي وردود فعل سكان الهوقار)، مجلة المصادر، " المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954"، السداسي الاول، عدد 11، سنة 2005.

5 – المعاجم و القواميس

أ – باللغة العربية

- (01). المنجد في اللغة و الأعلام. (ط 20 ، بيروت، لبنان: دار المشرق، د.ت).
- (02) عاشور، شرفي. قاموس الثورة الجزائرية من 1954 – 1962، (تر: غانم مختار)، (ط1؛ الجزائر: دار القصبه، 2007).
- (03) مرتاض، عبد المالك ، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، " المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 "، (ط1؛ الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، د.ت).
- (04) معجم الأعلام الإباضية. المجلد الثاني، (غرداية، الجزائر، جمعية التراث، 1420هـ/ 1999 م).

ب – باللغة الأجنبية

Chrifi, Acheur. Mémoire Algérienne, " Dictionnaire Biographique", 01).
(ed 1; Alger : Dahlab, 1996).

6 – الأطالس

01). لعروق، محمد الهادي. أطلس الجزائر و العالم، (ط1؛ الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع ، دت).

7 – الرسائل الجامعية

01). بن دارة، محمد. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998.

02) بيشي، محمد عبد الحليم ، " تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية 1954 – 1962". رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، معهد العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2002.

03) حساني، عثمان. البيئة الاجتماعية و الاقتصادية للصحراء " تقارير الأجانب من خلال القرنين الثامن عشر والتاسع". رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2007.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُخَوِّضُ الْغَوَّاصِينَ
الَّذِي يُصَوِّرُ السَّحَابَ
كَالشَّجَرِ الْمُنْتَجِبِ
الَّذِي يُسْقِطُ الْمُنْتَزِلَ
الَّذِي يُمْسِكُ بِالضُّلَيْمِ
أَن يَتَوَلَّىٰ سَاحِلَ الْأَرْضِ
لَقَدْ لَقِيَكَ الْغَوَّاصُ
بِحَدِّهِ بِالْحَمْدِ
الَّذِي يُسْقِطُ الْمُنْتَزِلَ
الَّذِي يُمْسِكُ بِالضُّلَيْمِ
أَن يَتَوَلَّىٰ سَاحِلَ الْأَرْضِ
لَقَدْ لَقِيَكَ الْغَوَّاصُ
بِحَدِّهِ بِالْحَمْدِ